دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي

جامعة الزاوية / إدارة الدراسات العليا

كلية الاقتصاد / قسم الاقتصاد

"أثر تقلبات الإيرادات النفطيةعلى الموازنة العامة للدولة الليبية خلال الفترة"1990-2018م "

دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في الاقتصاد

إعداد الطالبة:

منال عبدالله محمد الشرشاري

إشراف الدكتور:

عبدالكريم بشير أحمد

للعام 2021م

6

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

سورة التوبة / الآية "105"

الإهـــــــــــداء

إلى روح أمي وأبي تغمدهما الله برحمته الواسعة وجعل مثواهما الجنة

وإلي زوجي "سامر" أُنسي وسندي _ حفظه الله ورعاه _

وإلى من قاسموني أفراحي وأحزاني : أخوتي وأخواتي وأصدقائي

وإلى الذين أجلوا أفكاري وبددوا حجب الظلمة في نفسي

أساتذتي

وإلى جميع زملاء الدراسة

وإلى كل من أعرفهم من قريب أو من بعيد ونسى أن يذكرهم قلمي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

بعد حمد الله وشكره أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبدالكريم بشير أحمد لتوجيهاته العلمية الدقيقة ومتابعته الجادة لرسالتي، وتصحيح عثراتي بكل صبر وسعة صدر رغم انشغالاته الجمة.

وأتقدم بجزيل الشكر إلي الأستاذين الكريمين عضوي لجنة المناقشة لقبولهما مهمة النظر في الدراسة وتقييمها.

والشكر موصول إلى كل من مد لي يد العون لإنجازهاوأخص بالذكر أعضاء هيئة التدريس بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بصرمان ، جامعة صبراته.

والشكر موصول للدكتور الفاضل / إمحمد رمضان اشنيبش – رحمه الله– على مجهوداته التي كان يبذلها لمساعدتي من أجل إنجاز الدراسة.

وختاماً أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من شجعني ودعمني ولو بكلمة طيبة في سبيل مواصلة العمل وإتمام الرسالة.

جزاهم الله عني جميعاً خير الجزاء

الباحثة

ملخص الدراسة

يحتل النفط مكانة عالمية عالية، ليس باعتباره عاملاً من عوامل الطاقة فحسب بل لأنه مورد اقتصادي استراتيجي، تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، وفي كل المجالات، كما يعتبر النفط مصدراً مالياً كبيراً، وعنصراً أساسياً في العلاقات السياسية والاقتصادية والدولية ، فهو سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر رئيسى لدخل الدول المنتجة من خلال إيراداته.

وبما أن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع النفط، فإن السياسة الاقتصادية والمالية في ليبيا تعتمد بشكل كبير على العوائد المتأتية من صادراتها النفطية، التي تتغير بشكل مستمر بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وتعتبر الموازنة العامة في ليبيا إحدى الأدوات المالية للدولة، فهي مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في قيمة صادرات النفط الليبية، سواء كان هذا الارتباط إيجابياً أم سلبياً، لهذا جاء موضوع الدراسة حول "**أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة1990م–2018م**"، باعتبار أن ليبيا تعتمد اعتماداً كبيراً على الإيرادات النفطية في تمويل موازناتها العامة، والإنفاق على التنمية وذلك منذ اكتشاف النفط، حيث أولت اهتمامها بقطاع النفط لأنه ، يساهم بنحو 75.6% من الناتج المحلي الإجمالي، و95% من عائدات الصادرات ، كما ورد في التقرير السنوي لمجلس التخطيط الوطني لسنة 2001م.

وتخضع أسعار النفطإلى تقلبات حادة ومفاجئة في الأسواق الدولية نتيجة عدة عوامل منها العلاقة بين الطلب والعرض ،والعوامل السياسية والمناخية، الأمر الذي جعل الدولة تتعثر في تحقيق بعض المشاريع والخطط التنموية، مما أدى إلى خلق عجز في موازناتها، وسبب في تصاعد الدين العام المحلي، وانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية.

من هذا المنطلق توصلت الدراسة إلى عدة توصيات منها:

أن تفادي التقلبات في إيرادات وإنتاج وأسعار النفط ذو أهمية وطنية كبرى، ويجب أن يكون من أهم أولويات السلطات الحاكمة، وعلى صانعي القرار السياسي أخذ مسألة إدارة الموارد النفطية بعين الاعتبار بما يسمح باستغلالها في رفع عجلة التنمية الاقتصادية، وكذلك التنويع في مصادر الطاقة من خلال توفر فرص تنافسية واستكشافية، واتباع سياسة رشيدة في الإنفاق العام

وضبط الموارد المالية النفطية ،وفك ارتباطه بالموازنة العامة ،وتوجيه موارده لقطاعات إنتاجية عالية واستثمارية تسمح بتنويع مصادر تمويل الإيراد العام بمايدعم سياسة التنوع الاقتصادي ويصحح التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الليبي.

Abstract

Oil remains a high global place, not only as an energy factor, but as a strategic economic resource on which all peoples depend in their daily uses and lives, and in all fields. Oil is also a great financial source, in addition to being the main element in political, economic and international relations.

And the oil industry has become one of the most prominent and important modern industrial activities of the economy and the industrial advocate, and the truth of this appears in the expansion and doubling of its production and consumption rates.

Since the Libyan economy is a profitable economy that depends on the oil sector, the economic and financial policy in Libya depends largely on the careful returns from its oil exports, which change continuously with the change of oil prices in the global markets.

The general budget in Libya is one of the state's financial tools. It is linked to changes in the value of Libyan oil exports, whether this correlation is positive or negative. This is why the subject of our study on "the impact of oil revenue fluctuations on the general budget in Libya during the period 1990-2018, considering Libya relies heavily on oil revenues to finance its general budgets and spending on development since the discovery of oil, as it paid attention to the oil sector as it contributes about 75.6% of the gross domestic product and 95% of export revenues, as stated in the annual report of the Planning Council National for the year 2001.

Given that oil prices are subject to sharp and sudden fluctuations in international markets as a result of several factors, including the relationship between demand and supply, political and climatic factors, the state has faltered in implementing some development projects and plans, which in turn led to the creation of deficits in its budgets, the escalation of domestic public debt, and the decline in power Purchasing the local currency.

From this standpoint, the study reached several recommendations, including:

Avoiding fluctuations in oil revenues, production and prices is of great national importance, and it must be one of the most important priorities of the ruling authorities, and political decision-makers must take

into account the issue of managing oil resources in what is heard to be used in raising the wheel of economic development, as well as diversification of energy sources through the availability of opportunities Competitive and exploratory, adopting a rational policy in public spending, controlling oil financial resources, deconflicting the public budget and directing its resources to high productive and investment sectors that allow diversification of sources of financing public revenue, as well as supporting the economic diversification policy, which would also correct structural distortions in the Libyan economy.

فـهرس المحـــتـــويـــات

	الموضـــــــــــوع	الصفحة
1.	الآية.	ب
2.	الإهداء.	ج
3.	الشكر والتقدير.	د
4.	ملخص الدراسة باللغة العربية.	هـ
5.	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.	ز
6.	فهرس المحتويات.	ط
7.	فهرس الجداول.	م
8.	فهرس الأشكال.	ن
9.	**الفصل التمهيدي**	
10.	المقدمة.	2
11.	مشكلة الدراسة.	2
12.	أهداف الدراسة.	3
13.	أهمية الدراسة.	3
14.	فرضية الدراسة.	3
15.	منهجية الدراسة.	3
16.	مصادر جمع البيانات.	3
17.	حدود الدراسة.	4
18.	هيكلية الدراسة.	4
19.	**الفصل الأول** **النفط والسوق النفطية**	
20.	مقدمة.	6
21.	المبحث الاول: ماهية النفط الأنواع والأهمية.	6
22.	المطلب الأول: تعريف النفط.	6
23.	المطلب الثاني: أنواع النفط.	7

	الموضـــــــــــــوع	الصفحة
.24	المطلب الثالث: أهمية النفط.	8
.25	المبحث الثاني: الأسواق العالمية للنفط الأنواع والخصائص.	10
.26	المطلب الأول: تعريف أسواق النفط.	10
.27	المطلب الثاني: أنواع الأسواق النفطية.	10
.28	المطلب الثالث: خصائص أو مميزات الأسواق النفطية.	13
.29	المطلب الرابع: مكونات السوق النفطية.	14
.30	المبحث الثالث: النفط في ظل النظريات الاقتصادية.	16
.31	المطلب الأول: النظريات المفسرة للعلاقة بين النفط واقتصاديات الدول النفطية.	16
.32	المطلب الثاني: التفسير الاقتصادي لظاهرة لعنة الموارد.	17
.33	المطلب الثالث: التفسير السياسي والمؤسساتي للعلاقة بين النفط والنمو الاقتصادي.	19
.34	**الفصل الثاني** **تطور أسعار النفط الخام العالمية والعوامل المؤثرة فيها**	
.35	مقدمة.	24
.36	المبحث الأول: ماهية أسعار النفط.	24
.37	المطلب الأول:مفهوم سعر النفط.	25
.38	المطلب الثاني: التطور التاريخي لسعر النفط.	26
.39	المطلب الثالث: نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط.	28
.40	المطلب الرابع: تطور أسعار النفط منذ نشأة منظمة الأوبك.	30
.41	المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي والعوامل المؤثرة فيها.	33
.42	المطلب الأول: الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط.	33
.43	المطلب الثاني: الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار النفط.	34
.44	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط.	36
.45	المبحث الثالث: إنتاج النفط وصادراته الخام والعوامل المؤثرة فيها.	45
.46	المطلب الأول: تطور إنتاج النفط وصادراته الخام في ليبيا خلال الفترة "1990-2018".	45

	الموضـــــــــــــوع	الصفحة
.47	**الفصل الثالث** **الموازنة العامة للدولة**	
.48	المبحث الأول: تطور مفهوم الموازنة العامة للدولة.	50
.49	المطلب الأول: تطور مفهوم الموازنة العامة في الفكر الاقتصادي.	50
.50	المطلب الثاني – مفهوم الموازنة العامة للدولة وقواعدها ومراحل تنفيذها.	54
.51	المطلب الثالث: هيكلية الموازنة العامة للدولة.	62
.52	المبحث الثاني: واقع الموازنة العامة للدولة الليبية.	68
.53	المطلب الأول: نظام إعداد الموازنة العامة في ليبيا.	68
.54	المطلب الثاني: الإيرادات العامة للموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (1990–2018).	73
.55	المطلب الثالث: واقع النفقات العامة للموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (1990– 2018).	80
.56	المبحث الثالث: تحليل وضع الموازنة العامة في ليبيا.	84
.57	المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة وأسبابه.	84
.58	المطلب الثاني: فائض وعجز الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة "1990–2018".	85
.59	**الفصل الرابـع** **النموذج القياسي لقياس أثر سعر النفط والإيرادات النفطية على رصيد الموازنة العامة في ليبيا**	
.60	المبحث الأول: الدراسات السابقة لموضوع البحث ومتغيرات الدراسة.	93
.61	المطلب الأول: الدراسات السابقة للموضوع.	93
.62	المطلب الثاني: متغيرات الدراسة.	95
.63	المبحث الثاني: الإطار النظري للربط بين سعر النفط والايرادات النفطية من جهة الموازنة العامة ورصيدها.	102
.64	المبحث الثالث: نتائج التقدير للنموذج المقترح باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) للفترة (1990–2018).	105
.65	الخاتمـــــــــــة.	110
.66	أولا_ ملخص النتائج.	110

	الموضـــــــــــــوع	الصفحة
67.	ثانياً_ التوصيات.	111
68.	قائمة المصادر والمراجع.	113
69.	قائمــة الملاحـق.	121

فـهرس الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
(1)	يوضح تطور أسعار النفط لفترة (1990–2018م) مليون دولار للبرميل.	27
(2)	يوضح تطور الطلب على النفط خلال الفترة (1999–2015م).	40
(3)	يوضح تطور إنتاج صادرات النفط الخام في ليبيا خلال الفترة(1990–2018م) مليون دينار.	47
(4)	يوضح إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة(1990–2018 م) مليون دينار ليبي.	76
(5)	يبين نسبة مساهمة الإيرادات النفطية والغير نفطية في اجمالي الايرادات العامة خلال الفترة (1990–2018م).	79
(6)	يبين النفقات الموازنة العامة للدولة خلال الفترة(1990–2018 م) مليون دينار ليبي.	82
(7)	فائض وعجز الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (1990–2018م) مليون دينار ليبي.	87
(8)	نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المستخدمة في التقدير(1990–2018م).	106
(9)	نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستخدمة في التقدير (1990–2018م).	106
(10)	نتائج تقدير النموذج القياسي لأثر أسعار النفط والايرادات النفطية على رصيد الميزانية العامة كمتغير تابع في الاقتصاد الليبي للفترة من (1990الى 2018م)، طريقة المربعات الصغرى (OLS).	107

فـهرس الأشكال

رقم الشكل	الشكل	الصفحة
(1)	يوضح تطور أسعار النفط لفترة (1990–2018) مليون دولار للبرميل.	28
(2)	يوضح تطور أسعار النفط منذ السبعينيات.	32
(3)	تطور الطلب على النفط خلال الفترة (1999–2015م).	40
(4)	يوضح تطور إنتاج صادرات النفط الخام في ليبيا خلال الفترة (1990–2018 م) مليون دينار.	48
(5)	مراحل إعداد الموازنة العامة في ليبيا.	71
(6)	إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة (1990–2018م) مليون دينار ليبي.	77
(7)	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية في إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (1990–2018م).	80
(8)	النفقات الموازنة العامة للدولة خلال الفترة(1990–2018م) مليون دينار ليبي.	83
(9)	فائض وعجز الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (1990–2018م) مليون دينار ليبي.	88
(10)	رصيد الموازنة العامة.	96
(11)	يوضح سعر النفط الخام.	97
(12)	إنتاج النفط الخام.	98
(13)	يوضح الإيرادات النفطية.	99
(14)	رصيد الميزان التجاري.	100
(15)	سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي.	101

الفصل التمهيدي

المقدمة

مشكلة الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

فرضية الدراسة

منهجية الدراسة

مصادر جمع البيانات

حدود الدراسة

هيكلية الدراسة

المقدمة:

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير علي الإيرادات النفطية باعتباره المصدر الرئيسللدخل،الذي يؤثرعلى الموازنة العامة للدولة ،وخاصة في حالة انخفاض أسعار النفط العالمية،التي يترتب عليها انخفاض الإيرادات العامة للدولة مما ينتج عنه عجز في الموازنة العامة.

وبالنظر إليأهمية دور قطاع النفط في الاقتصاد الليبي، الذي تشكل فيه الإيرادات المتأتية منه العمود الفقري للاقتصاد والمحرك الأساسي للنمو والتنميةالاقتصادية، وفي ضوء التطورات التي تشهدها أسعار النفطفي الأسواق الدوليةوالتيتنعكس بشكل مباشرعلى الموازنة العامة للدولة من خلال تأثيرها علي قدرةالإيراداتفي تغطية النفقات العامة، فإن الموازنة العامة تتأثر بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط و الكميات المصدرةمنه ومن ومشتقاته، إذ إن وضع تقديرات الموازنة العامة للدولة يعتمد بشكل أساس على الإيرادات النفطية.

مشكلة الدراسة:

يعتبر النفط من أهم محددات المؤشرات الاقتصادية الكلية في ليبيا والمصدر الأساس للدخل فيها، إذتمثل الإيرادات النفطيةمانسبته 95% من الإيرادات الكليةللموازنة العامة للدولة، ونظراً لتأثر الإيرادات النفطية بمتغيرات بعضها خارجية تتعلق بالطلب والعرض علي سلعة النفط وأسعارها العالمية، وبعضهما داخليةتتعلق بانخفاض الإنتاج و التصدير نتيجة تردي الأوضاع الأمنية خلال الفترة الأخيرة من سنوات الدراسة،فإن ذلك أثرر بشكل مباشر علي الإيرادات العامة للدولة الليبية.

إن التقلبات الحاصلة في أسعار النفط الدولية تؤثر سلباًأو أيجابًا علي الإيرادات العامة للدولة، وكون الموازنة العامة في ليبيا يتم إعدادها وفق تقديرات الإيرادات، فان الموازنة العامة للدولة تتأثر بانخفاض وارتفاع تلك الإيرادات.

من هذا المنطلق فإن المشكلة البحثية تتمثل في الإجابة على السؤال التالي:

كيف تأثرت الموازنة العامة للدولة الليبية بتقلبات الإيرادات النفطية خلال فترة الدراسة (1990-2018م) ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسةإلى تحقيق الأغراض التالية:

1- التعريف بأهمية الإيرادات النفطية ودورها في إعداد الموازنة العامة للدولة.

2- التعرف على أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط العالمية.

3- تحليل تطور هيكل الموازنة العامة للدولة "النفقات والإيرادات العامة" في ليبيا في ظل تقلبات الإيرادات النفطية.

4- معرفة طرق معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة وكيفية تمويله.

5- التوصل الي توصيات تعمل على معالجة عجز الموازنة العامة للدولة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول موضوعاً في غاية الأهمية، وهو بيان دور الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة الليبية في ظل تذبذب أسعار النفط العالمية، وتزداد أهمية الدراسة من خلال الأهمية التي تحظى بها الإيرادات النفطية للدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يزيد من الاهتمام بالإيرادات النفطية كأحد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الاقتصاد الوطني.

فرضية الدراسة:

انطلقت الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن التقلبات في أسعار النفط العالمية والإيرادات النفطيةلها تأثيرفي تمويلالموازنة العامة للدولة الليبية.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي في عرض الجوانب النظرية المتعلقة بالدراسة،واستخدام الأساليبالإحصائيةوالقياسية باستخدام برنامج (E-views 10) للتحليل الإحصائي لبيان طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

مصادر جمع البيانات:

تعتمد الباحثة في اعداد هذه الدراسة على عدد من المصادر والمراجع والتي تتضمن عدداً من الكتب والمقالات والدراسات السابقةإضافة إلي منشورات الجهات العامة ذات العلاقة

بالدراسة مثل مصرف ليبيا المركزي، والمؤسسة الوطنية للنفط، ووزارة التخطيط، وصندوق النقد الدولي .

حدود الدراسة:

- حدود مكانية: الموازنة العامة للدولة الليبية.
- حدود زمنية:الفترة الممتدة من سنة 1990م إلى سنة 2018 م.

هيكلية الدراسة:

تحقيقاًلأهداف الدراسة سيتم تقسيمهاإلي الفصول التالية:

الفصل التمهيدي: يشتمل على(مشكلة الدراسة وفرضياتها وأهدافها).

1- الفصل الأول:النفط والأسوق النفطية.
2- الفصل الثاني:تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها.
3- الفصل الثالث: الموازنة العامة للدولة.
4- الفصل الرابع: اختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات.

الفصل الأول

النفط والسوق النفطية

المبحث الأول: ماهية النفط :الأنواع والأهمية.

المبحث الثاني: الأسواق العالمية للنفط: الأنواع والخصائص.

المبحث الثالث: النفط في ظل النظريات الاقتصادية.

النفط والسوق النفطية

المقدمة:

يعتبر النفط من أهم المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي، وقد لعب دوراً مؤثراً وفعالاً في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والدولية، وتتمثل الأهمية الاستراتيجية للنفط في كونه مصدراً للطاقة ومادة أولية وأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية ،وسلعة هامة في التجارة الدولية، كما يشكل النفط الثروة الوطنية الرئيسة في المنطقة العربية،وتعدليبيا أحد أهم منتجي ومصدري النفط في العالم لما تملكه من ثروة نفطية هائلة في أراضيها.

المبحث الأول: ماهية النفط :الأنواع والأهمية.

بداية لابد من التنوية على أن أستخدام كلمة أو مصطلح النفط ليس موحداً في جميع الأوساط العلمية عامة أو الأكاديمية تحديداً سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام، فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لاتيني، أما بلدان أوربا الشرقية ذات الأصل الفارسفتستخدم كلمة النفط بدلاً من البترول و منطقتنا العربية من محيطها إلى خليجها منقسمة في استخدام هذين المصطلحين.

وقدتم اختيار استعمال مصطلح النفط عوضاً عن البترول في هذهالدراسة بهدف توحيد المصطلح وإعطاء أكثر مصداقية للموضوع.

ولما كان النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الانسان إذ يمثلعصب الاقتصاد العالمي والمصدر الأول والأساس للتنمية الاقتصادية، فإننا سنتعرف في هذا المبحث على ماهيتة وأنواعه وأهميته.

المطلب الأول: تعريف النفط.

كلمة النفط في الاصل كلمة لاتينيه petroleumمكونة من جزئين petr بمعنى صخر و oleum بمعنى زيت فيكون معناها زيت الصخر، و يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائياً من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو في نفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها.

مما سبق نستخلص أن النفط هو" مادة سائلة تتكون من مركبات هيدروكربونية ولها خصائص مختلفة وذات تركيبات جزئية متنوعة ".

ويتكون زيت النفط في مراحل متتالية وبصورة تدريجية وليس مرة واحدة ،ففي أولى مراحل تكونه تتحول البقايا العضوية السابق الإشارة اليها الى مايعرف باسم الكيروجين، kerogen وهي مادة هلامية تمثل النفط غير تام التكوين، ويبدأ زيت النفط في التكوين ويتحول الكيروجين الى الاسفلت وهو أرقى أنواع النفط لأنه أقلها تكوناً أو نضجاً إن صح التعبير، الذي يتحول بدوره الىالزيت الثقيل ثم الزيت الخفيف البرافيني " الشمعي " الذي تزداد درجة خفته بطول فترات تكونه حتى يتحول الى غاز طبيعي، ويترسب النفط بعد تكونه خلال الطبقات الأرضية المسامية التي تتسم بارتفاع نسبة الرمل والجير بها.(الدوري، 2003،ص27)

المطلب الثاني: أنواع النفط:

النفط الخام الموجود في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له، فإنه لايكون على نوع واحد في العالم، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيمياوية أو بالكثافة أو باللزوجه أو بحسب أحتائه علىالمادة الكبيرتية.

فالنفط يتباين ويختلف في نوعه من منطقة الى أخرى ومن بلد إلى أخر، وحتى داخل الحقل الواحد لايوجد نفط واحد في نوعه، بل قد توجد أنواع متعددة، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مختلف عن نفط القارة الإفريقية، وهكذا يكون نفطها (بارفينيا)وهو النفط المحتوي على نسبة عالية في المركبات الهيدروكاربونية البارافينية، أو قد يكون نفطاً(نافتينيا) وهو النفط المحتوي علي نسبة عالية من المركبات النافتينية، أو يكون من المواد الإسفلتية (العطرية – الأروماتية).

وهناك نفط خفيف وثقيل ومتوسط، وأيضانفط بحسب درجة الكثافة النوعية (عالي أو منخفض) للتدليل على مقدار ونسبة احتوائه على المادة الكبريتية، هذا الي جانب الأوصاف الأخرى لأنواع النفط.

إن هذا الاختلاف والتباين في أنواع المادة النفطية تنجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي النفطي ومن أبرز هذه التاثيرات:

1- التأثير على قيمة وسعر النفط.

2- التأثير على كلفته الإنتاجية من حيث نقاوته وكذلك على طريقة التكرير ونوعية المصافي النفطية.

3- التأثيرعلىالعرض النفطي من خلال تقدير ما يحصل عليه من مقدار ونسبة المنتجات النفطية الممكن الحصول عليها من ذلك النوع النفطي ،أي مايتعلق بمرحلة المصب الخاصة بالصناعة البتروكيماوية.

ولايمكن استعمال واستهلاك النفط كمادة خام إلا بعد تصفيته أو تكريره لتحويله إلي منتجات سلعية نفطية مختلفة، بعضها ذو قيمة سعرية وحرارية عالية مع سعة وتنوع في الاستهلاك والاستعمال، وبعضها الآخر منخفض السعر والحرارة مع محدودية وعدم تنوع استعماله واستهلاكه.(مخلفي،2014،ص14)

المطلب الثالث: أهمية النفط:

مع ظهور النفط أخذ الإنسان في الاستفادة منه دون معرفته معناه، وتدريجياً بدأ أثره يظهر على حياة الأفراد والدول التي استطاعت الاستفادة منه ،ويمكن إجمالي أهمية النفط في النقاط التالية:(أحمد رمزي، 2017،ص13)

1- النفط مصدر رئيسى للطاقة:

أصبحت الطاقة مظهراً ومؤشراً عاماً، لمعرفة وقياس مدى تقدم وتطور مستوى المجتمع الإنساني، مع تحديد نوع ذلك التطور والتقدم، فإذا كانت الكميات المستهلكة من الطاقة بمقادير كبيرة ومن أنواع حديثةعكست وأعطت المؤشر الإيجابي عن المستوى التطوري العالي والكبير لذلك البلد أو المنطقة وعكس ذلك يكون تماماً.

2- النفط مادة أولية وأساسية للنشاط الصناعي المتنوع:

يستخدم النفط كمادة أساسية في عدد من المجالات الصناعية المتنوعة، وغير الصناعية أيضاً ؛ ويبرز دوره في حقل النقل، حيث قامت صناعة النقل منظمة في وجود شركات منفصلة عن شركات استخرج البترول، وقد شملت إنشاء وإدارة خطوط الأنابيب والستيرات (الخزانات) وناقلات الزيت.... الخ. (أنور العقاد، 1980،ص117)

كما تساهم الصناعات البتروكيماوية بفعالية كبيرة ومؤثرة في عملية التطور والتقدم الاقتصادي، خاصة وإن منتجاتها السلعية أصبحت أساسية في مختلف النشاطات

الاقتصاديةوملبية لحاجات الإنسان الانتاجية والاستهلاكية وفي مختلف جوانب حياته في مأكله وملبسه ومسكنه على حد سواء، وبالإضافة إلى ذلك ؛ فإن الصناعات البتروكيمياوية تتوسع بصورة عالية وكبيرة وتطور قيمة السلع الصناعية المنتجة من مجموع الإنتاج الصناعي بصورة خاصة أو في مجموع الانتاج القومي بصورة عامة أو بمقدار ما تساهم به في الدخل القومي.

3- النفط مصدر لتمويل الاقتصاد:

تساهم الصناعة النفطية في الأقطار العربية النفطية " المنتجة والمصدرة " بحوالي (60-90%) من مجموع الانتاج والدخل القومي لهذه الأقطار، وهذه المساهمة تبرز لأهمية الكبرى لتلك الدول، وقد ظهرت أهمية النفط كداعم رئيسى لاقتصاد دول العالم، حينما شهد الانخفاض الأخير في عام 2014م، حيث تراجع اقتصاد الدول القائمة على تصدير بشكل كبير ؛ نظراً لما تمثله الصادرات النفطية من أهمية كبري لميزانيتها العمومية.

المبحث الثاني
ماهية أسواق النفط العالمية.

المطلب الأول: تعريف أسواق النفط:

تخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة التي تقودإلى حدوث اختلاف كبير بين العرض والطلب، حيث إن السوق النفطية ذات طبيعة خاصة تتداخل فيها العوامل الاقتصاديةوالعوامل السياسية التي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط في السوق.

ويعرف السوق في النظرية الاقتصادية بأنه مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلبالمؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أية سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة، ومن هذاسنتطرق إلى تعريف السوق النفطية." (الدوري،مرجع سابق، ص15)

فالسوق النفطية "هي المكان الوهمي مكانياً أو جغرافياً لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة.(أوزن حسين وأخرون، 2017، ص11)

فهي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، وهناك عوامل أخرى تحكمهكالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.(الدوري، ، ص152,151)

ومما سبق نستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيسى في التنمية الاقتصادية وهو النفط وذلك طبقاً لقوانين العرض والطلب.

المطلب الثاني: أنواع الاسواق النفطية:

نتيجةً لأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبري والدول المنتجة للنفط، وتطورات طرق تسويق النفط الخام تكونت أشكال مختلفة من الأسواق النفطية هي كما يلي:(حمادي نعيمة، 2009،ص57)

1- الأسواق الفورية للنفط الخام:

هي أسواق ليس لها مكان مادي معين تتواجد فيه براميل النفط في انتظار المشتري ،وانما هي مجمل الصفقات التي لا تتعدى أجلها 15 يوما والموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة النفطية ، وهي سوق تراض لا يوجد أي بنك يسجل عملياتها، وإن لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقود البيع فإن اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل العملية ،وهذا ما يفسر تمركز هذه الأسواق بين العرض والطلب، ومن أهم هذه الأسواق في العالم سوق روتردام بهولندا،وتتحدد الأسعار في هذه الأسواق نسبة إلي النفط الخام المرجعي وهو البرنت، أما في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية فالخام المرجعي هو خام غرب تكساس.

أما التوازن العام للأسواق الفورية للنفط الخام فيكون وفق آلية العرض والطلب، إلا أنه يمكن أن يختلف السعر بين السوقين بسبب تكلفة النقل في السوق الآخر، وفي هذه الحالة فإنه يتم الاستفادة من فروقات السعر بإعادة البيع في السوق التي ترتفع فيها الأسعار وذلك للإبقاء على أسعار دولية متقاربة للنفط الخام.

أما التعاملات في هذه الأسواق فإنها تتم في إطار الاتفاقيات العامة بين المتعاملين من خلال المفاوضات التي تتم على سعر النفط المتبادل بناء على سعر النفط المرجعي.

2- الأسواق الآجلة:

تتيح الأسواق الآجلة الفرصة للمضاربين لتحقيق الأرباح ،كما تسهل الاستثمار بصورة كبيرة فما يدفعه المستثمرون فيها أقل بكثير مما يدفعه المستثمرون في الأوراق المالية ، ويحرص المعنيون بالأمر على مراقبة ومتابعة تحركات الأسعار في الأسواق الآجلة لكونها مؤشراً هاماً في الأسواق الفورية ، فإن انخفاض الأسعار في الأسواق الآجلة مؤشر لانخفاض أكبر، أما إذا ارتفعت الأسعار فان عدد البائعين في الأسواق الفورية يقل انتظاراً لارتفاعات أكبر في الأسعار، ويوجد فرعان لهذا الشكل من الاسواق:

أ- الأسواق النفطية المادية الأجلة:وتعمل مثل الأسواق النفطية الفورية ولكن بأجل أدناه 15يوم، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لآجال لاحقة، على تحدد بداية بشهر لكن يمكن تجاوز ذلك، وهذا النوع من الأسواق يلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500000 برميل ،كما تلزم البائع بتحديد تاريخ توفرها، ولا تكون هذه الأسواق

إلا بعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت والبنزين وزيت الديزل ووقود الطائرات، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

ب-الأسواق البترولية المالية الآجلة (البورصات): ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى عام 1973م في نيويورك، وعرفت تطوراً كبيراً في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محدودة من النفط الخام أو من المشتقات النفطية من نوع محدد، وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبري منظمة في العالم هي:

أ- سوق نيويورك للتبادل التجاري (nymex).

ب-سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن (ips).

ت-سوق سنغافورة النقدي العالمي (simex).

ويتوفر عنصر الشفافية في هذا النوع من الأسواق النفطية، كماهو الحال في البورصة العادية، إذ يمرر المتعاملون أوامرهم في مكان محدد بناء على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت، كما تعتمد هذه الأسواق علي سماسرة يسهلون الالتقاء بين البائع والمشتري ، وعلى غرفة المقاصة التي تضمن التنظيم والتسيير الحسن للسوق.

ومعظم المتعاملين في هذه السوق هم من المضاربين الذين يهدفون إلى تحقيق الأرباح والاستفادة من تقلبات الأسعار، وغالبا يكونون ممن ليس لهم نشاط صناعي ولا مصافي تكريرولا يمتلكون أي إنتاج ولكنهم يؤثرون على السوق النفطية وعلى الأسعار أيضاً.

ونلاحظ أن هناك ثلاث عمليات مهمة في هذه السوق وهي:(خويلدات و وذان، 2013،ص10)

- التغطية: وهي تلك التعاملات في السوق المالية البترولية التي تتم وفق عملية شراء أو بيع أسهم مالية أو مايسمى بأوراق برميل، ويمكن لهذه الأوراق أن تنتقل من يد إلي يد أخرى قبل الوصول إلى أجل الاستحقاق، وهذا من أجل التغطية أو الاحتياط من مخاطر تغيرات الأسعار المفاجئة، ويمكن أن يتعرض لهذه العمليات كل من البائعين والمشترين في نفس الوقت.

- المضاربة: المضاربةا مرحلة انتقالية لتحقيق ربح فقط من خلال حدوث بعض التغيرات في سعر السلعة، إن المضاربين لا يبنون قرارتهم على الواقع وإنما على تخمينات يمكن أن تكون خاطئة، فتدخلات المضاربين أدت إلي تضخم في المعاملات في الأسواق الآجلة وتؤثر على تغيرات الأسعار. ويمكن لأسعار سوق الأجل أن تؤثر في السوق الفورية، وذلك عندما يقوم المتعاملون بوضع تخمينات للتطور الذي يمكن أن تسلكه السوق في المستقبل.
- الموازنة: تؤدي عمليات الموازنة إلى التسويق والاتصال بين مختلف الأسواق، حيث تقوم بتصحيح مختلف الانحرافات التي تحدث بين مختلف الأسعار، وهذه الانحرفات تتمثل في اختلاف الأسعار لمنتوج واحد في سوقين مختلفين أو أكثر.(خويلدات محمد، وذان بشير، 2013،ص12,11)

المطلب الثالث: خصائص و مميزات الأسواق النفطية:

تتميز الأسواق النفطية بخصائص مهمة وهي:

1- سوق احتكار القلة:

يحتكر السوق النفطية عدد قليل من الشركات " احتكار القلة " أو ""منافسة القلة "، حيث تخضع السوق لنوع من الاحتكار الجزئي من عدد قليل من الشركات، التي تعمل على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة، ممايعطيها تأثيراً مباشراً في العرض الكلي.

2- سوق التكاملين الرأسي والأفقي:

تتميز سوق النفط بالتكاملين الرأسي والأفقي، وذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية الكبرى، والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية، تتسم بالتكامل الرأسي بداية من مرحلة المنبع مروراً بمرحلة النقل وصولاً إلى المصب، ولايمكن الفصل فيما بينهما، كما تتميز السوق بالتكامل الأفقي الذي يظهر في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع ؛ أي يجب علي الشركة النفطية – بغض النظر عن نوعها – أن تكامل فيما بين نشاطات المرحلة كمرحلة البحث والاستكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية.... وغيرها، وصولاً إلى استخراج النفط.(مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص55)

3- الاتجاه نحو التكتل:

تدل حركة الشركات في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها وعلى الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق ممايجعلها تتجه نحو التكامل.(سعود بلقاسم، وسعود عبدالصمد، 2014،ص40)

4- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة:

تتأثر السوق العالمية للنفط بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط الخام تقلبات الطلب العالمي عليه بصورة مباشرة ما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفورية للناقلات أسعار نموذج المنافسة الكاملة." مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص55"

المطلب الرابع: مكونات السوق النفطية:

إن من أهم مكونات السوق العالمية للنفط الخام المنتجون (منظمة أوبك وخارج منظمة أوبك) والمستهلكون (الدول الصناعية والدول النامية) ، وتتأثر السوق النفطية سلبياً أو إيجابياً بعوامل متعددة، فمن الناحية النظرية تعد الأسس التي تتحدد على ضوئها الأسعار في السوق النفطية (تقديرات العرض والطلب) تقديرات تفتقر إلى الدقة في المعلومات، لكن من الناحية العلمية تلعب الصفقات التي تتم في الأسواق المستقبلية (future markets) كالأسهم والسندات وسعر صرف العملات الأجنبية دوراً رئيساً في تحديد أسعار النفط، مما يعني ان أسعار النفط تتأثر بمجموعة من العوامل تهيمن عليها عناصر غير نفطية، وهذه حقيقة لا يمكن تجاهلها حيث إن النفط كسلعة، لا ينطبق عليه قانون العرض والطلب الذي يفترض أن يحدد السعر،وهذه الحقيقة تنطبق على كل الفترات الزمنية خلال العقود المنصرمة.

إن أهم ما يمكن استنتاجه، هو أن عملية تسعير النفط الخام لم تعد في متناول الدول المنتجة (كما كان الحال في عقد السبعينيات) وإنما أصبح التحكم الرئيسى فيها هو الطرف القادر علي تخزين النفط وتسويقه والقابض علي خفايا البورصة فيه، ولا يمكن إهمال العوامل غير الاقتصادية التي يعد العامل السياسي منها.

ان التقلبات الشديدة التي شهدتها أسواق النفط في الآونة الأخيرة والمستويات القياسية التي تم تسجيلها في عام 2008م، والتي بلغت الأسعار فيها ذروتها في حزيران 2008م بعد أن تخطى سعر البرميل الواحد 145 دولار، أدت إلى صعوبة التنبؤ بمستقبل أسعار النفط، وعليه

فإن عملية تحديد أسعار النفط الخام في الوقت الحاضر والمستقبل تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية للنفط الخام بالإضافة إلى وجود عوامل غير اقتصادية لها تأثير في الأسعار، ولا شك أن المضاربة ساهمت إلى حد كبير في عدم الاستقرار في الأسواق النفطية وأضافتعامل تعقيد جديد لمحاولة توقع أسعار النفط الخام المستقبلية، ويؤكد ذلك تقلص صفقات البيع طويلة الأجل، و معرفة قوة الدولار الأمريكي ومعدلات صرفه مقابل العملات الأخرى وخاصة اليورو وتأثيرها على أسعار النفط الخام، والتي أظهرت ارتباطا وثيقا وان كانت هذه المسألة موضع خلاف مستمر. ويشير عدد من الباحثين إلى أن الزيادة الأخيرة في أسعار النفط الخام تتعلق بحالة التفاؤل المتزايد بين المشاركين في السوق حول وصول الركود في الاقتصاد الأمريكي إلى نهايته وأنه بدأ يدخل مراحله الأخيرة، كما أن انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات العالمية الأخيرة كان من بين القوى المحركةالأخرى لزيادة الأسعار.(الجنابي و كريم، بدون سنة نشر، ص2)

المبحث الثالث
النفط في ظل النظريات الاقتصادية

المطلب الأول: النظريات المفسرة للعلاقة بين النفط واقتصاديات الدول النفطية:

شجعت قفزة أسعار السلع الأولية خلال فترة السبعينيات على الاهتمام بشكل كبير باقتصاديات الموارد الأولية، وبرزت في هذه الفترة نظرية المرض الهولندي كإطار لدراسة العلاقة بين الموارد الطبيعة والنمو الاقتصادي، حيث تدفع طفرة الموارد الطبيعة إلى حركة الموارد من القطاع التقليدي في الدولة إلى قطاعي الموارد الطبيعة الخام والخدمات الشئ الذي يعمل على تدهور القطاع الإنتاجي الحقيقي للدولة الذي يهدف لتحقيق التنمية في الأجل الطويل بالتدريج. وظهرت فكرة الاقتراب لتفسير العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في منتصف التسعينيات، وذلك في إطار الاقتصاد السياسي كبديل لنظرية المرض الهولندي بدعوى عدم واقعية فروضها من جهة، ومن جهة أخرى عدم تفسيرها لندرة الموارد بصورة كاملة، ومن أول الدراسات التي تبنت هذه المقارنة دراسة الباحثين tornelو lane سنة 1995، حيث يفسران وفرة الموارد الطبيعية وما ينجر عنها من ريع اقتصادي كبير تختلف عما سمياه ب frenzy feeding، بحيث يسعى كل من الأفرادوالمؤسسات والحكام إلى الحصول على نصيب أكبر من هذا الريع، ممايؤدي إلى انتشار الرشوة والفساد وتراجع الديمقراطية وانعدام الكفاءة المؤسسية لإدارة واستغلال هذه الموارد الطبيعية بطريقة تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وبهذا يكون السبب الجوهري لندرة الموارد هو عدم قدرة الدولة على التعامل مع هذه الطفرة، وفشلها في إدارة واستغلال هذه الثروات.(أنيسة وبلمقدم، 2014،ص299)

1- نظرية المرض الهولندي:تعد نظرية المرض الهولندي من أبرز النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير الأداء الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية، وهو تعبير دخل قاموس المصطلحات الاقتصادية على المستوى العالمي للتعبير عن مجموعة من الظواهر الاقتصادية التي اكتشفها علماء الاقتصاد في هولندا عقب اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في بحر الشمال، حيث واجهت هولندا معدلات متزايدة من البطالة وارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، مما أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً وبالتالي انخفاض

سعر الواردات الشئ الذيأدى إلى تدهور النشاط الإنتاجي الصناعي في هولندا وهذا ما عرف بظاهرة اللاتصنيع.

2- **الاقتراب المؤسسي:**يرى مؤيدو الاقتراب المؤسسي أن نوعية المؤسسات في الدول التي تزخر بالموارد الطبيعية هي العامل الأساس في تفسير ندرة الموارد، فالمشكلة في أساسها ذات طابع سياسي تؤدي إلى نتائج اقتصادية، فهي ترتبط بقدرة مؤسسات الدولة على إدارة هذه الثروات واستغلالها بشكل أمثل الشي الذي يمكن من تحقيق النمو الاقتصادي ويحقق التنمية المنشودة.وبشكل عام توجد علاقة عكسية بين الاعتماد على الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وعند إضافة العامل المؤسسي إلىالتحليل يلاحظ أن الجودة المؤسسية هي العامل المحدد لطبيعة العلاقة بين الطرفين، فتأثر الوفرة سلبًا على النمو الاقتصادي يكون أكثر حدة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة.(أنيسة و بلمقدم، مرجع سابق، ص،300)

المطلب الثاني:التفسير الاقتصادي لظاهرة ندرة الموارد:

تعاني بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية من ضعف النمو الاقتصادي والتنمية الأقتصادية والبشرية وكذلك من سوء الإدارة وهذا ما يدعى بظاهرة لعنة الموارد، وهو تعبير سلبي أي علاقة عكسية بين النمو وزيادة الاعتماد على الموارد، وهناك عوامل كثيرة تتسبب في ندرة الموارد الطبيعية، وقد وضع عدد من الباحثين مؤشرات مختلفة لتحديد سبب الندرة، مثل Humphreys في كتاب الإفلات من لعنة الموارد، وأهم الأسباب تتمثل في ضعف الاقتصاد المؤسسي، والإفراط في الإنفاق من عائدات النفط والاستثمار غير الكافي في التعليم والسياسة والاقتصاد، والمرض الهولندي، والسلوك الريعي، وتقلب عائدات النفط ، ومظاهر ندرة الموارد يمكن تشخيصها في المشاكل التي تصاب بها البلدان المصدرة للمعادن والنفطوأهمها مايلي:(ساجد مشاري، 2017، ص51,50)

1- الإصابة بالمرض الهولندي وتقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات الأخرى والاعتماد على قطاع أحادي.
2- سوء إدارة عوائد الموارد الطبيعية من قبل الحكومة.
3- عدم الاستقرار المالي بسبب تذبذب الأسعار العالمية للموارد.
4- انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري في بلدان الموارد.

5- اللامساواة تقسم المجتمع على طبقات فقيرة وطبقة غنية جداً(طبقة الحاكمة).

6- بطء تراكم المهارات بسبب حاجة قطاع الاستخراجي إلى مهارات عالية أغلبها شركات أجنبية مما يجعل فرص العمل قليلة.

7- الاعتماد علي إيرادات الموارد يقلل من الاعتمادات الضريبية على المواطن.

المطلب الثالث:التفسير السياسي والمؤسساتي للعلاقة بين النفط والنمو الاقتصادي:

1- التفسير السياسي:

يعد النفط أحد السلعالاستراتيجية العالمية، التي لنتسمح الدول أبداً سواء أكانت دول كبرى أم صغربتحريرها من االسلطة السياسية، و الأنظمة السياسية تتأثر بالتحولات القطاعية في الاقتصاد، ولاسيما عن طريق زيادة حجم قطاع الموارد الطبيعية، ويؤدي هذا إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، وهذه الظاهرة تسمى بالمرض الهولندي.(شيللي، 2010، ص103)

إن وفرة الموارد تؤدي إلى مضاعفة عدم المساواة في توزيع الدخل، و تري منظمة الشاهد الدولية أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية بدلاً من استخدام أموالها بحكمة في بناء التنمية، كثيراً ما ينتهي بها الأمر إلى عدم المساواة والشقاء وسوء الحكم، على الرغم من التحذير الدولي المتزايد من ظاهرة لعنة الموارد. (نبيل جعفر، وحازم سامي، 2016،ص33)

ان عدم المساواة جاء بسبب تأثيرين أحدهما مباشر والآخر غير مباشر، فأما التأثير المباشر فسببه رقابة الحكومة التي تسمح لها بالحصول على أكبر قدر من ريع الموارد، وأما الأثر غير المباشر فاسببه تراجع الأداء الاقتصادي عامة نتيجة لظاهرة المرض الهولندي الذي يزيد من حدة عدم المساواة في توزيع الدخل؛لأن توزيع أرباح النمو الاقتصادي تخضع لنفس مبدأ توزيع الريع، فالنخب البيروقراطية والسياسية تستمد قوتها وسلطتها من خلال عملية توزيع الريع باعتبار أنها صاحبة الحق في تحديد نسبة الريع التي تذهب لكل فئة من الشعب، وفي الغالب تعمد هذه الأخيرة إلى تخصيص جانب مهم من الريع والإنفاق العام لصالحها الخاص، وينتج عن هذا الوضع ما يسمى بسلوك السعي لتحقيق الريع الذي يوجه الحوافز الاقتصادية نحو التنافس على المكاسب من الريع بدلاً من الأنشطة الاقتصادية المنتجة.

ويرى الاقتصادي Michael.ross1999 أن للجانب السياسي دوراً مهماً في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، ويرى أن تفسير السياسي لنقمة الموارد يمكن أن يصنف إلى ثلاث نظريات:(ساجد مشاري، مرجع سابق، ص53)

أ- النظرية الإدراكية:

ترجح هذه النظرية أن تخلق التدفقات المفاجئة لعائدات الموارد أفقاً سياسياً قصير الأجل بين الفاعلين السياسيين، وهذا مايفسر فشلت عدة حكومات في تنويع صادراتها، وأخفقت في المحافظة على استقرار سياستها فضعفت قطاعها الخاص، وصارت عرضةً لظاهرة المرض الهولندي.

ب-مقاربة المؤسسات:

ترى أن العائدات الكبيرة من الموارد تضعف مؤسسات الدولة التي لها دور كبير في دعم تنمية اقتصادية مستدامة، لذا نجد أن معظم الدول الريعية تمتلك مؤسسات ضعيفة تفتقرإلى القدرة على صياغة وتخطيط استراتيجية وتنموية.

ج- النظرية الاجتماعية:

إن المقاربة الاجتماعية تؤيد فكرة أن وفرة الموارد وارتفاع عائداتها تقوي مجموعات المصالح التي تسعى لعرقلة الإصلاحات الداعمة للانفتاح الاقتصادي مما يؤثر سلبا على النمو وعلى نوعية سياسات الدولة.

وقد قام الاقتصاديون بتقديم أربع نقاط أساسية لتفسير السبب الذي يجعل وفرة الموارد نقمة على البلدان بدلاً من أن يكون نعمة، ويعدالحافز السياسي وطبيعة المؤسسات أهم عامل فيها (ساجد مشاري، مرجع سابق، ص54) وهذه النقاط هي :

1- إن السياسيين يبالغون في استغلال الموارد الطبيعية على حساب طرق أخرى أكثر فاعلية لخلق الثروة، مع قلة أهتمامباستثمار وتنمية قطاعات الاقتصادى الأخرى مثلالصناعة والزراعة والاستثمار في راس المال البشري واهتمامهم فقط بالمخزون المستقبلي لهذه الثروة علي مدى بقائهم في السلطة.
2- القطاع المنتعش للموارد يجعل أنشطة استغلال واستخراج هذه الثروات أكثر ربحية ويرفع من قيمة البقاء في منصب السلطة ، وهذا من خلال استعمالها للتأثير على أصوات الناخبين والمحافظة على مناصبهم في السلطة.

3- الانتعاش المستمر للموارد من شأنه زيادة حجم التخصص السئ لهذه الموارد وإساءة استعمال النفقات العامة في أنشطة اقتصادية أقل فاعلية، والسبب في هذا هو أن الانتعاش يدفع السياسيين للتوسع في سياسات الدعم والحماية لبعض الأنشطة والتوظيف في القطاع العام، لغرض البقاء في السلطة مما يؤدي الي توسيع قطاع عام أقل أداء وتقليل أهمية القطاع الخاص الذي يفترض أنه القطاع الأكثر إنتاجية.

4- التأثير العام لإنعاش الموارد على الاقتصاد يرتبط بشكل واضح بالمؤسسات وهذه المؤسسات لها صلة بالجانب السياسي و تضمن شفافية عمل الحكومة وقدرة المواطنين عل محاسبتها وتحدد مدى فاعلية الحافز السياسي في السياسات المتبعة للبلد.

2- التفسير المؤسساتي:

لا تختلف أغلب البحوث والدراسات حول تفسير أسباب تفاوت الأداءالاقتصادي بين بلدان العالم الغنية والأكثر فقراً فهي تؤكد على أهمية دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية، وحول هذه النقطة كتب جيفري زاكس 2003 يقول : تؤكد الأبحاث الأخيرة أن المؤسسات تفسر كل شي تقريبا يتعلق بمستوى بلد ما من التنمية الاقتصادية.

ولغرض تفسير أسباب الاختلاف في الأداء الاقتصادي بين الدول الغنية بالموارد قام (meium,kari moene، ragnar torvik، haivar) في مرحلة أولى بدراسة علاقة الانحدار بين متوسط النمو الاقتصادي خلال السنوات1965-1992م ووفرة الموارد الطبيعية في 42 بلداً تتجاوز صادراتها من الموارد أكثر من 10% من الناتج المحلي، وتوصل إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ونسبة الصادرات ، وأكدت الفرضية التي افترضها تعرض هذه البلدان لندرة الموارد، أما المرحلة الثانية فتم تقسيم عينة هذه البلدان إلى مجموعتين، وهذا حسب نوعية المؤسسات في كل بلد فوجدت الدراسة أن مجموعة البلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة هي التي كان أداء اقتصادها جيداً، وبالتالي لم تتعرض لندرة الموارد، أما المجموعة الثانية التي لها مؤسسات ذات نوعية منخفضة فهي التي كان أداء اقتصادها سيئاً، وتبين هذه الدراسة أن تفاوت أداء النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد يعود بالدرجة الأولى للي اختلاف نوعية المؤسسات، فالمؤسسات في البلدان الغنية بالموارد، تتصف بعدم الكفاءة مما يشجع على توسيع الأنشطة المؤثرة غير المنتجة بسبب ضعف القانون في حماية الأشخاص والملكية وغياب استقلال وكفاءة القضاء وانتشار البيروقراطية والفساد والرشوة مما يجعل لهذا النوع من المؤسسات

تداعيات سيئة على النمو خاصة عندما تحفز وفرة الموارد المشروعات على العمل خارج الأنشطة الإنتاجية، وبالمقابل فإن المؤسسات ذات الكفاءة والمنتجة يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي عندما تجذب وفرة الموارد المشروعات نحو مجالات الإنتاج.(ساجد مشاري، مرجع سابق، ص55)

الفصل الثاني

تطور أسعار النفط الخام العالمية والعوامل المؤثرة فيها

المبحث الأول: ماهية أسعار النفط.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الثالث:أنتاج النفط وصادراته الخام والعوامل المؤثرة فيهم في ليبيا.

تطور أسعار النفط الخام العالمية والعوامل المؤثرة فيها

المقدمة:

شهدت أسعار النفط عدة تقلبات حادة بين الارتفاع الشديد والهبوط الشديد خلال الأربعين عاماً الماضية؛ وهذه التقلبات الحادة في أسعار النفط أثرت ولازالت تؤثر تأثيراً مباشراً علي الاقتصاديات النفطية، التي تعتمد بشكل شبه كامل على موارد بيع النفط في تنفيذ خططها التنموية.

وفي ظل تطورات الاقتصاد العالمي قام خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام 2013م بدراسة عن آفاق الاقتصاد العالمي، ومنها خلصوا إلى أن عمليات النمو وجهود التنمية تتأثر سلباً بتقلبات أسعار النفط أياً كانت أسبابها، وستتعثر برامج ومشاريع التنمية في الدول النامية إذا لم تتم معالجة قضايا الطاقة وأسعار النفط، بعبارة أخرى فإن تقلب أسعار النفط العالمي صعوداً وهبوطاً يظل هاجساً يراود دول العالم غنية كانت أم فقيرة، نظراً لتأثير سعر النفط على الاقتصاد العالمي، وبالتالي على الأسواق العالمية والإنتاج وعرض السلع، ومن ثم على حياة الناس ومعيشتهم.

المبحث الأول : ماهية أسعار النفط:

يعتبر سعر النفط ذا أهمية اقتصادية ،فهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية لجميع الدول المنتجة والمستوردة، ومن هذا المنطلق سنتطرق إلىمفهوم سعر النفط وتطوره التاريخي.

المطلب الأول:مفهوم سعر النفط:

1- "سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبراً عنها بالنقود، حيث إن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوة فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أم في طلبه أو في الاثنين معاً ".**(الدوري، 2003، ص195,194)**

2- كما يعرف سعر النفط بأنه " سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسًا لتسعير النفط مع العملات الرئيسة الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس ".**(أوزان حسين،2017،ص140)**

لقد تطور سعر النفط منذ اكتشافه تجارياً بتطور السوق النفطية، حيث كان في بداية اكتشافه يحدد عند آبار النفط ،وهذا في ظل احتكار القلة الذي ساد السوق النفطية،ليتحدد بعدها

في الموانئحيث تم اتسعت صناعة النفط في بلدان عديدة لكن سرعان ما تحول إلىالسعر احتكاري نتيجة احتكار الشركات للسوق النفطية، التي سعت إلى تعظيم أرباحها ليتطور بعد ذلك إلى سعر تنافسييخضع لعوامل الطلب والعرض وهذا يرجع لدخول بلدان منتجة للنفط في السوق النفطية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لسعر النفط:

للتعرف على التسلسل التاريخي للمراحل التي قطعتها مسيرة أسعار النفط على النطاق العالمي، يتطلب الأمر الرجوع إلىما قبل قرن ونصف من الزمن، تحديداًعندما تم اكتشاف أول بئر نفطي على يد أدوين بولاية بنسلفانيا عام 1859م، حيث بدا إنتاجه بمعدل 30 برميل يومياً، و تم بيعالخام ب20 دولار تقريباً خلال العام نفسه ولفترة قصيرة جداً.**(جاب الله مصطفي، 2016، ص6)**

وقد عرفت أسعار النفط بعد ذلك تطورات عديدة رغم أنها تغيرت مع تغير الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية، كما أنها تأثرت بمختلف الأزمات التي مرت على السوق النفطية، وعلى ذلكفإن تاريخ أسعار النفط طويل وحافل منذ اكتشافه عام 1859م، ولأن فترة الدراسة تبدأ من سنة 1990الي سنة 2018مسنكتفي بتحليل تطور أسعار النفط بدايةً من هذه الفترة إلى غاية الفترة الحالية.

1- تطور أسعار النفطفترة التسعينيات:

تعرضت السوق النفطية في بداية التسعينيات لأزمة حادة تمثلت في حرب الخليج الثانية، إذارتفعت الأسعار علي إثرها في الأشهر الأولى للحرب فقط حتىبلغت سقف 40 دولار للبرميل.**(وهيبة مشدن، 2005،ص106)**

وفي منتصف التسعينيات انخفض سعرالنفط إلى17.02 دولاراً للبرميل عام 1995م، وبلغ أدنىحد للهبوط في عام 1998م حيث بلغ السعر الحقيقي 12.76 دولاراً للبرميل بسبب تزايد العرض النفطي وانخفاض الطلب عليه عقب الأزمة المالية منذ منتصف عام 1999م، وبدأ بعد ذلك بالارتفاع بشكل متذبذب إلى أن وصل17.9 دولاراً للبرميل في عام 1999م.**(عبدالستار موسي، 2015،ص11)**

2- تطور أسعار النفط خلال الفترة "2000-2010":

في عامي 2000م و 2001م كانت أسعار النفط مرتفعة عن السنوات السابقة إلا أن هذا الارتفاع كان طفيفاً و بعد ذلك أخذت أسعار النفط العالمية منحى تصاعدياًفي عام 2002م حتى منتصف عام 2008م لمدة ست سنوات ونصف من الارتفاع المتواصل للأسعارلتقفزإلىأكثر

من أربعة أضعاف مستوياتها بما يقارب96.94 دولار للبرميل في عام 2008م ،ويعود هذا الارتفاعإلى مجموعة من العوامل أهمها:(المزيني، 2013،ص387)

أ- الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا التي حجبت جزءاً كبيرامن إمداداتها عن السوق النفطية.

ب-استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد عام 2002م.

ج- المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

ومن ثم بدات أسعار النفط بالهبوط في بداية عام 2009م لتصل إلى61.74 دولار للبرميل بسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2008م.**(الموسوي، 2009،ص5)**، وقد كان لها تأثير كبير على الموازنات العامة للبلدان المصدرة للنفط ومنها ليبيا.

ووصلتالأسعار في عام 2008م إلى96.94 دولار للبرميل، وبسبب الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي الذي أصاب معظم الاقتصاديات العالمية انخفضت أسعار النفط في عام 2009ملتصل إلى 61.74 دولار للبرميل،ثم ارتفع سعر النفط في عام 2010 إلى79.61، دولار للبرميل.**(الزيتوني، 2010،ص38)**

3- **تطور أسعار النفط خلال فترة "2011-2018":**

في عام 2011م تفاقمت الاضطرابات السياسيةفي المنطقة العربية في أعقاب الربيع العربيمما أدىإلى انقطاع الإمداداتمن الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا وسوريا واليمن، وخروج نحو 1.6 مليون برميل يومياً من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة ولم تتمكن أية دولة في أوبك من تعويضه ؛ ولهذا ارتفعت أسعار النفط منذ ذلك الحين فوق مستوى 100 دولارللبرميل واستقرت عند ذلك الحد حتى أيلول من عام2013م نظراً لأن ليبيا ما زالت غير مستقرة إضافة إلى سوريا والعراق.

وفي عام 2012م فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حظراً على تصدير النفط الإيراني مما تسبب في خروج نحو مليون برميل من نفطها من السوق، وأدى هذا الأمر إلى تفاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني وهو ما أبقى أسعار النفط مرتفعة ومنخفضة.

وكما حدث في الثمانينيات، فإن بقاء أسعار النفط فوق 100 دولارللبرميل لثلاث سنوات ونصف ساهم في إضعاف الطلب نوعاً ما ، وسمح بدخول حقول جديدة ومصادرة جديدة لإنتاج النفط إلىالسوق. ففي الثمانينيات دخل بحر الشمال، وفي السنوات الأخيرة من الدراسة دخل النفط

الصخري إلى السوق. وتسبب هذا الأمر إضافة إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وانحسار المخاوف السياسية في المنطقة، في هبوط أسعار النفط من98 دولارللبرميل في عام 2014م إلى أقل من54.71 دولارللبرميلفي عام 2017م، وفي عام 2018م ارتفع بمعدل منخفض إلى 71.34 دولار للبرميل.(التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوبك " لسنوات 2011الي 2018م)

الجدول رقم (1) يوضح تطور أسعار النفط لفترة (1990–2018م) مليون دولار للبرميل.

السنة	سعر النفط بالدولار
1990	23.76
1991	20.04
1992	19.32
1993	1701
1994	15.86
1995	17.02
1996	20.64
1997	19.11
1998	12.76
1999	17.9
2000	28.66
2001	24.46
2002	24.99
2003	28.85
2004	38.26
2005	54.57
2006	65.16
2007	72.44
2008	96.94
2009	61.74
2010	79.61
2011	111.26
2012	111.57
2013	108.56
2014	98.97
2015	53.3
2016	45.13
2017	54.71
2018	71.34

المصدر: صندوق النقد الدولي، أعداد مختلفة.

شكل (1) يوضح تطور أسعار النفط لفترة (1990–2018) مليون دولار للبرميل.

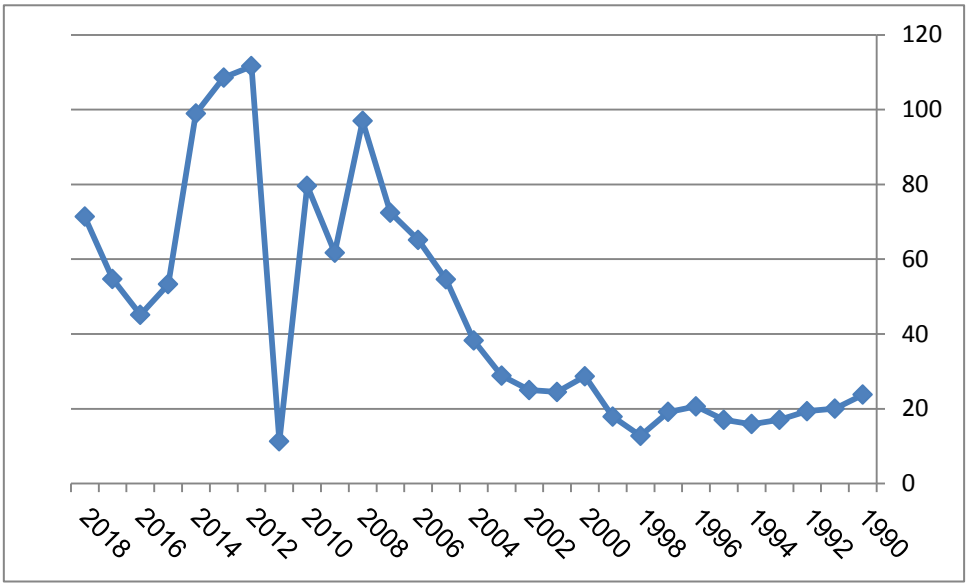

المطلب الثالث:نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط:

(Organization of the petroleum exporting countries)

وتختصر (opec) أوبك، هي منظمة عالمية تضم إحدى عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتماداً كبيراً لتحقيق الدخل، ويختصر اسمها إلى منظمة الأوبك ،ويعمل أعضاؤها لزيادة العائدات من بيع النفط في السوق العالمية،وتملك الدول الأعضاء في هذه المنظمة 40% من الناتج العالمي ،و 70% من الاحتياطي العالمي للنفط، تأسست في بغداد عام 1960م، وكانت تضم كلاً من السعودية و إيران والعراق والكويت وفنزويلا ومقرها في فيينا.

انبثقت فكرة إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك أثناء انعقاد مؤتمر البترول العربي الأول الذي عقد في القاهرة في أبريل عام 1959م حيث ناقشت فكرة إنشاءها وفود الدول المصدرة للنفط المشاركة في أعمال ذلك المؤتمر، سواء منهم الأعضاء العرب العاملون أو أعضاء غير العرب المراقبون.

ويوجد للمنظمة الآن إثنتا عشرة دولة عضواً حسب القائمة أدناه، وتجدر الاشارة إلى أنه بالرغم من أن اللغة الرسمية لأغلبية الدول (6 من الدول الأعضاء)هي العربية فإنن اللغة الرسمية للأوبك هي الإنجليزية، ويوجد فقط بلدٌ عضوٌ واحدٌوهو نيجيريا لغتة الرسمية هي الإنجليزية ، وتم إضافة 9 دول أخرى للبلدان الخمسة المؤسسة هي:

الأكوادور، و الأمارات العربية المتحدة ،و أنغولا ،و إيران ،و الجزائر ،والسعودية ،و العراق، و فنزويلا ،و الكويت ،و ليبيا ،و نيجيريا.(ماجد المنيف، 2008،ص 73)

وتصنف الأوبك علىأنها منظمة حكومية وفقاً للنظام الدولي، وبموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، والمنظمة ليست مؤسسة تجارية ولا تدخل في عمليات مادية وتجارية، ويعتبر الأمين العام للمنظمة هو الشخص القانوني المسؤول عن أعمالها، كما أن موظفيها يعدون موظفين مدنيين دوليين وتتكون المنظمة من ثلاث أجهزة هي:(محمد عبدالدائم، مقالات جريدة المعرفة، 3/10/2004)

1- **المجلس الوزاري:** وهو السلطة العليا للمنظمة، ويتكون من وفود تمثل الدول الأعضاء، وبموجب دستور المنظمة يعقد المجلس الوزاري اجتماعين عاديين كل سنة، وقد ينعقد المجلس في دورة غير عادية بناء على طلب أية دولة عضو في المنظمة بواسطة الأمين العام للمنظمة الذي يقوم بالتشاور مع رئيس المؤتمر.

2- **مجلس المحافظين:** ويتكون من مندوبين يرشحون من قبل حكوماتهم، ومن حق المجلس الوزاري للمنظمة أن يشكل أجهزة متخصصة كلما تطلبت الظروف ذلك.

3- **السكرتارية:** تتكون من الأمين العام، ورؤساء الإدارات، وبقية الموظفين المعارة خدماتهم من دول الأعضاء، وتضم سكرتارية المنظمة خمسة أقسام رئيسة، وتباشر أعمالهاونشاطها ضمن حدود المواد الخاصة بها في دستور المنظمة وعلى ضوء تعليمات مجلس المحافظين.

وتهدف منظمة الدول المصدرة للنفط إلى التنسيق بين الأعضاء ،وتوحيد السياسات النفطية ،وإقرار السعر العادل لكل من المنتجين والمستهلكين، بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن في أسواق النفط وضمان استمرار تدفق النفط للدول المستهلكة بمعدلات اقتصادية، وضمان استمرار عائد عادل لرأس المال المستثمر لصناعة النفط، ويدعمهم في تحقيق هذا الهدف الأمانة العامة للمنظمة برئاسة الأمين العام وبمساهمة اللجنة الاقتصادية واللجنة الوزارية الثلاثية المعنية بمراقبة أوضاع السوق والحصص الإنتاجية ويعتبر المؤتمر الوزاري السلطة العليا لمنظمة أوبك، وهو مسؤول عن وضع وصياغة السياسة العامة للمنظمة وتقرير كيفية تحقيقها، وللأوبك لجنة مراقبة وزارية انشئت عام 1993م،ومهمتها مراقبة الحصص الإنتاجية وصادرات الدول الأعضاء، ويجتمع ممثلوالدولالأعضاء في منظمة أوبك في نطاق المجلس الوزاري مرتين في العام.(www.petroleum.gov.eg)

المطلب الرابع:تطور أسعار النفط منذ نشأة منظمة الأوبك:

كان الهدف الأساس من تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك التي تسيطر علي ثلثي صادرات النفط الخام في العالم هو رعاية المصالح الاقتصادية لمنشأتها من خلال التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى،وتنظيم عمليات الإنتاج ،والسيطرة على الأسعار، وهو الهدف الذي يربالخبراء أن المنظمة واجهت لتحقيقه خلال مسيرتها الطويلة عدة محطات تعثر وتطور.

وفيمايلى نستعرض المحطات الأساسية في تاريخ أوبك التي تتحكم في إنتاج وتسويق سلعة النفط الإستراتيجية:(عبدالستار موسي، 2015،ص7)

1- **التأسيس والنشأة:**تأسست أوبك بمبادرة من خمس دول أساسية في إنتاج النفط هي السعوديةوإيران والعراق والكويت وفنزويلا في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد يوم 14 أيلول 1960.

2- **تطور العضوية:**إضافة إلى الدول الخمس المؤسسة لأوبك ازداد عدد الأعضاء علي مدى السنين ؛ فقد انضمت إليها قطر عام 1961م، ثم إندونيسيا وليبيا 1963م، والإمارات والجزائر 1967م، ونيجيريا 1971م، والإكوادور والغابون 1973م ثم انسحبتا منها على التوالي عامي 1992 و 1996م، كما انسحبت إندونيسيا عام 2009م لكنها عادت إليها نهاية 2015م.

3- **إقرار آلية الإنتاج:**حاولت منظمة أوبك عام 1965م أن تؤثر على أسعار النفط الخام بتحديدها سقف زيادة الإنتاج، فحددت لكل دولة حصتها منه إلا أن الدول الأعضاء لم تلتزم بذلك، وفي يناير / كانون الثاني 1968م أي بعد حرب يونيو 1967م تمكنت المنظمة من إبرام اتفاق مع الشركات الغربية يقضي بنزع الخصم على سعر البيع.

وخلال مؤتمر المنظمة في فبراير 1971 م اضطرت الشركات النفطية إلى التخلي عن عقودها التقليدية الثنائية وتوقيع اتفاق جماعي يرفع مستوى الأسعار، ووضع برنامج للسعر لست سنوات.

4- **الصدمة النفطية الأولى:**في أكتوبر / 1973م اتفقت السعوديةوإيران على موقف موحد بشأن الإنتاج وتبعتهما في ذلك بقية أعضاء المنظمة، ودخل سلاح النفط معركة الصراع العربي الإسرائيلي إثر حرب أكتوبر، إذ تم تخفيض إنتاج النفط وصادراته ،ورفعت أسعار النفط

بشكل كبير بدون موافقة الشركات النفطية، كما فرض العرب حصاراً نفطياً على الدول المؤيدة لإسرائيل.

لقد أدت أزمة عام 1973مإلى تكتل الدول الغربية لمواجهة منظمة أوبك، كما أدتإلى بناء الدول الصناعيةلمخزون إستراتيجيمن النفط تستخدمه في الأزمات وللتأثيرعلى سعر النفط.

وأدت هذه الأزمة أيضا إلى دفع الدول الصناعيةللبحث عن بدائل للطاقة المعتمدة على البترول، وإلي إنشاء الوكالة الدولية للطاقة يوم 18 نوفمبر / 1974م لحماية مصالح الدول الغربية المستهلكة للنفط، وذلك إثر زيادة أسعاره بنسبة 130% (11.56 دولار للبرميل) وفي مارس / 1975 م عقدت أول قمة لرؤساء دول أوبك في الجزائر.(محمد الغنيمي، 1974، ص94)

5- **الصدمة النفطية الثانية:** قامت الثورة الإيرانية عام 1979م فنتج عنها توقف الصادرات الإيرانية، مما أدى الي زيادة كبيرة في سعر البرميل حيث وصل أحيانًا إلى 70 دولار. وفي العام الموالي نشبت الحرب العراقية الإيرانيةالتي تسببت في ارتفاع جديد لأسعار النفط.(بودرامة، 2008، ص7)

6- **ترسيم آليات التحكم:**خلال 1982- 1990م حاولت أوبك التحكم في مستوى إنتاج النفط وأسعاره، فقررت في 1982م أول تحديد لسقف الإنتاج وكان بمعدل 17.5 مليون برميل في اليوم، إلا أن الدول الأعضاء لم تلتزم تماماً بهذا التحديد.

وفي أكتوبر / 1984م قلصت أوبك حصص كل دولها، وفي يناير /1985م انخفضت الأسعار ولم تكن هناك أسعار رسمية، وضعف التنسيق بين دول المنظمة والدول غير الأعضاء مما أدى إلىانهيار الأسعار عام 1986م (10 دولارات)، فسقطت نظرية تحديد السعر الثابت وأصبحت هذه السلعة الإستراتيجية تخضع لضغوط السوق.

7- **أزمة غزو الكويت:** في أغسطس / 1990م جاءت أزمة الغزو العراقيللكويت وما ترتب عليها من فرض حظر تجاري على العراق من طرف الأمم المتحدة، ولذلك تم إقصاء العراق من سقف الإنتاج المحدد من طرف المنظمة، ثم اندلعت حرب الخليج الثانية فقاد ذلك إلى تراجع الأسعار، ثم عادت إلى مستوى ثابت ومرتفع خلال 1994- 1997م.(المكر طار، 2000، ص 178)

8- **الأزمة الآسيوية:** في نوفمبر / 1997م اجتمعت دول أوبك في جاكرتا ورفعت إنتاجها بنسبة 10% دون أن تأخذ بعين الاعتبار الأزمة الآسيوية، مما أدى الي انهيار كبير في أسعار النفط بنسبة قدرها 40% خلال عام 1998م، إذ وصلت إلى تسعة دولارات فقط

للبرميل، لكنها عاودت الارتفاع خلال 1999 – 2000م.(مجلة النفط والغاز الطبيعي، 1999، ص 12)

9- **اتفاق آلية الأسعار:** في مارس / 2000 م بدأت أوبك بالتنسيق مع دول نفطية خارجها تطبيق آليةجديدة لضبط الأسعار تقضي بخفض الإنتاج ب500 ألف عن الحد الأدنى المتفق عليه في المنظمة.

10- **الصدمة النفطية الثالثة (صدمة الأزمة المالية):** ما بين يوليو وديسمبر/ 2008م انهارت أسعار النفط بشكل هائل، إذ تراجع سعر البرميل من 147 إلى 32 دولار بسبب الأزمة المالية العالمية وتدهور الاستهلاك. وفي يناير / 2009 م حددت أوبك حصصها الإنتاجية ب 24.84 مليون برميل يومياً، ثم تراوحت ما بين 30.8 و 32.3 مليون برميل يوميًا خلال 2011 – 2016م.(أحمد رمضان، 2017، ص38)

11- **الصدمة النفطية الرابعة:** في يناير / 2016 م انخفضت أسعار النفط إلى 25 دولار للبرميل مقارنة بأكثر من 100 دولار عام 2014م، وهو أدنى مستوى لها منذ عام 2004م، حيث كان نمو العرض النفطي مسيطراًفأسهم في تراجع أسواق النفط منذ عام 2015م، متوقفاً على الطلب، مع زيادة العرض، اجتهد المنتجون بقوة في زيادة العرض رغم مخاطره، ومع ذلك فقد اختارت أوبك ألا تخفض إنتاجها، ويرى مراقبون أن هدفها من ذلك هو الضغط على منافسيها خاصة منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة، والمحافظة على حصتها في السوق النفطية العالمية.**(أحمد رمضان، مرجع سابق، ص 39)**

الشكل رقم(2) يوضح تطور أسعار النفط منذ السبعينيات

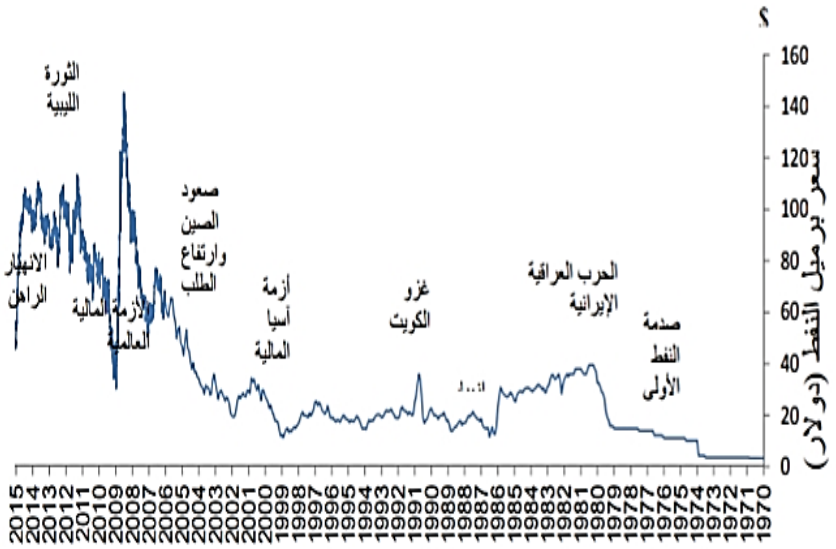

المصدر: (خالد الخاطر، 2015،ص40)

المبحث الثاني

أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي والعوامل المؤثرة فيه

يؤدى عدم استقرار أسعار النفط إلى حدوث مخاطر وتقلبات سريعة وغير متوقعة في اقتصاد الدول، ويخلق عدم التوازن في السياسة الاقتصادية العامة لها.

وتتمثل هذه المخاطر في احتمال الانهيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون سابق إنذار، مما يؤدىإلى انخفاض مفاجئ في الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، خصوصاً تلك التي تسمى " الدول الريعية " ،وتكمن هذه المخاطر في تأثيرها علىالأوضاع المالية العامة اذا استمر هذا التدهور لمدة طويلة، كما يترتب على هذه المخاطر العديد من الصعوبات والمشاكل، لعل من أبرزها حدوث عجز كبير كل من ميزانيتها وموازينمدفوعاتها مما يدفع هذه الدول إلى اللجوء الي الدين العام من أجلتمويل لعجز، لذلك تسعى كافة الدول للبحث عن مصادر بديلة للدخل لمواجهة مخاطر انخفاض أسعار النفط العالمية. **(جاب الله مصطفي، 2016، ص3,2)**

المطلب الأول: الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط :

تشكل أسعار النفط الخام المرتفعة عقبة أخرى أمام الاقتصاد العالمي، ولقد أوضحت بلومبرج أن وصول أسعار النفط صوب مستويات 100 دولار للبرميل سينعكس بالسلب على الاقتصاد العالمي أكثر من الفائدة التي يتوقعها بعض الاقتصاديين، في حين أن ارتفاع الأسعار بسبب الطلب الزائد يعكس عادة اقتصاداً عالمياً قوياً، إلا ان الصدمة الناتجة عن نقص المخزون تعد سلبية.(https://tradecaptain.com)

1-تأثير ارتفاع أسعارالنفطعلى الدول المصدرة للنفط:

نتيجة لارتفاع أسعار النفط في عام 1973 م حققت الدول المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية بالإضافة الي ما حققته من مكاسب سياسية، فقد زاد دخل هذه الدول نتيجة زيادة عوائد النفط، مما مكنها من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الاقتصادية، فاستطاعت الدول المصدرة للنفط تزويد نشاطها الانتاجي براس المال اللازم واستقطاب الأيدي العاملة الفنية والمهنية والعادية لتنفيذ برامج التنمية خاصة في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة، كما استطاعت معظم الدول المصدرة للنفط زيادة الفوائض النقدية التي زادت عن احتياجات التنمية

الداخلية، وارتفع مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول ،وحققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، بالرغم من زيادة أسعار السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات التي تستوردها من الدول الصناعية، نتيجة زيادة أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم النقدي، ومن جهة أخرى فقد أدى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلي من النفط سواء للأغراض الاستهلاكية أم الإنتاجية وخاصة صناعة البتروكيماويات.(فتحي الخولي، 1997، ص 25)

2- تأثير ارتفاع أسعار النفط علىالدول المستوردة:

الملاحظ أنه كلما كانت تقلبات أسعار النفط باتجاه الارتفاع أدت إلى حدوث آثار سلبية على الاقتصاديات المستوردة والمستهلكة للنفط، مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العالمي منه علاوة على ارتفاع تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات، الذي يسبب انخفاض القدرة الشرائية، وهو ما يدخل هذه الدول في ضغط رهيب، ويصل بها الأمر إلى أن تخطط لتخفيض الأسعار، والعمل على تنمية الطاقات البديلة للنفط ،واللجوء إلى ما يسمى بالمخزونات الإستراتيجية التي تبنيها في حالة انخفاض السعر.(حياة عناب، 2017/2016، ص71)

المطلب الثاني: الآثار المترتبة في حالة انخفاضأسعار النفط:

إن أسعار النفط المنخفضة يمكن أن تهدد الاقتصاد العالمي، وتلحق ضرراً بصناعة النفط العالمية وباقتصاديات البلدان المنتجة، وقد يستفيد مستهلكو النفط في جميع أنحاء العالم لفترة قصيرة من انخفاض أسعار النفط الخام.

ومع ذلك،فالاقتصاد العالمي لايمكنه تكييف نفسه مع أسعار نفط منخفضة لفترة طويلة، لأن المكونات الرئيسة التي تشكل الاقتصاد العالمي، مثل الاستثمارات العالمية وصناعة النفط واقتصادات الدول المنتجة للنفط سوف تتقلص، وقد يزرع الانخفاض الحالي في أسعار النفط بذور أزمة نفطية مستقبلية مدمرة في غضون السنتين إلى الثلاث سنوات المقبلة.(ممدوح سلامة، 2015، ص 32)

1- تأثير انخفاض سعر النفط على الدول المصدرة:

نظراً إلى أن النفط يمثل غالبية صادرات الدول المصدرة للنفط فإن لانخفاض أسعاره انعكاسات كبيرة على الدول المصدرة له، مثل تراجع العوائد النفطية بحوالي 80 مليون دولار

سنوياً بالإضافة إلى20 بليون دولار ناجمة عن الاستمرار في بيع النفط بالدولار الذي انخفض سعره في الأسواق المالية، كما أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الانفاق الحكومي في معظم الدول المصدرة للنفط، مما تسبب في تباطؤ النمو الاقتصادي ككل، بالإضافة إلى تراجع الدخل المتحقق من الاستثمارات الأجنبية بسبب انخفاض أسعار الفائدة العالمية وزيادة معدلات التضخم المحلية نتيجة لارتفاع أسعار الواردات المقومة بعملات غير الدولار.

ونتيجة لانخفاض أسعار النفط تعرضت بعض البنوك في الدول المصدرة إلى بعض الأزمات المتعلقة بالسيولة النقدية، وازدادت صعوبة تسديد الأقساط والفوائد المستحقة على الديون الخارجية لبعض الدول المصدرة، مما اضطرها إلى إعادة جدولة ديونها.(فتحي الخولي، مرجع سابق، ص 25)

ومن جهة أخرى فإن مدى تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة يختلف من دولة إلى دولة أخرى وفقاً لإمكانياتها الاقتصادية وحجم الاحتياطيات فيها، فقد حفز انخفاض الأسعار بعض الدول إلى زيادة إنتاجها لتعويض النقص في عوائد النفط وهو ما يؤدي إلى سرعة معدلات استنزاف مواردها الاقتصادية ويدفع بالأسعار إلى الأسفل ويزيد حجم الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول ،وفي الوقت نفسه نجد أن انخفاض أسعار النفط وما تلاه من زيادة في الطلب على النفط أدى ألى زيادة الطلب على نفط بعض الدول المصدرة خاصة في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لخروج العديد من المنتجين الحديين بسبب الارتفاع النسبي في نفقات الإنتاج وخروج بعض مصادر الطاقة البديلة من مجال الإنتاج، وانخفاض حجم إنتاج العديد من الدول لانخفاض حجم احتياطياتها أو للمصاعب الفنية التي تواجه الإنتاج النفطي.

2– تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة:

إن حالة الانخفاض في الأسعار هو الهدف الذي تسعى الدول الصناعية إلى إبقائه قائماً، ذلك أن تبعيتها الخارجية للنفط تكون أقل حدة، وأن النمو الاقتصادي من شأنه أن يزيد، وتزيد معه عوائدها وإيراداتها من جراء الحصول على النفط الرخيص، كما تزيد المخزونات الاستراتيجية لهذه الدول.(حياة عناب، مرجع سابق، ص 71)

فإذا كانت الدول المصدرة تتكبد خسائر صافية، فإن البلدان المستوردة تحقق مكاسب صافية. وأكبر الرابحين من انخفاض الأسعار هم كبار المستهلكين، مثل الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي والهند. أما دولة مثل الولايات المتحدة، وهي من كبار المنتجين وأكبر

المستهلكين، فإن بعض ولاياتها النفطية تخسر، وبعضها الآخر يربح وفي المجمل فإن الولاية بأكملها تربح. وسيساعد انخفاض الأسعار في تحسين الوضع المالي للموازين التجارية وموازين المدفوعات للبلدان المستوردة، ويسهم في استقرار عملاتها ويخفض اسعار السلع والخدمات بما يحسن معيشة الأسر، ويحقق وفرة تذهب للاستثمار ما يدفع بمعدلات النمو نحو الأعلى. ولكن الانخفاض يخلق في الوقت نفسه آثاراً سلبية في بعض هذه البلدان المستوردة ؛ وستتضرر القطاعات الموردة لمستلزمات صناعة النفط وخدماتها، وأرباح شركاتها وأسعار أسهمها في الأسواق المالية. وبين ميرزا أن 157 شركة نفط عبر العالم فقدت نحو 1.3 تريليون دولار من قيمتها في السوق منذ بدء هبوط أسعار النفط في عام 2014.

وستتراجع أيضاً استثمارات البلدان المصدرة التي تستثمر عادة في قطاعات عديدة عبر بلدان العالم، وبخاصة أوروبا وأمريكا، وسيتأثر الطلب على الدولار الأمريكي، كونه العملة الرئيسة لمعاملات تجارة النفط.

ويشير كل هذا إلى طيف التأثيرات الواسعة التي شكلته تحركات أسعار النفط صعوداً وهبوطاً.(علي ميرزا، 2015، ص 16)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط:

تراقب جميع دول العالم ومؤسساته الاقتصادية أسعار النفط سواء في الدول المنتجة أم المستهلكة للنفط ؛ لما لها من دلالات مهمة حول مستقبل التكاليف والأسعار والنمو في جميع أنحاء العالم. وينشأ التغير في أسعار النفط عالمياً، إما من زيادة العرض العالمي أو الطلب العالمي، وبالتالي تتحدد أسعار النفط بعوامل تؤثر على معدلات العرض والطلب، وهي إما عوامل خارجية تتعلق معظمها بالنمو في الاقتصاديات وما يترتب عليه من زيادة الطلب، أو عوامل ترتبط بالعرض مثل عدم قدرة نمو الاستثمارات على مواكبة نسق نمو الطلب على النفط. لذا تبدو أهمية دراسة العرض والطلب العالميين كمحددين رئيسين في حركة الأسعار هبوطاً أو صعوداً.**(موريس وآخرون، 2016)**

1- العرض العالمي على النفط ومحدداته:

1-1- مفهوم العرض النفطي:

يتمثل العرض النفطي في الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها من النفط الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية معينة ، وذلك لتلبية احتياجات المستهلكين عند الأسعار السائدة في السوق. ويتمثل العرض النفطي في كل النفط المنتج ، وقد يضاف إليه جزء من

الاحتياطي استعداداً لمواجهة أية زيادة غير متوقعة في الطلب، أو حدوث اختلال في الإمدادات النفطية، كما أن طبيعة النفط تجعل إنتاجه وعرضه في المدى القصير محدوداً، وذلك في ظل العقبات التالية:**(الدوري، 1983، ص 12)**

أ- عقبات فنية متعلقة بطاقة الإنتاج القصوى والتخزين والنقل.

ب- عقبات اقتصادية متعلقة بتعذر زيادة الاستثمارات النفطية في المدى القصير، لأنها تدوم فترة أطول وتتطلب إمكانية مالية ومادية كبيرة جداً.

ج- محاولة الإبقاء على استقرار سعر النفط من خلال الإبقاء على مستوى العرض النفطي السائد في تلك الفترة.

كما أن مرونة العرض النفطي في المدى القصير تكون شبه معدومة،لأنه يصعب على العرض النفطي مواكبة تغير الأسعار، وكل تغير في الأسعار يؤدي إلى تغير في العرض أقل منه، وذلك للعقبات السالفة الذكر.

ويتركز إنتاج النفط وعرضه لدى الدول النامية خاصة، من خلال إنتاج منظمة أوبك بالإضافة إلى الدول المنتجة من خارج أوبك، مما يجعلها مؤثرة على السوق النفطية العالمية في جانب العرض.

إن عرض النفط يختلف عن بقية المواد الأولية الأخرى، حيث تتميز النفقات في صناعة النفط بمميزات خاصة، بالإضافة إلىأن قرارات الإنتاج في هذه الصناعة مرتبطة بعوامل غير اقتصادية في كثير من الأحيان، مما يجعل التنبؤ بعرض النفط صعباً.(الدوري، مرجع سابق، ص 13)

1- 2- محددات العرض النفطي:

أ- **الاحتياطياتالنفطية:** هي القيد الأول على العرض، وينصرف مفهوم الاحتياطيات إلى النفط القابل للاستخراج اقتصادياً، ومع تطور المعرفة الجيولوجية ووسائل الاستشعار والتنقيب يجري تحديث بيانات النفط الأصلي في التراكيب الجيولوجية التي تحتويه، ويسمى النفط الممكن، كما أن تكنولوجيا تطور الحقول، أي العمليات الرأسمالية التي تجعل النفط قابلاً للاستخراج، وعمليات الاستخراج ذاتها مع الخصائص الجيولوجية للمكان النفطي هذه كلها تحدد التكاليف، وعند المقارنة مع الأسعار السائدة والمتوقعة يتخذ قرار التطور والاستخراج،

وبذلك يتدخل سعر النفط إلى جانب التكاليف في تعيين مقادير الاحتياطيات النفطية في دولة ما وفي العالم.

ب- **التكاليف:** تعد التكاليف من المتغيرات الفاعلة في تعيين حجم الاحتياطيات، وهي تعامل ضمن متغيرات دالة العرض، فيقال يرتبط العرض طرديا مع السعر بثبات أثر العوامل الأخرى وأهمها التكاليف، وهي المسؤولة عن التحولات في دالة العرض، وهنا يميز بين التكاليف الكلية وضمنها كافة النفقات الرأسمالية للتطوير وما يصيب البرميلالمنتج منها إضافة علي تكاليف التشغيل، والتكاليف الحدية في الأمد القصير. والأخيرة هي الكلفة المتغيرة لإنتاج برميل إضافي في الحقول المنتجة، وبهذا المعنى فإن التكاليف الرأسمالية ثابتة وقد تحققت بغض النظر عن قرار الإنتاج الآن أو في المستقبل، وأغلب تكاليف التشغيل متغيرة وتتضمن بعض التكاليف الثابتة في الأمد القصير بسبب التزامات تعاقدية أو لأنها ترتبط بالتشغيل وليس بحجم الموارد بالذات.

ج- **سعرالنفط:** وعلاقته طردية مع العرض، في الأمد القصير والبعيد، لأن ارتفاع السعر يسمح لإنتاج النفط بتكاليف أعلى من ذي قبل.

د- **الضرائبالسيادية:** عادة ما تفرض الحكومات ضرائب تتناسب مع الريع في البرميل المنتج، وان لمعدلات هذه الضرائب دور في زيادة أو تقليل الإنتاج، وقد لا يكون الهدف من هذه الضرائب مالياً بل أحياناً تكون له علاقة بحماية البيئة والحفاظ على الموارد ذاتها.

هـ- **وفرةالبناءالتحتي:** إن طاقة البناء التحتي للاستخراج النفطي تحدد إمكانية التوسع في الاستخراج، ويدخل في هذا النطاق شبكات النقل والتصدير، وتوفير المياه لعمليات الاستخراج، وغيرها من التسهيلات الضرورية في النطاق الجغرافي للاستخراج وعلى المستوى الوطني.

ويمكن النظر إلى مسار العرض في الأمد البعيد بأنه تراكم قرارات الاستثمار التي تعتمد تعظيم العوائد وتقليل المخاطر، وبتعبير آخر يكون المشروع الحدي للاستثمار عند التساوي بين معدل العائد الداخلي للمشروع وكافة الفرصة البديلة لرأس المال، فعندما تخصم صوافي القيمة الحالية، لسنوات عمر المشروع من النهاية إلى نقطة الصفر، بكلفة الفرصة البديلة لرأس المال التي يعبر عنها بسعر الخصم معين، وتجمع لتكون مساوية للصفر فإن ذلك هو المشروع

الحدي، والعوامل التي تتحكم بصوافي القيمة الحالية، إضافة على سعر الخصم، هي أسعار النفط والتكاليف:تكاليف الاستثمار وتكاليف التشغيل.**(أحمد إبريهي، 2016،ص 9,8)**

2- الطلبالعالمي على النفط ومحدداته:

2-1- مفهوم الطلب النفطي:

يعرف الطلب على النفط ب"أنه مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلعة النفطية، سواء في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية مكررة، وذلك عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف تلبية الحاجة الإنسانية، سواء كانت لغرض استهلاكي مثل البنزين أوالكيروسين، أو لغرض إنتاجي كالمنتجات النفطية التي تدخل في الصناعة".**(الدوري، مرجع سابق، ص 147)**

وتتميز مرونة الطلب على النفط في المدى القصير بالانخفاض ؛ لأن أية زيادة في السعر لا تؤدي بالضرورة إلى تقليص الطلب في المدى القصير، أما في حالة انخفاض السعر فإن المستهلك يحاول زيادة طلبه على النفط، لكن ذلك يبقى محدودا بالنظر إلىالطاقة التخزينية وارتفاع تكلفتها.**(حمادي نعيمة، 2009، ص68)**

وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (2) إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط حيث ارتفع من 77.2 مليون برميل يوميا عام 2000مإلى 94.2 مليون برميل يومياً عام 2010م، ثم وصل إلى 96.8 مليون برميل يوميًا عام 2015م، بسبب انخفاض أسعار النفط منذ عام 2014م، حيث تستهلك الدول الصناعية الحصة الأكبر وبواقع 43.5 مليون برميل يومياً عام 2000م ثم ارتفع ليصل إلى 48.1 مليون برميل يومياً عام 2015م أي بنسبة 57% من مجموع استهلاك العالم لعام 2015م، في حين تستهلك الدول النامية 28.7 مليون برميل يومياً لعام 2000م،وارتفع في عام 2015م ليصل إلى 40.8 مليون برميل يومياً أي ما نسبته 38% من مجموع استهلاك العالم للعام نفسه، وخلال السنوات الست عشرة الأخيرة كان معدل نمو الطلب يتراوح بين 1% و 1.7%، وكان أكبر معدل نمو للطلب خلال السنوات العشرالأخيرةفي عام 2010م بنسبة 3%، حيث تعود تلك الانتعاشة في الطلب إلى التعافي بعد الأزمة المالية العالمية التي طالت معظم الاقتصادات حول العالم، والتي ألقت بظلالها على الطلب على النفط. اذ تشير التقديرات إلى ان الصين سوف تتصدر قائمة الدول المستوردة للنفط الخام، أما التوقعات

المستقبلية فتشير إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط بمعدل 2.1% سنوياً في المتوسط خلال المدة (2000– 2020م)، وبذلك سيرتفع الطلب من 94.2 مليون برميل يومياً عام 2010م ثم إلى 111 مليون برميل يومياً بحلول عام 2020م،ويعزى هذا النمو في تغير حجم الطلب إلى برامج التحفيز الاقتصادي التي تنفذها العديد من الدول حول العالم، وبشكل خاص في الدول الصناعية، الأمر الذي أدىإلى ارتفاع الطلب على النفط بصورة عامة.**(يحيى حمود، 2007، ص127)**

الجدول رقم (2) يوضح تطور الطلب على النفط خلال الفترة (1999–2015)

السنوات	2000	2003	2010	2015
مجموع العالم	77.2	78.4	94.2	96.8
الدول الصناعية	43.5	61.6	45.3	48.1
الدول النامية	28.7	32.4	38.9	40.8
الدول المتحولة	4.9	6.0	7.2	5.0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص294.

الشكل رقم (3) يوضح تطور الطلب على النفط خلال الفترة (1999–2015م)

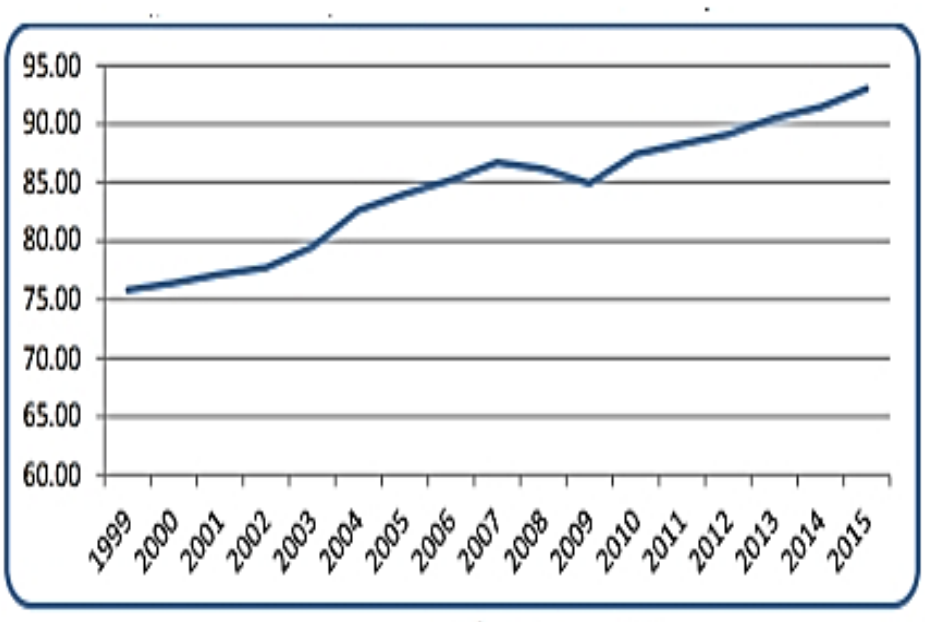

المصدر: بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) لسنوات مختلفة.

2- 2- محددات الطلب على النفط:

أ- **السكان:** يساهم حجم السكان في تحديد الطلب على الطاقة عموماً ومنها النفط، وذلك بثبات أثر العوامل الأخرى، ومنها دخل الفرد وبنية الإنتاج المحلي و الناتج المحلي.

ب- **نسبة عدد السكان الحضريين من مجموع السكان:**هناك علاقة طردية بين نسبة السكان الحضري من مجموع السكان والطلب على الطاقة بثبات العوامل الأخرى. وغالباً ما يتعذر الفصل بين أثر كل من نسبة الحضرية ومتوسط دخل الفرد في الطلب على الطاقة لشدة الارتباط بينهما عبر الزمن في الدولة الواحدة.

ج- **متوسط دخل الفرد:** ويعبر عنه عادة بمتوسط الناتج المحلي الإجمالى للفرد، وتتفاوت الدول في متوسط استهلاك الفرد للطاقة حسب تفاوتها في متوسط دخل الفرد. وينمو طلب الفردعلي الطاقة بارتباط موجب مع متوسط دخله لكن الأول اقل من الثاني ويسمى الفرق تناقض كثافة الطاقة.

د- **بنية الانتاج:** ويعبر عنها بإسهام القطاعات في توليد الناتج المحلي الإجمالي، فمن المعروف أن القطاعات تختلف في مدى استخدامها للطاقة، وكلما تحول الاقتصاد من السلع إلى خدمات في بنية الإنتاج انخفض متوسط الطاقة لوحدة الناتج المحلي الإجمالي لهذا السبب.

هـ- **التكنولوجيا:** في العقود الأخيرة اتجهت الدول المتقدمة نحو التكنولوجيا المقتصدة في استخدام الطاقة وعلي سبيل المثال تطوير محركات السيارات وأنظمة الإنتاج الأخرى بحيث تحتاج إلى وقود أقل لنفس المقدار من الأداء. وتحت مظلة العامل التكنولوجي تدخل أساليب الإنتاج البديلة، فمثلاً لا يستخدم النفط ومنتجاته إلا قليلاً في توليد الكهرباء كما يستخدم الفحموالغاز والوقود غير الأحفوري،لذا لا يكون الطلب على النفط مرناً مع تغير السعر، لأن التحول من أنواع الوقود الأخربإلى النفط يتطلب تغيرات واسعة في التكنولوجيا.

و- **البناء التحتي لنظام الطاقة:**عند انخفاض سعر النفط يتعذر التحول من مصادر الطاقة الأخربإليه للانتفاع من السعر المنخفض، فهناك شبكات نقل وتوزيع وتخزين ومنظمات أعمال وقواعد تنظيم لاستهلاك الطاقة.

ز- **سعر النفط:** يرتبط الطلب على السلع والخدمات بعلاقة عكسية مع السعر، مع اعتبار أثر العوامل الأخرى، حيث يمكن الإشارة إلى أن النفط يعتبر عديم المرونة في الأجل القصير

وعالي المرونة في الأجل الطويل، حيث أن تغير في الأسعار لا يحدث تأثيراً كبيراً على الطلب في الأجل القصير أما اذا استمر التغير لفترة طويلة فإن الاستجابة تكون كبيرة في الأجل الطويل .

ح- **أسعار الطاقة البديلة:** توجد علاقة طردية بين أسعار الطاقة البديلة والطلب على النفط ، حيثتتزامن حركة أسعار الطاقة البديلة مع سعر النفط صعوداً ونزولاً، وذلك يقلل من أثر انخفاض سعر النفط في زيادة الطلب عليه، والعكس صحيح.(عماد الدين المزيني، 2013، ص333)

ط- **سياسات وضوابط البيئة:** تهتم الدول المتقدمة والمنظمات الدولية بالسيطرة على المقذوفات الكربونية لمواجهة مشكلة الاحترار العالمي، ويستهدف النفط الخام بعد الفحم لهذا السبب، ولأن الفحم رخيص ويستخدم على نطاق واسع في توليد الكهرياء فإن ذلك قلل من ضغوط الضوابط البيئية، ولذا لا يزيد معدل النمو السنوي المقدرللطلب على النفط الخام حتي عام 2040 عن 0.8%، بينما ينمو مجموع الطلب علي الطاقة بمعدل 1.5% سنوياً، وينمو الطلب على كل من الفحم والغاز بمعدل 1% و 2.4% سنوياً على التوالي.

ي- **السياسات الضريبية:** يستخدم النفط وعاء للضريبة في البلدان المستهلكة، ولهذا فإن ما تضيفه الحكومات على سعر النفط الخام يقلل من فاعلية ارتفاع او انخفاض سعر النفط الخام في الطلب، لأن العبرة بسعر المشتري الأخير؛ أما الإعانات السعرية التي تقدمها بعض الدول للمنتجات النفطية فقد واجهت في السنوات الأخيرة ضغوطات لرفعها، وخاصة من المؤسسات المالية الدولية.(**أحمد إبريهي، 2016، ص5,4**)

3_عوامل أخرى تؤثر في العرض والطلب وتنعكس على الأسعار:

أ-حجم الاحتياطي النفطي:

يمكن تحديد مدى ندرة النفط الخامفي ضوء الاحتياطي المؤكد للنفط الخام، عندما يزيد الجيولوجيون من تقديراتهملحجم الاحتياطي، فإن ندرة المورد النفطي سوف تقل مما يدفع المنتجين إلى إعادة النظر بكلفة المستخدم ، باتجاه تخفيضها فيخفض سعر النفط الخام، أما إذا اقتنع المنتجون بأن الاحتياطي أقل من السابق فإن أسعار النفط الخام سوف ترتفع إلى أن تتغير التوقعات مرة أخرى.

والاحتياطي النفطي أحد أساسيات الاقتصاد النفطي ؛و يعبر عن القدرة على زيادة المعروض من الإنتاج بشكل متطور، وهو يندرج ضمن مرحلة المنبع، وتمثل الاحتياطات بصفة عامة مجموعة الموارد المتاحة لتلبية متطلبات الحاضر والمستقبل للمجتمعات، ويمكن تعريفه بأنه ذلك الجزء من كمية النفط المخزونة الموجودة في باطن الأرض سواء في البر أم في البحر، والتي يمكن استخلاصها بالوسائل التقنية المختلفة.**(نبيل جعفر، 2017، ص 182)**

ب-معدل النمو الاقتصادي:

يعد معدل النمو الاقتصادي أحد المحددات الأساسية لحجم الاستهلاك العالمي من النفط الخام ؛ فإذا كانت توقعات المنتجين تشير إلى ارتفاع معدلات استهلاك النفط نتيجة لارتفاع معدل النمو الاقتصادي، فإن كلفة المستخدم ستكون مرتفعة، فالتوقع بارتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط الخام مما يدفع بالسعر نحو الارتفاع، ويحدث العكس في حالة التوقع بانخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي يدفع بمعدلات الطلب، ومن ثم يتجه استهلاك النفط نحو الانخفاض مما يدفع بمسار أسعار الخام نحو الانخفاض.

ج-تأثير سعر صرف الدولار علىأسعار النفط الخام:

يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال أثر مباشر وأثر غير مباشر، يتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط، كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار، ويصبح رخيصاً مقارنة بالاستثمارات الأخرى مقدرة بالعملات الأجنبية ؛ لذلك يقبل عليها المستثمرون.

ويتمثل الأثر غير المباشر أو بعيد الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط العالمية في تغيير أساسيات السوق، عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط، فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الانتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة، التي لن تمكنها من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الانتاجية، و هذا يعني انخفاض المعروض مقارنة بالطلب، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط.والأمر نفسه ينطبق على شركات النفط العالمية التي تتسلم عوائدها بالدولار، ولكنها تدفع تكاليفها بعملات مختلفة.**(الجنابي وحسين، 2011، ص7)**

د- المضاربة على النفط:

تعد المضاربة أحد الظواهر الجديدة التي تتعرض لها صناعة النفط حالياً، حيث تكونت صناديق للمضاربة في النفط، مما جعله أحد سلعها، وتقوم عمليات المضاربة في النفط علي أساس التوقعات المستقبلية للأسعار والتي ترتكز إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وكذلك السياسية والمناخية، و تشير هذه التوقعات حول المتغيرات المؤثرة في النفط إلى احتمال ارتفاع الأسعار حيث يبدأالمضاربون في شراء النفط فترتفع أسعاره بصورة أكبر، وعندما تنعكس تلك التوقعات تبدأ عمليات بيع النفط فتنخفض أسعاره بصورة أكبر، وهو ما يؤدي إلى زيادة نطاق التقلبات السعرية في النفط في ظل المضاربة.

هـ- العوامل الأمنية:

أخذ المستهلكون الكبار في السنوات الأخيرة يطرحون فكرة أمن الطاقة وتأمين منابع النفط، خاصة مع وصول تيارات أو أحزاب سياسية معادية لمصالحها إلى سدة الحكم، وعدم استقرار بعض البلدان النفطية، ودخول بعضها في حالة حروب، فحالةعدم الاستقرار تفسر إلى حد ما الارتفاع المستمر لأسعار النفط في مدخل الألفية السابقة.

و- التقلبات في المناخ:

بما أن النفط هو المدخل الرئيس في عمليات توليد الطاقة ؛ فإن التغيرات العنيفة في درجات الحرارة من حيث ارتفاعها أو انخفاضها يترتب عليه ارتفاع أو انخفاض الطلب على الطاقة لأغراض التدفئة بالذات، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر علىأسعار النفط الخام.

ز-سعر بدائل النفط:

تعد بدائل النفط من العوامل المؤثرة على الطلب على النفط، ففي حال تعذر منافسة هذه البدائل للنفط فإن الطلب على النفط لا ينخفض لكون أسعارها مرتفعة جداً عن سعر النفط، لكن كلما عرفت أسعار النفط ارتفاعاًلجأت الدول المستهلكة إلى تقليص استهلاكها منه وتعويضه ببدائله وعلى رأسها الغاز الطبيعي والفحم، التي تكون أسعارها أقل مقارنة بأسعار النفط المرتفعة.**(عبدالمالك مباني، 2008،ص82)**

المبحث الثالث

أنتاج النفط وصادراته الخام في ليبيا والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: تطور إنتاج النفط وصادراته الخام في ليبيا خلال الفترة "1990–2018م":

1– تطور انتاج النفط الخام خلال الفترة "1990_2018":

شهد الإنتاج اليومي للنفط الخام تقلبات عديدة بين الارتفاع والانخفاض وذلك بسبب عدة عوامل أثرت فيه، فمن خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أنه في فترة التسعينيات شهد الإنتاج اليومي للنفط الخام حالة من التموجات بين الارتفاع والانخفاض إلا أن حالة الانخفاض كانت هي الغالبة، حيث بلغ المتوسط السنوي الإنتاج اليومي في تلك الفترة 1440.8 مليون برميل يوميا، وذلك بسبب التدهور في أسعار النفط وأيضا التدهور الشديد في العملة المحلية، وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة ومجلس الأمن على ليبيا، إلى أن تم رفعها في 2003 من قبل مجلس الأمن وفي عام 2004م من قبل الولايات المتحدة وعرفت تلك الفترة "بفترة الحصار 1992–2003م"، وكان من أهم ملامحهاغياب القطاع الخاص على الواجهة ،واعتماد الاقتصاد الليبي بشكل شبه كامل على القطاع العام، الأمر الذي جعل الاقتصاد الليبي أكثر عرضة للصدمات والتغيرات الخارجية.

بعد ذلك بدأ الانتاج اليومي للنفط بالتعافي والارتفاع في الأعوام من 2005م الي 2010م، حيث بلغ المتوسط السنوي للإنتاج 1.862 مليون برميل يومياً، وفي عام 2011متدهور إنتاج النفط وبدأ بالانخفاض الحاد وذلك بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، حيث بلغ الإنتاج 522.35 برميل يومياً، وفي عام م2012 بدأ الإنتاج اليومي في الانتعاش حيث بلغ 1548.93مليون برميل يوميا، إلا أن هذا الأنتعاش لم يستمر طويلاً حيث انخفض في عام 2013م حتى منتصف 2018م ليصل إلى 647 ألف برميل كمتوسط سنوي، وذلك بسبب إغلاق المواني النفطية الواقعة في الهلال النفطي من قبل مجموعات مسلحة زادت من تدهور إنتاج النفط ليبقى عند مستواه منخفضاً في الأعوام الأخيرة من الدراسة.(مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة)

2– تطور حجم صادرات النفط الخام في ليبيا خلال الفترة "1990– 2018م":

من الطبيعي أن لا تكون للصادرات النفطية استقلالية عن الإنتاج والعوامل الأخرى المؤثرة في كمية الصادرات النفطية، حيث تأثرت الصادرات النفطية من خلال:

أ- حجم الكميات المنتجة للحقول النفطية.

ب-أسعار النفط العالمية.

ت-حجم الاستهلاك اليومي.

ث-الأوضاع الأمنية.

ج- سياسات أوبك "تقليل العرض" للدول الأعضاء من أجل رفع الأسعار العالمية للنفط التي تدهورت في نهاية الفترة.

و كما هو موضح في الجدول رقم(3) فقد شهدت الصادرات النفطية حالة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض ،وكانت سيمة الانخفاض هي الغالبة خلال فترة التسعينيات وبداية الألفينيات حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات السنوي على التوالي 10389.2 مليون دولار، لتبدأ بعد ذلك في الارتفاع لتحقق أعلى قيم للصادرات خلال الأعوام 2006 و2007 و2008م حيث بلغ 43527.8 مليون دولار كمتوسط سنوي، لتبدأ بعد ذلك في الانخفاض خلال 2009 و2010م حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات 4913 مليون دولار كمتوسط سنوي.

بعد ذلك تأثرت كمية الصادرات في فترة مابعد ثورة فبراير، وشهدت في عام 2012م عودة إلى وضعها الطبيعي حيث بلغ 468.5 ألف برميل يومياً، لتبدأ بعد ذلك في حالة من التدهور الشديد والانخفاض المستمر في الأعوام 2013م إلى غاية 2016م حيث بلغ 0.3 مليون برميل يومياً، ورغم وجود بعض التغيرات الطفيفة فإن هذا الانخفاض الشديد في كمية الصادرات النفطية والتدهور الشديد في أسعار النفط العالمية أضر بالاقتصاد الليبي وفاقم الأزمة الاقتصادية الراهنة، وعلى الرغم من كل ذلك يبقى مورد النفط ذو أهمية عالية للدولة الليبية.(مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة).

جدول (3) يوضح تطور إنتاج النفط وصادراته الخام في ليبيا خلال الفترة 1990–2018 م

السنة	إنتاج النفط الخام(مليون برميل)	صادرات النفط الخام(مليون دينار)
1990	1410	460.6
1991	1523	514.5
1992	1473	476.3
1993	1401.8	447.9
1994	1418.5	397.5
1995	1430	403.2
1996	1449.8	432.0
1997	1505.9	406.5
1998	1450.1	421.3
1999	1378.9	390.3
2000	1470	397.2
2001	1428.5	384.3
2002	1383.5	343.6
2003	1485.5	432.3
2004	1583.2	459.9
2005	1739.9	487.5
2006	1864.6	519.3
2007	1930.5	536.8
2008	1942.8	525.7
2009	1836.1	478.2
2010	1850	491.1
2011	522.3562	109.3
2012	1548.934	468.5
2013	1044.507	316.7
2014	576.9178	124.5
2015	493.9726	109.0
2016	479.6858	111.3
2017	9130.685	287.7
2018	1046.959	367.5

شكل (4) يوضح تطور إنتاج النفط وصادراته الخام في ليبيا خلال الفترة 1990–2018 مليون دينار

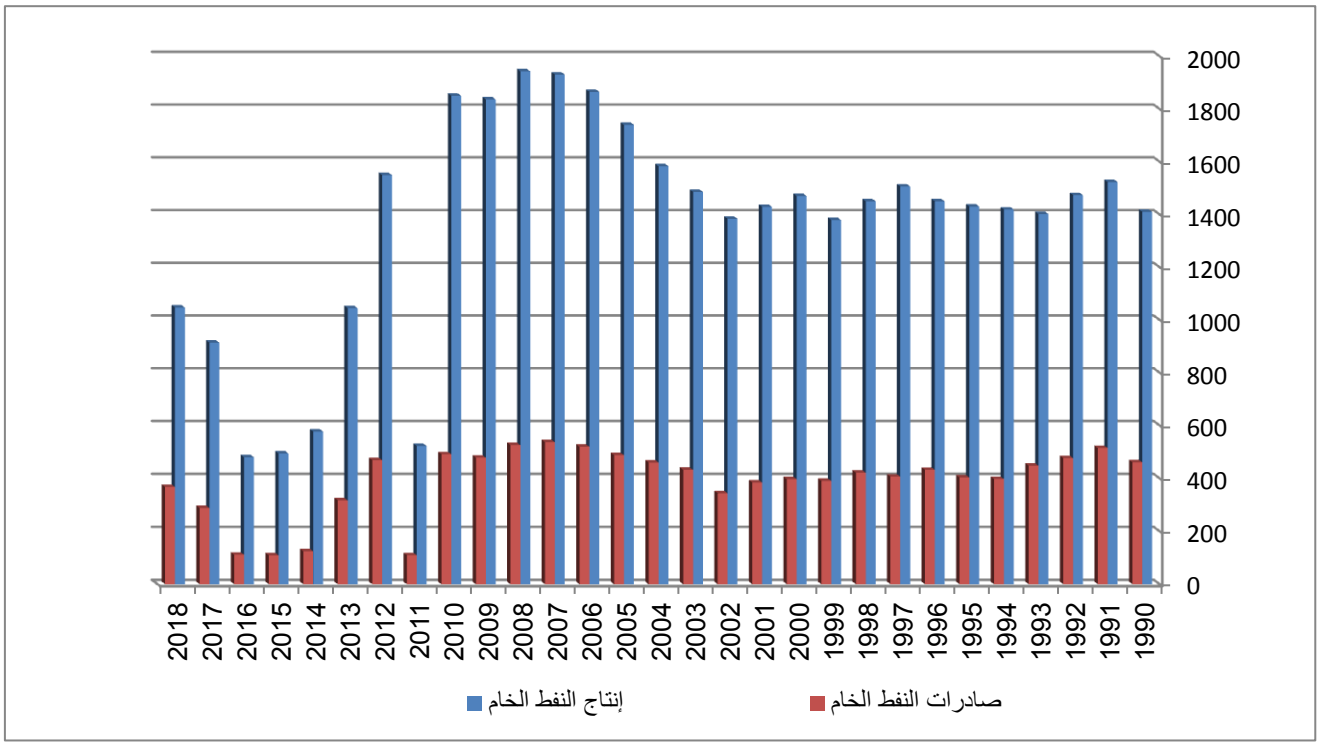

الفصل الثالث
الموازنة العامة للدولة

المبحث الأول: تطور مفهوم الموازنة العامة للدولة.

المبحث الثاني: واقع الموازنة العامة للدولة الليبية.

المبحث الثالث: تحليل وضع الموازنة العامة في ليبيا.

المبحث الاول

تطور مفهوم الموازنة العامة

لقد ظهرت الموازنة العامة عملياً بظهور الدولة، وعرفت عدة تطورات قبل أن تأخذ شكلها ومضمونها الحديث،فقد تأثرت فلسفتها خلال فترات تطورها بالمذاهب السائدة وتصورها لطبيعة الدولة ومدى تدخلها في الحياة العامة ، و مرت عملية الموازنة بمراحل عديدة من التطور، كانت تعكس العلاقات التشريعية والتنفيذية ، وكل مرحلة منها تقود إلى الثانية وتساهم في تراكم إرث قيم من الخبرة التطبيقية وتطور الأسس والمعايير الدستورية والقانونية والإدارية الشائعة لإحداث التغيرات المناسبة لإصلاح الفكرة وتطوير مفهوم الموازنة العامة.(جمال لعمارة، 2001، ص101)

المطلب الأول: تطور مفهوم الموازنة العامة في الفكر الاقتصادي:

تنوعت الحياة الاقتصادية بين حرية السوق وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتناولتها عدة نقاشات في الفكر المعاصر، فالتدخل الحكومي في الاقتصاد أو كما يعرففي الأدبيات الاقتصادية دور الدولة في النشاط الاقتصادي هو من القضايا الحساسة التي احتلت ولاتزال تحتل مساحة هامة من النقاشات على المستوى الأكاديمي أو على مستوى صناعة السياسة الاقتصادية، لاسيما بظهور أدوار جديدة للدولة أعطت أهمية بالغة للسياسات العامة التي تعبر عن الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الحكومية من أجل الاستجابة للانشغالات العمومية.

ولكون الموازنة العامة أداة مهمة في يد الدولة لتوجيه نشاطها الاقتصادي، وسير سياساتها العامة، فقد مرت عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدة مراحل، كالفكر الاقتصادي الكلاسيكي في ظل النظام الاقتصادي الحر والدولة الحارسة الذي تمتعت خلاله الدولة بدور ضيق اقتصر على أداء خدمات العدل والأمن والدفاع وكذلك الفكر الكينزي الذي منح مساحة واسعة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الفكر الاشتراكي ذي النزعة المنتجة.(بن عزة محمد، 2015، ص23)

ومن خلال مراحل التطور هذه كانت الموازنة العامة محايدة بين توجيه سياسة الدولةوالتأثير فينشاطها الاقتصادي تبعا لتطور دور الدولة، وفيما يلي استعراض لأهم هذه الافكار الاقتصادية في هذا المجال:

1- الموازنة العامة في الفكر المالي التقليدي:

يؤمن الفكر المالي التلقيدي بالتطور المتوازن للاقتصاد في ظل الأداء التلقائي لجهاز السوق، وفي نطاق الحرية الاقتصادية المطلقة، بما يؤدي إلى تحديد دور الدولة في الحفاظ على هيكل الحرية الاقتصادية وأداء المهام الأساسية في المجتمع كالدفاع الخارجي، والأمن الداخلي وتسيير المرافق العامة، وبذلك يكون دور الدولة قائماً على الحياد، أي على هامش الاقتصاد الوطني بحجة الحفاظ على المصلحة الخاصة وعلى مقومات النظام المتمثلة في الهيكلة الفردية والحرية الاقتصادية وقوى السوق، دون التأثير فيها عن طريق الجباية أو الإنفاق العام، ومن هنا قامت فكرة الموازنة بالمفهوم التقليدي على مبدأ التوازن الرقمي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ووفق هذا اعتبر ظهور العجز في الموازنة العامة خطراً حقيقياً؛لأن معالجته عن طريق الاقتراض تسبب أزمة مديونية دائمة، كما أن لجوء الدولة إلى إصدار أوراق نقدية من شأنه إحداث حالة تضخمية مستمرة.(قحطان السيوفى، 1989، ص72)

لقد كانت الموازنة العامة في ظل الفكر التقليدي مجرد بيان حسابي تقديري متوازن يعبر عن احتياجات الدولة الإنفاقية ووسائل تدبير الموارد اللازمة لهذا الإنفاق، خلال فترة مقبلة دون إعطاء أي اعتبار للمتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية على المستويين المحلي والعالمي.(حامد دراز، 1979، ص358)

2- الموازنة العامة في الفكر المالي الكينزي:

أمام التحولات الكبرى التي عرفتها البلدان الرأسمالية وعلى أثر أزمة الكساد العالمي عام (1929-1931م) التي زعزعت أركان النظرية التقليدية لم تبقىالدول صامتة بل اتخذت الوسائل المختلفة تجاوز هذه الأزمة، وتمثل الموقف الجديد في ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالقدر الذي يسمح بتوجيهه توجيهاً يحقق الأهداف محددةً أو مخططةً.

وقد حاول كينز تقديم حلول وعلاجات لهذه الأزمة من خلال دراسته لمسبباتها من جهة، وقصور الفكر التقليدي عن تفسيرها من جهة ثانية، وفي هذه المحاولة ولدت نظرية جديدة قامت على مجموعة من الأفكار الجديدةاعتبرت بمثابة مذهب جديد تضمنه كتاب " النظرية العامة للتوظيف، سعر الفائدة والنقود "(1936)، حيث يرجع الفضل له في التخلص جذرياً من أفكار التقليديين برفض أسسهم ومنهجهم ونتائجهم.

فقد تميزت الموازنة العامة في إطار الفكر الكينزي بجملة من الخصائص تمثلت أساساً فيما يلي:(شباب سيهام، 2019,2018، ص11,10)

أ- **موازنة منتجة:** تهدف النفقات العامة الاقتصادية إلى تمويل المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي ينتج عنه خلق فرص جديدة للشغل وزيادة إنتاج نفقات مؤثرة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وقد أصبحت الموازنة المنتجة وسيلة بيد الدولة للخروج من الأزمات الاقتصادية باعتبارها حسب ما جاء به كينز تؤدي إلى رفع الطلب الكلي الفعال وتزيد الإنتاج والعمالة ومستوى الدخل القومي.

ب- إعادة النظر في التوازن الموازني: لقد تم إعادة النظر في هذه القاعدة التي قدسها المفكرون الكلاسيك حيث اعتبر العديد من المنظرين الاقتصاديين المؤيدين لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية أن " العجز الموازنى أداة ملائمة للتحفيز والإنعاش الاقتصادي وهذا في ظل شروط معينة يجب توفرها ".

جـ- موازنة متدخلة:هيأت الموازنة العامة للدول استخدام الموازنات في معالجة المشكلات الاقتصادية كأن تستخدمها في معالجة فجوة ركودية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد .

3- الموازنة العامة في الفكر الاشتراكي:

تعددت المذاهب والنظريات التي تناولت الفكر الاشتراكي، إلا ان النظرية الماركسية هي وحدها التي نقلت هذا الفكر إلى الواقع، وكانت الأساس الذي قامت عليه الأنظمة الاشتراكية التي سادت بلدان عدة في القرن العشرين.

إن النظام الاشتراكي المبني على الملكية العامة لوسائل الإنتاج يعتمد أساساً على التخطيط المركزي الاقتصادي الذي يتسم بالشمولية لكل أوجه الحياة وأنشطتها الإدارية، الاجتماعية والاقتصادية وفي هذا تحقيق للعدالة الاجتماعية وللعدالة في توزيع الثروة. (محمد دويدار، 1993، ص15)

إن الموازنة العامة في الأنظمة الاشتراكية ماهي إلا جزء من الخطة الشاملة حيث إن كل الموارد البشرية والمادية والمالية مبرمجة وتخضع لهذا التخطيط الشاملالمركزي، فالتخطيط الشامل لكل الموارد المادية والمالية جعل منه بديلاً عن جهاز آلية الأسعار والعرض والطلب في السوق، وعلى ذلكفليس هناك ضرورة لتدخل الدولة للتأثير على الأسعار أو كبح التضخم عن طريق التأثير على القوة الشرائية للأفراد مثلاً؛لأن ضرورة هذا التخطيط تكمن في تجنب سلبيات

الاقتصاد المعتمد على التطور التلقائي لآلية السوق مثل عجز جهاز السوق عن تحقيق الاستخدام الأمثل لجميع الموارد البشرية والمادية في المجتمع حيث إن التنافس يدفع المشروعات إلىاتخاذ قرارات فردية منعزلة تهدف إلى توسيع الطاقات الإنتاجية التي غالباً ما تصطدم بالطاقة الاستيعابية للسوق (القدرة الشرائية) مما يعني بقاء قسم من الطاقة الإنتاجية معطلاً.(مجيد مسعود، 1984، ص238)

4- الموازنة العامة في ظل العولمة:

بعيداً عن اقتصاديات الدول الاشتراكية، فإن اقتصاديات الدول الرأسمالية عملت على الحفاظ على مبادئ الفكر الرأسمالي ولم تتجاهل ما جاء به " كينز " خاصة فيما يخص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومدى فعالية السياسة الموازنية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. فبعد الحرب العالمية الثانية وبروز معالم جديدة لنظام اقتصادي عالمي يقوم على مبادئ العولمة إثر أزمة الكساد الكبير عام 1929م والإجراءات الحمائية التي اتخذتها العديد من الدول في سبيل الحد من آثارها، ظهر ما يسمي ب"دولة الرفاه الاقتصادي " التي تعني أن الدولة لا تكتفي فقط بالتدخل من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي حسب "كينز" ، وإنما هدفها يكون أوسع من ذلك باعتمادها على سياسة موازية نشطة تسعى من خلالهاإلى تحقيق الرفاه الاجتماعي، ويمكن توضيح أبرز وظائف الدولة في ظل العولمة فيما يلي: (قدي عبدالمجيد، 2006، ص13)

أ- **محاربة الأمية:**حيث إن الدولة تضطلع بمهمة العمل على ضمان توفير حد أدنى من التعليم للأفراد من خلال توفير المنشآت التعليمية في المناطق البعيدة والآهلة بالسكان، ودعم الأفراد محدودي الدخل في سبيل مواصلة الدراسة والتعليم.

ب-**محاربة الفساد الاقتصادي:** يعد الفساد من أهم عراقيل نجاح السياسات الاقتصادية، ولذلك فالدولة ملزمة بإقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية للتصدي لقضايا الرشوة والفساد.

ج-**توفير الرعاية الصحية:**تلتزم الدولة في هذا الإطار بتوفير أدنى ضروريات الرعاية الصحية للأفراد وضمان استفادة كل المناطق من خدماتها الصحية، ويبرز ذلك من خلال تطور حجم النفقات العامة الموجهة للرعاية الصحية في معظم دول العالم.

د- **الاهتمام بتوفير متطلبات البحث العلمي:** البحث العلمي أحد عوامل تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ولأنه من أساسيات اقتصاد المعرفة إلى جانب الإبداع التكنولوجي والتربية والتكوين، وجب الاهتمام بتوفير متطلباته والعناية به.

يتضح مما سبق أن الموازنة العامة للدولة بعد الفكر الكلاسيكي تعدت وظائفها التقليدية المتمثلة في تمويل وتيسير الخدمات ،وأصبحت تقوم بوظائف حديثة حيث أصبح يعتمد عليها كعامل استقرار اقتصادي وكأداة لتحفيز النهوض بالتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى استغلالها كأداة لإعادة توزيع الدخول.

المطلب الثاني – مفهوم الموازنة العامة للدولة وقواعدها ومراحل تنفيذها:

إن مفهوم الموازنة العامة مفهوم علمي حديث ارتبط ارتباطاً وثيقاًبوجود الدولة الحديثة القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات، السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية، لذلك فإن أول ظهور للموازنة العامة بمفهومها الحديث كان في إنكلترا، ومن خلال تتبع التطور التاريخي لنشوء بعض الموازنات المرتبطة بالتطور السياسي والاقتصادي، نجد أن أول موازنة عامة للدولة ظهرت في فرنسا في العام 1842م، والولايات المتحدة في العام 1921م، والعراق 1921م، والتيتعد أول دولة عربية نشأت فيها الموازنات، ثم تلتها بقية الدول العربية وآخرها كانت البحرين في العام 1971م، وقد ظهرت عدة تعريفات للموازنة العامة أهمها ما يلي:

1- تعريفات الموازنة العامة للدولة:

أ- تعرف الموازنة العامة للدولة بأنها " البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة، لتحقيق أهداف محدودة، وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقاً للسياسة العامة للدولة ".(فهمي شكري، 1990، ص29)

ب-وتعرف بأنها " بيان تفصيلي يوضح تقديرات إيرادات الدولة ومصروفاتها معبراً عن ذلك في صورة وحدات نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية مقبلة، وهذ البيان يتم اعتماده من قبل السلطة التشريعية في الدولة".(محمد علي، وآخرون، 2016، ص451)

ج- ويرى بعض آخر أنها " وثيقة مالية تنفيذية لإيرادات ونفقات الدولة عن سنة مالية قادمة، أو نظرة توقعية لإيرادات ونفقات الدولة لمدة زمنية مقبلة، عادة ماتكون سنة تخضع لإجازة أو اعتماد من السلطة المختصة ".(مشكور، واخرون، 2014، ص42)

وتعتمد فكرة الموازنة العامة للدولة أساساً على محاولة وضع التقديرات في ضوء الظروف المتوقعة في المستقبل، ولاشك أن هذه الفكرة تمارسها الوحدات الاقتصادية المختلفة

وتأخذ الدولة بها، و تستند الموازنة العامة للدولةإلى عنصرين أساسين وهما:(الخطيب خالد شحادة، 2010، ص271)

أ- تقدير الإيرادات والنفقات العامة من قبل السلطة التنفيذية خلال فترة زمنية مستقبلية.

ب- اعتماد الموازنة العامة وإقرارها من قبل السلطة التشريعية بخصوص توقعات إيرادات ونفقات السلطة التنفيذية.

2- أهمية الموازنة العامة للدولة:

الموازنة العامة للدولة لها أهمية كبرى لأنها تعد برنامج العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لها. ويمكن توضيح أهمية الموازنة العامة حسب النواحي التالية:(محمد علي وآخرون، مرجع سابق، ص453، 452)

أ – الناحية السياسية:

أصبحت للموازنة العامة أهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية، حيث يشترط لتنفيذ بنود الموازنة العامة أن تعتمد من قبل السلطة التشريعية (مجلس النواب)، وهذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة و سياستها المالية والاقتصادية.

ومن الأهمية السياسية المتعاظمة للموازنة العامة كونها تمارس تأثيراً حقيقاً على طبيعة النظام السياسي، وكذلك على استقراره إذ توجد علاقة وثيقة بين الموازنة العامة ومجلس النواب، والموازنة العامة تكون في بعض الأحيان عاملاً لدعم البرلمان، وقد تكون في أحيان أخرى عاملاًلاندثاره.

ويمكن القول أن الموازنة العامة تعد إحدى أدوات المؤسسات السياسية المؤثرة على أموال المجتمع من حيث تنظيم صرفها من جهة، والمحافظة عليها من جهة أخرى، كما تعني الموازنة أيضاً السلطة السياسية التي ارتضاها المجتمع لنفسه.

ب – الناحية الاقتصادية:

تعد الموازنة العامة أهم وثيقة اقتصادية تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع هذه الموارد داخل الاقتصاد، وقد تستخدم الموازنة العامة كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتعتمداستراتيجية الموازنة العامة في تحقيق ماسبق ذكره على تغيير مستوى الطلب الكلي في الأتجاه المناسب مستخدمة في ذلك الضرائب والنفقات، ومن الواضح كبر حجم الموازنة العامل الفعال في تحقيق هذه الأهداف، كما يجب أن يتوافق حجم الموازنة وتكوينها مع الظروف الاقتصادية للدولة بهدف تحقيق بعض الأهداف المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة، ولهذا أصبحت الموازنة الأداة الرئيسة للتدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي، كما تعتبر جزءاً من الخطة المالية وأداة لتنفيذها.

ج- الناحية الاجتماعية:

تستخدم الموازنة العامة كأداة لتحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للمجتمع معتمدة في ذلك على الضرائب المفروضة على الأفراد والإعانات المعطاة لهم، أما النفقات العامة فبعضها ليس له آثار توزيعية واضحة مثل نفقات خدمات الإدارة، الدفاع... الخ، وبعض آخر قد تكون له آثار توزيعية على الدخل الحقيقي ومثاله النفقات العامة على الخدمات التعليمية والصحية وذلك عندما تختلف منافعها لدى بعض الأفراد عنها لدى بعض آخر.

3- قواعد الموازنة العامة للدولة:

تخضع الموازنة العامة لعدد من القواعد الأساسية الواجب اتباعها من قبل السلطة التنفيذية، حيث تهدف هذه القواعد إلى تسهيل معرفة المركز المالي للدولة وتيسير الرقابة على الموازنة العامة بواسطة السلطة التشريعية عند موازنة الإيرادات والنفقات، وهذه القواعد هي:(نوزاد الهيتي، بدون سنة نشر، ص184، 180)

أ- قاعدة السنوية:

يقصد بسنوية الموازنة أن يتم تقدير نفقات وإيرادات الدولة لفترة زمنية سنة واحدة، وأن يتم ذلك بصفة دورية، وأن تعرض الموازنة سنوياً على السلطة التشريعية لمناقشتها وإقرارها، ولكن لايشترط تاريخ معين لبدء السنة المالية.

وتبرر قاعدة سنوية الموازنة بعدة اعتبارات مالية وسياسية، فمن الاعتبارات السياسية أن عرض مشروع الموازنة كل سنة على الهيئة التشريعية يكفل رقابة فعالة لممثلي الشعب على خطط إنفاق الحكومة وإيراداتها، أما الاعتبارات المالية فهى كثيرة منها:أن زيادة طول الفترة الزمنية لسنتين أو ثلاث سنوات مثلاً يجعل من الصعوبة تقدير الإنفاق العام والإيرادات خلال

هذه الفترة لا سيما في فترات عدم الاستقرار الاقتصادي، أما إذا كانت فترة عمل الموازنة أقل من سنة ولتكن ثلاثة شهور مثلاً، فإن الإيرادات الحكومية ستختلف من موازنة إلى أخرى. نظرآ لان إيرادات الضرائب التي تمثل أهم الإيرادات تحصل على مدة السنة بصورة غير منتظمة، ولما كان الإنفاق العام يتسم عادة بالاستقرار والانتظام، فمن الصعوبة تحقيق الموازنة في الفترات التي تقل عن السنة.

ب-قاعدة وحدة الموازنة:

يقصد بقاعدة وحدة الموازنة وضع موازنة واحدة للدولة تشتمل على كافة تقدير النفقات والإيرادات المتوقعة خلال سنة واحدة. والهدف من هذه القاعدة هو تسهيل معرفة المركز المالي للدولة وذلك بمقارنة إجمالي النفقات بإجمالي الإيرادات، ومن ثم التعرف عما إذا كان هناك فائض أو عجز في الموازنة.

ويمكن القول بأن وحدة الموازنة لا تعني حتمية تقديم مشروع الموازنة في وثيقة واحدة، بل المقصود أن تمثل الوثيقة أو الوثائق المقدمة للهيئة التشريعية موازنة واحدة. ولا يعد خروجاً عن قاعدة وحدة الموازنة وجود موازنات عامة أخرى للهيئات المحلية طالما أن هذه الهيئات ذات شخصية معنوية عامة مستقلة عن شخصية الدولة وذات موازنة منفصلة.

ومع أن وحدة الموازنة تمثل إحدى القواعد الأساسية اللازمة لتحضير الموازنة، فقد ظهرت بعض الضرورات التي دفعت كثيراً من الحكومات إلى الخروج عن هذه القاعدة.

ج-قاعدة العمومية " الشمول":

يقصد بالعمومية أن تدرج في الموازنة العامة جميع الإيرادات العامة والنفقات العامة مهما قل شأنها، أي أن كل الإيرادات المقرر تحصيلها في الموازنة تقابل كافة النفقات المعتمد تخصيصها فيها، وتعني أيضاً أن النفقات والإيرادات العامة يجب أن تظهر بصورتيهما الكاملتين كإجمالي النفقات وإجمالي الإيرادات بشكلهما التفصيلي وهو ما يعرف بطريقة " الناتج الصافي"، مما يساعد بذلك على تطبيق الرقابة بشكل دقيق وواضح، وذلك بالتعرف علي المركز المالي للدولة وحجم الإيرادات من جهة وحجم النفقات من جهة أخرى، وفي ليبيا ينص القانون والأحكام الصادرة بشأن اقرار هذه القاعدة على أن تشمل الموازنة جميع الإيرادات المتوقع تحصيلها والمصروفات الجائز إنفاقها خلال السنة المالية. (فهمي شكري، مرجع سابق، ص49,47)

د- قاعدة عدم التخصيص:

يقصد بهذه القاعدة عدم تخصيص إيراد لتغطية إنفاق معين، وإنما تواجه جميع النفقات العامة بجميع الإيرادت العامة، فطبقاً لهذه القاعدة لا يجوز مثلاًتخصيص حصيلة الضرائب الجمركية على السيارات لإنشاء الطرق أو صيانتها.

والمنطلق من اقرار هذه القاعدة يتمثل بأن تخصيص إيرادات معينة لتمويل مصروفات معينة إما أن يدعو إلى الإسراف في الإنفاق في حالة زيادة الإيرادات العامة، وأما أن يؤدي إلى عدم تقديم الخدمات العامة بصورة مرضية في حالة إنخفاض حصيلة الإيرادات المخصصة، كما أن تطبيق هذه القاعدة يمكن الجهات العامة من الاستخدام الأمثل للإيرادات العامة، وذلك بتوجيهها لإشباع الحاجات المختلفة وفقاً لأهميتها النسبية في تحقيق الصالح العام.

وبالرغم من مزايا هذه القاعدة فإنه يتم في بعض الأحيان الخروج عنها، من ذلك استخدام فكرة الموازنات غير العادية التي تعتمد أساساً على تخصيص الأموال المتحصل عليها من القروض العامة للقيام بنفقات معينة، ويأخذ قانون الموازنة في ليبيا بقاعدة عدم التخصيص ولا يجوز الخروج عن هذه القاعدة داخل اعتمادات الموازنة العامة.

هـ-قاعدة توازن الموازنة:

يقصد بقاعدة توازن الموازنة أن تعادل قيمة الإيرادات العادية قيمة النفقات العادية للحكومة، فإذا تجاوزت قيمة الإيرادات العادية قيمة النفقات العادية فإن الموازنة تكون في حالة فائض، أما عندما تكون قيمة الإيرادات العادية أقل من قيمة النفقات العادية فإن الموازنة تكون في حالة عجز.

وكان الفكر المالي التقليدي يعارض حدوث أي فائض أو عجز في الموازنة لما ينجم عنهما من إضرار بالنشاط الاقتصادي في المجتمع، ويطالب بضرورة المحافظة على حدوث تعادل بين الإيرادات العادية والنفقات العادية.

ويعود تمسك الفكر المالي التقليدي بتلك القاعدة إلىافتراضه الدائم حالة الاستخدام الكامل لموارد المجتمع كافة.

وقد كشف الواقع التطبيقي خطأ هذا الفرض، وأصبح الفكر المالي الحديث لايهتم كثيراً بموضوع توازن الموازنة، بقدر اهتمامه بجعل الموازنة أداة لتحقيق الاستخدام الكامل في المجتمع.

4- مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة:

تمر الموازنة العامة بعدة مراحل متعاقبة يطلق عليها " دورة الموازنة العامة" بدءاً بإعدادها حتى اعتماد الحساب الختامي الذي يصور نتائج تنفيذها، وعموماً تنقسم دورة الموازنة العامة الي أربع مراحل هي على النحو التالي:

1-4-مرحلة التحضير والإعداد: يقصد بإعداد الموازنة العامة وضع بيان تقديرات الإيرادات والنفقات العامة للفترة المقبلة بصورة مفصلة، ويعتبر إعداد الموازنة العامة من مسؤوليات السلطة التنفيذية، فهي التي تقوم من خلال الإدارات الحكومية بإعداد التقديرات الخاصة بالموازنة، وذلك لعدة اعتبارات منها:(عادل حشيش، 1984، ص339)

أ- الموازنة العامة برنامج لأعمال الحكومة، فهي أقدر من غيرها على تقدير الإيرادات والنفقات بدرجة كبيرة من الدقة.

ب-إعداد الموازنة العامة أصبح أمراً معقداً يستدعي توفير معلومات وخبرات لا يمكن توفرها إلا بواسطة الحكومة لما لها من أجهزة.

ج-السلطة التنفيذية أقدر على تحديد الحاجات وأولوياتها، إضافة إلى أنها تقوم بذلك دون أن تتأثر بالأهواء والمصالح الحزبية.

2-4- مرحلة الاعتماد:ويقصد باعتماد الموازنة العامة إجازتها والموافقة عليها من طرف السلطة المختصة، أي إعطاء الإذن بتنفيذ مشروع الموازنة الذي سبق إعداده، فاعتماد الموازنة لا بد منه حتى تأخذ التقديرات الحكومية صفة الموازنة العامة، و تختص السلطة التشريعية باعتماد الموازنة، وتتمثل هذه السلطة في(مجلس النواب)، ويبرر هذا بأن الشعب هو الذي يتحمل الأعباء المالية فوجب أن يأذن بالجباية والإنفاق ليتمكن من مراقبة سياسة الحكومة.

لقد جرت العادة في الدول الديمقراطية على أن يبدأ بحث الموازنة في لجنة الشؤون المالية بالبرلمان ويعهد إليها بدراسة مشروع الموازنة جملةً وتفصيلاً، ولدى انتهائها من بحث هذا المشروع تتقدم اللجنة للبرلمان بتقريرها الذي تحدد فيه موقفها بقبول أو رفض مشروع الموازنة، ويبدأ البرلمان بمناقشته.(يونس البطريق، 1998، ص276، 246)

وحين تتقدم الحكومة للسلطة التشريعية بمشروع الموازنة فإن اللجنة الفنية المختصة تقوم بدراسة المشروع جملة وتفصيلاً وتعد تقريراً عنه يشمل وجهة نظرها والمقترحات التي تراها من

تعديل ونحوه، ويرفع هذا التقرير للبرلمان الذي يناقش مشروع الموازنة في ضوء هذا التقرير. وتتم المناقشة بصفة عامة في ثلاث مراحل:(السيد عبدالمولي السيد، 1975، ص507)

أ- مناقشة الموازنة إجمالاً، ويتم فيه تناول سياسة الحكومة في جميع جوانب النشاط الاقتصادي.

ب-مناقشة الموازنة تفصيلاً للاقتراع عليها، ويبدأ عادة بالنفقات ثم الإيرادات بأبوابها.

ت-يقترع المجلس على المشروع بأكمله.

وبعد دراسة المشروع ومناقشته والاقتراع والموافقة عليه يصدر المجلس ما يسمى ب"قانون المالية " يحدد فيه الرقم الإجمالي لكل من الإيرادات والنفقات ويرفق بهذا القانون جدولان تفصيليان لكل منهما، ولا يعتبر هذا القانون قانوناً إلا من ناحية شكلية، إذ الموازنة العامة في أصلها عمل إداري، لا يتضمن قانونها أحكاماً عامة بل مؤقتة بسنة.

إن هذا الاعتماد يعد بالنسبة إلى الإيرادات موجباً على الحكومة بجبايتها حسبما هي عليه نوعاً لا رقماً حيث يجوز للحكومة تجاوز تقديرات الإيرادات التي جاءت في الموازنة، أما بالنسبة إلى النفقات فإن الاعتماد يعد إجازة بالصرف فقط وفق حدود ما اعتمد مع تخصيص كل نفقة لما اعتمدت له، فلا يشكل اعتماد الإنفاق موجباً بإنفاق كل ما اعتمد من نفقة، كما أنه لا يجوز تجاوز الاعتماد المقرر إلا بإذن من سلطة الاعتماد.

وبالنسبة إلى حق السلطة التشريعية في تعديل الموازنة فإن كثيراً من الدساتير لا تجيز للسلطة التشريعية إجراء تعديلات جزئية على مشروع الموازنة، إلا أنها تجيز لها إبداء الملاحظات على بنود الموازنة، ويبرر ذلك بأن الموازنة العامة تمثل وحدة متجانسة متكاملة لتحقيق برامج الحكومة، فالتعديل قد يؤثر على إمكانية تنفيذها، كما أنه يخشى أن يكون طلب التعديل مرتبطا بمصالح حزبية لكسب رضا الناخبين.

ومع هذا فإن للسلطة التشريعية حق رفض مشروع الموازنة بأكمله إذا تقدمت بطلب تعديلات لم توافق عليها الحكومة، وفي حالة تأخر الاعتماد عن بداية السنة المالية فإنه قد يعمل بموازنة السنة المنتهية، أو يسمح باعتماد جزئي للصرف يكون في شكل موازنة شهرية يعتمد فيها مبلغ إجمالي دون تفصيل.

3-4- مرحلة التنفيذ: تدخل الموازنة بعد اعتمادها من قبل البرلمان مرحلة التنفيذ، فتقوم السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات ودفع النفقات المدرجة فيها، ولا تثير عمليات التنفيذ مشاكل

معينة طالما كانت النفقات والإيرادات المقدرة دقيقة ومطابقة للواقع، إذ تتسم العمليات المالية الحكومية حينئذ بالمرونة والانتظام.

وتتولي الوزارات والهيئات العامة والأجهزة الحكومية المختلفة مهمة تحصيل الإيرادات العامة، حيث يتم إتباع قواعد أساسية في عملية التحصيل وهي قاعدة العدالة وقاعدة اليقين وقاعدة العمومية وقاعدة الوحدة والوضوح وقاعدة الاقتصاد وغيرها من القواعد التي تكفل التحصيل الإيجابي للإيرادات العامة، فيتطلب تحصيل كل إيراد تنفيذ عمليتين فالأولى تتولى "الجانب الإداري" وهو التحقق من قيام الحق لمصلحة الدولة ومعرفة مقداره، أما الثانية فهي "جباية وتحصيل المبالغ المحققة "، أما فيما يخص تنفيذ النفقات العامة فقد نظمت القوانين عملية صرف النفقات العامة حتى يمنع التلاعب في موارد الدولة، وتمر عملية التنفيذ بمرحلتين، الأولى "إدارية" تتضمن أساليب تنفيذ هذه الاعتمادات، كما تحدد الصلاحيات وتوضح السلطات المسؤولة عن تنفيذ الاعتمادات والإيرادات.

أما المرحلة الثانية فهي " المرحلة المحاسبية "التي تتمثل في التركيز على بيانات السلطات وصلاحيات الصرف والقبض والإجراءات المالية المتعلقة بالمعاملات المالية الخاصة بهذا الصرف أو القبض كاالإجراءات النقدية وأسلوب السحب على الخزينة أو البنوك.(فهمي شكري، مرجع سابق، ص93)

إن عملية تنفيذ الموازنة من اختصاص السلطة التنفيذية، حيث تعمد كل هيئة أو وزارة بتنفيذ ما ورد في بنود الموازنة من إيرادات ونفقات استناداًإلى القوانين المتعلقة بها، ويقع تنفيذ الموازنة على عاتق الآمر بالصرف والمحاسب العمومي، حيث يتولى الآمر بالصرف المرحلة الإدارية، في حين يتولى المحاسب العمومي المرحلة المحاسبية سواء تعلق الأمر بالنفقة أم بالإيراد.(بشير شاوش، بدون سنة نشر، ص200)

4-4- مرحلة الرقابة علي تنفيذ الموازنة العامة:

هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة التي تمر بها الموازنة العامة للدولة، والهدف منها التأكد من أن تنفيذ الموازنة قد تم على الوجه المحدد للسياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية ومصادقتها من قبل السلطة التشريعية، ويمكن التمييز بين أشكال متنوعة للرقابة على تنفيذ الموازنة حسب الزاوية التي ينظر منها للرقابة، وحسب الاشخاص الذين يقومون بعملية الرقابة وحسب توقيت الرقابة، وفيما يلي أهم هذه الأنواع:(إبراهيم و أنور، 2000، ص160)

أ- الرقابة القبلية: يقصد بها كل عملية رقابة تتم قبل خروج الأموال من الخزينة العمومية، أي قبل تنفيذ الموازنة العامة وهي رقابة وقائية تقي وقوع الخطأ، وتقع على عاتق المراقب المالي للدولة والمسؤول الإداري.

ب- الرقابة البعدية: يقصد بها كل عملية رقابة تتم بعد خروج الاموال من الخزينة العمومية، أي بعد تنفيذ الموازنة العامة، وهي من اختصاص الهيئات الآتية:

1- البرلمان: وتتم الرقابة عن طريق تشكيل لجنة رقابية من بين أعضاء اللجنة المالية للمجلس ،ويمكن لأعضاء هذه اللجنة أن ينتقلوا الي أي مرفق أو مؤسسة ليراقبوا تسييرها المالي في أي وقت من السنة، غير أن هذا الإجراء لا يتسنى للمجلس إلا إذا وصله تقرير من المواطنين.

2- مجلس المحاسبة: يتولى مجلس المحاسبة مهام الرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، ويعد مجلس المحاسبة تقريراً سنوياً يرفعه إلى رئيس الدولة، ويحدد القانون تنظيم مجلس المحاسبة وعمله وطريقة إجراء تحقيقاته.

3- الرقابة العامة للمالية: تختص هذه الهيئة بمراقبة التسيير المالي لكل المرافق والمؤسسات والجماعات المحلية أو الوحدات الاقتصادية التي للدولة نصيب في رأسمالها، وهي تعمل تحت إشراف وزير المالية.

المطلب الثالث: هيكلية الموازنة العامة للدولة:

يتم تنفيذ الموازنة العامة من خلال استخدام الأدوات المالية التي تشمل النفقات والإيرادات العامة، فالمشاركة الفعالة والنشيطة للدولة في النشاط الاقتصادي جعلت من الإنفاق العام أداة رئيسة من بين الأدوات المالية، فهو يولد أثراً مهماً على الطلب الكلي والأنشطة التنموية في البلد، حيث إن إجراء تغيير مناسب في حجم وتركيبة الإنفاق الحكومي ينتج عنه أثرٌ مباشرٌ على مستوى النشاط الاقتصادي، كما تمثل الإيرادات العامة بمختلف أنواعها أداة قوية في أيدي السلطات العامة، فهي تؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وبالتالي يمكن توجيه النظام الاقتصادي نحو المسار المطلوب.

1- النفقات العامة ماهيتها وتقسيماتها:

تعتمد الدولة قاعدة أولوية النفقات العامة على الإيرادات العامة، وهو ما يعني أن تحدد الدولة أولاً الحاجات العامة التي يجب عليها القيام بإشباعها، الأمر الذي يتطلب منها إنفاق مبالغ

ضخمة للوفاء بالتزاماتها وتقديم الخدمات المختلفة الموجودة بها، هذه المبالغ الضخمة المنفقة هي مايطلق عليها "النفقات العامة"، حيث تمثل الشريان الرئيس للدولة والمحرك المهم لأنشطتها المختلفة.

إن مسار الإنفاق العام مرتبط بأسلوب النظام الاقتصادي وشكل الدولة، بحيث تختلف النفقات العامة في زمن الدولة الحارسة عنه في زمن الدولة المتدخلة، ففي الدولة الحارسة تأخذ النفقات العامة اتجاهاً مشابهاً لمسار النشاط الاقتصادي، أما في ظل الدولة المتدخلة فإن النفقات العامة تأخذ اتجاهاً معاكساً لمسار النشاط الاقتصادي للدولة.

فالنفقات العامة هي " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد نفع عام ".(خالد الخطيب وأحمد شامية، 2007، ص49)

ووفقًا لذلك يتم تقسيم النفقات العامة إلى قسمين وهما:

1-1- التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة: إن أهمية إعداد الموازنة العامة السنوية يلزم الدولة بإيجاد تصنيف يحوي جميع وظائف الدولة التي تقوم بها، ويعتبر التصنيف الاقتصادي أهم هذه التصنيفات، نظراً لاعتباره معياراً حديثاً ومتطوراً يتماشى مع الظروف الاقتصادية، ووفقاً لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة بالاستناد إلى عدد من المعايير أهمها :(عادل حشيش، 2006، ص66)

أ- **معيار طبيعة النفقة العامة:** استناد إلى هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات وهما:

1- النفقات الحقيقية: وتشمل النفقات في سبيل حصول الدولة على السلع والخدمات الإنتاجية لقيامها بوظائفها التقليدية والحديثة من أمن ودفاع وعدالة، وكذلك إقامة المشاريع الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية ذات النفع العام.

2- النفقات الحكومية التحويلية: وهي تلك النفقات التي تنفقها الدولة بهدف نقل الدخل من فئة اجتماعية الي أخرى لتحقيق أهداف معينة ليست دائمًا اقتصادية، مثل الإعانات الاجتماعية أو إعانات البطالة.

ب-معيار دورية النفقة الحكومية:وفقاً لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى نوعين وهما:(محمد خصاونة، 2014، ص74)

1- **النفقات الجارية (العادية):**تشمل النفقات التي لا تترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أوزيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات العمومية، وتشمل بنود الرواتب والأجور ومصروفات الصيانة وفواتير المياه والكهرباء.

2- **النفقات غير العادية:**وهي النفقات التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الموازنة، بل تدعو الحاجة إليها في فترات متباعدة تزيد عن السنة، ومثال ذلك النفقات الحربية ونفقات إصلاح الكوارث الطبيعية ونفقات إنشاء السدود ومد خطوط السكك الحديدية وتعبيد الطرق وغيرها.

ث-معيار الهدف من النفقة:استناداًإلى هذا المعيار يمكن تصنيف النفقة العامة إلى ثلاث مجموعات رئيسة :(صلاح العمر، 1983، ص176)

1- **النفقات الإدارية:**وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وهي تشمل نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي.

2- **النفقات الاقتصادية:** يتضمن هذا النوع من الإنفاقالإنفاق الحكومي بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال زيادة المتاح من استثمارات البنية التحتية وزيادة كفاءتها وزيادة الاستثمار العام.

3- **النفقات الاجتماعية:**يغلب على هذه النفقات الطابع الاجتماعي، حيث يكون الهدف منها زيادة رفاهية أفراد المجتمع عموماً والطبقات الفقيرة خصوصاً، وبالتالي فإن أغلب هذه النفقات تكون موجهة إلى ذوي الدخول المتدنية وأهم بنود هذه النفقات تلك المتعلقة بمرافق التعليم والصحة والثقافة العامة والإسكان.

2-1 – التقسيمات الوضعية للنفقات العامة:

يقصد بالتقسيمات الوضعية للنفقات العامة تلك التي تتبناها الموازنات العامة للدول المختلفة استناداًإلى الاعتبارات الواقعية أو العملية، وخاصة الاعتبارات الإدارية والوظيفية التي تدعو في الغالب إلى عدم الالتزام بالتقسيم العلمي للنفقة، ويشتمل هذا التقسيم على مايلي:(سعيد عثمان، 2003، ص460، 459)

أ- **التقسيم الإداري:**يتم تقسيم النفقات العامة بما يتلاءم مع الهيكل الإداري أو التنظيمي للدولة، فمثلاً يتم تقسيم النفقات العامة إلى عدد من الأقسام أو البنود الإنفاقية، بحيث يخصص كل باب أو قسم لجهة إدارية معينة، فمثلاً وزارة التربية والتعليم يخصص لها باب محدد ومثلها لوزارة الصحة وباب لوزارة الدفاع وهكذا، وكل باب من هذه الأبواب يتم تقسيمه إلى عدد من

الفروع الإنفاقية، وكل فرع ينقسم بدوره إلى عدد من البنود الإنفاقية يخصص كل منها لوحدة إدارية أقل في مستواها التنظيمي داخل الهيكل التنظيمي للوحدة، ويتم تخصيص بند إنفاقي لكل وحدة من هذه الوحدات داخل الهيكل التنظيمي للوحدة نفسها.

ب-**التقسيم النوعي:** وفقا لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات المدرجة بالموازنة العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقاً لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام، فمثلاً يمكن تقسيم النفقات العامة لأية وحدة حكومية نوعياًإلى أربع مجموعات أو أربعة بنود إنفاقية وهي:(طاقة والعزاوي، 2007، ص39، 38)

1- نفقات مقابل خدمة العمل وتتمثل في الأجور والمرتبات.

2- نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها "نفقات جارية".

3- نفقات مقابل مشتريات خدمية.

4- نفقات مقابل أصول رأسمالية ويطلق عليها "النفقات الرأسمالية".

ج- **التقسيم الوظيفي:** يهتم بتقسيم النفقات العامة حسب الوظائف التي تقوم بها الدولة دون الاهتمام بطبيعة النفقة وهذه الطريقة تسمحلكافة النفقات التي تهدف إلى تحقيق نفس الغرض في قسم واحد، حتى ولو كانت موزعة على عدة وزارات أو مصالح، ويتميز هذا التقسيم في كونه لا ينظر إلى مشتريات الدولة في حد ذاتها وإنما ينظر إليها في نطاق الهدف الذي يرجى تحقيقه من ورائها.

2- الإيرادات العامة ماهيتها وتقسيماتها:

تعرف الإيرادات العامةبأنها الموارد التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية، أو من مصادر خارجة عن ذلك سواء قروض خارجية أو داخلية لتغطية النفقات العامة خلال فترة زمنية معينة، بهدف تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.(عبدالمطلب عبدالحميد،2004- 2005، ص224,223).

وقد تطورت الإيرادات العامة بتطور الفكر الاقتصادي والمالي السائد، ففي الفكر الاقتصادي التقليدي كانت مقتصرة على تزويد الخزينة العمومية بالأموال اللازمة لتغطية الإنفاق العام اللازم لقيام الدولة بوظائفها الأساسية، أما في ظل الفكر الاقتصادي الحديث فقد أصبحت الإيرادات العامة بجانب كونها أداة للحصول على الأموال العامةأداةً هامة من أدوات السياسة

الموازية تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي حسب الأهداف التي ترغب الدولة في تحقيقها، إضافة إلى ذلك فإن أهمية الإيرادات العامة تزداد بزيادة أهمية الإنفاق العام كنتيجة ضرورية لتزايد دور الدولة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي.(الوادي محمود وعزام زكريا، 2007، ص50)

لقد أدى تطور الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وازدياد نفقاتها العامة إلى تطور نظرية الإيرادات العامة الأمر الذي تجلت آثاره في تطوير حجم هذه الإيرادات وإلى تعدد أنواعها وأغراضها، وفي هذا المقام سوف نستعرض أهم تقسيمات الإيرادات العامة على النحو التالي:

1-2- الإيرادات الاقتصادية:وتشمل إيرادات أملاك الدولة والثمن العام.

أ- **إيرادات أملاك الدولة:**يقصد بأملاك الدولة الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء أكانت الملكية عامة أم خاصة.

ب-**الثمن العام:**يطلق مصطلح الثمن العام على ثمن السلع والخدمات التي تنتجها وتبيعها المشروعات العامة الصناعية والتجارية.(كردودي صبرينة، 2007، ص81)

2-2- الإيرادات السيادية: تعني الإيرادات السيادية المبالغ التي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد، وتعتمد في ذلك علىعنصر الإجبار لما لها من سلطة على الأفراد وحق السيادة، وأهم هذه الإيرادات هي الضرائب والرسوم والغرامات والإتاوات.

أ- **الضرائب:** تعتبر الضرائب من أهم الموارد التي تعتمد عليها معظم الدول في تمويل نفقاتها، فهي تبين لنا مستوى العلاقة السيادية التي تربط بين الدولة والأفراد الخاضعين لدفع الضريبة.

ب-**الرسوم:** يعرف الرسم بأنه " مبلغ نقدي يلزم الفرد دفعه جبراًإلى الدولة مقابل حصوله على خدمة خاصة من نشاط إحدى إدارات أو مرافق الدولة بحيث يحقق له نفعاً خاصاً على أن يقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع ككل من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بأداة النشاط أو الخدمات العامة ".(لطفي علي، 1997، ص10)

ت-**الغرامات والإتاواة:** الغرامات هي عقوبات مالية تقوم الدولة بفرضها على مرتكبي المخالفات القانونية فهي عقوبة مالية رادعة، الهدف منها ردع الأشخاص عن ارتكاب المخالفات، وليس الهدف منها الحصول على إيرادات من أجل تمويل النفقات، لذلك لا يمكن تصنيف الغرامات

من الإيرادات الأساسية للدولة بسبب صعوبة تقدير عدد المخالفات المرتكبة، وقلة حصيلتها وعدم انتظامها في الموازنة العامة.

أما الإتاوة فهي مبلغ من المال يدفعه الأفراد الذين يمتلكون العقارات جراء استفادتهم من المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة.(محمد الدسوقي، 2011، ص46)

3-2- الإيرادات غير العادية: ويقصد بها الإيرادات الاستثنائية أو الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة ومنها القروض والإصدار النقدي والهبات والهدايا.

أ- **القروض العامة:** يقصد بالقروض العامة المبالغ النقدية التي تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة، أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقاً لشروط القروض.

ب-الإصدار النقدي: عندما تزيد النفقات عن الإيرادات العامة فإن الدولة قد تلجأ للإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي والتوسع في الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي، ومن الضروري أن يتم الإصدار النقدي في حدود الغطاء الموجود في المجتمع من سلع وخدمات، فإذا تم إصدار أوراق مالية دون أن يقابلها غطاء من السلع والخدمات فمعنى ذلك أن كمية أكبر من النقود تطارد كمية أصغر من السلع والخدمات ويسمى هذا الأمر ب"التضخم النقدي " وكذلك يحدث التضخم عندما يتم خلق الائتمان بزيادة النقود المصرفية بمعدل نمو الناتج الوطني ويسمى هذا التضخم ب"التضخم المالي.(غالمي زهيرة، 2017، 2016، ص22)

المبحث الثاني

واقع الموازنة العامة للدولة في ليبيا.

المطلب الأول: نظام إعداد الموازنة العامة في ليبيا:

تعتبر الموازنة العامة إحدى الأداوات المهمة في مجال تمويل الدولة، حيث إنها تحتوي علي جميع بنود الصرف والإيراد المتوقعة لفترة زمنية.

وفي ليبيا توجد ميزانيتان مهمتان هي ميزانية التحول (التنمية) والميزانية الإدارية (التسييرية)، وتتشابه مراحل الإعداد والتنفيذ والرقابة في هاتين الميزانيتين وإن اختلفت الجهات المشرفة على هذه المراحل، وتبدأ كل مرحلة إعداد كل من الميزانيتين بمنشور تصدره الجهة المشرفة (أمانة اللجنة الشعبية للمالية سابقاً) (السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية حالياً)، ويحتوي المنشور علي قواعد إعداد الموازنة العامة والأهداف العامة للدولة التي هي الحفاظ على المصروفات عند الحد الأدنى وتحصيل أكبر قدر من الإيرادات، ويشتمل نظام إعداد الموازنة العامة في ليبيا القطاعات الرئيسة التالية:(الكيلاني عبدالكريم، 1998، ص 207، 206)

1- الأمانات والمصالح والإدارات العامة.

2- اللجان الشعبية العامة واللجان الشعبية النوعية سابقاً.

3- الوحدات الإدارية ذات الميزانيات الملحقة والميزانيات المستقلة.

ولقد نصت المادة "6" من قانون النظام المالي للدولة على أن يتم تقسيم الموازنة إلى جزئين رئيسين يُخصص الأول للإيرادات والثاني للمصروفات.

حيث قسم القانون المالي للدولة المصروفات التي تستهدفها الموازنة العامة للدولة إلى أقسام يتكون كل منها من الأبواب التالية:

1- الباب الأول: ويخصص للمرتبات والمهايا والأجور.

2- الباب الثاني: ويخصص للمصروفات العمومية.

3- الباب الثالث: ويخصص للأعمال الجديدة.

4- الباب الرابع: الدعم.

في حين حدد القانون المالي للدولة لسنة 1967م أوجه تمويل الموازنة العامة للدولة وهي:

1- مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط.

2- الضرائب ورسوم الخدمات.

3- إيرادات الخدمات.

4- دخل المصارف والتأمين.

5- مساهمة اشتراك الضمان الاجتماعي.

1- مراحل إعداد الموازنة العامة في ليبيا:

يتم اعتماد الموازنة العامة للدولة وفق نصوص أحكام القانون المالي للدولة ولائحتها التنفيذية وتبعاً للخطوات التالية: (بوبكر شريعة وعبدالحميد العبيدي، 2018، ص14، 15)

1- يتم إصدار منشور وزارة المالية الذي يتضمن القواعد والتوجيهات في إعداد التقديرات وفق الجدول الزمني المنصوص عليه للقانون المالي للدولة، في نهاية شهر يونيو الصادر من وزارة المالية بشأن إعداد تقديرات الموازنة العامة للأبواب الأول والثاني والرابع للسنة المالية القادمة، أما الباب الثالث فيتم إعداده من قبل وزارة التخطيط، حيث يتم تمويل وتقدير موارد الموازنة باعتبار أن الموازنة العامة في ليبيا تعتمد على الموارد النفطية حيث تشكل إيرادات النفط جزءاً كبيراً من الدخل القومي، وكنتيجة لذلك فإن الموازنة العامة للدولة الليبية تتأثر بالتقلبات في أسعار وإنتاج النفط.

2- يتم تشكيل لجنة مالية لإعداد الموازنة يتكون أعضاؤها من الإدارات الفنية بالوزارة تتولىإعداد الموازنة العامة وتجميع مقترحات الميزانيات التقديرية للجهات العامة الممولة للخزانة العامة.

3- يتم التسليم كحد أقصي في (31أغسطس) وفق الجدول الزمني المنصوص عليه في القانون المالي للدولة، للاقتراح مشروع الموازنة لكل القطاعات كالتعليم والجهات التابعة له كالجامعات ومراكز البحوث التعليمية والمعاهد العليا....الخ.

وبعد أن يتم تسليم هذه المقترحات تقوم وزارة المالية من خلال إدارة الموازنة بتجميع مقترحات مشاريع الموازنة من جميع الجهات في الدولة وتفريغها ودراستها وتحديد موعد مناقشة هذه الميزانيات التقديرية وإحالتها إلى اللجنة المالية لإعداد الموازنة المشار إليها، من خلال مناقشة كل جهة على حدة لتقديراتها من حيث نفقات الباب الأول والثاني وإمكانية تحصيلها للإيرادات حسب مايقدمه مقترح الموازنة المقدم للجهة، ويتم الاتفاق على تقديرالنفقات وتقدير

الإيرادات المتوقع تحصيلها، وإعداد محضر اتفاق على ذلك مع اللجنة المالية لإعداد الموازنة العامة بوزارة المالية .

4- بعد أن يتم الاتفاق على التقديرات المتوقعة للنفقات والايرادات العامة التي تعكس الاحتياجات والمتطلبات من قيمة المخصصات المالية للأبواب الأول والثاني والثالث والرابع بحيث تتناسب مع قيمة الموارد المالية المتوقعة لتمويل هذه النفقات، يتم رفع هذه التقديرات الأولية إلى وزير المالية لدراستها، ويتم تبويب هذه النفقات العامة وفق القانون المالي للدولة وقانون التخطيط، لتحديد قيمة المخصصات المالية لجميع أبواب الموازنة العامة للدولة.

وتمثل قيمة مخصصات الباب الأول المرتبات وما في حكمها، والباب الثاني يمثل النفقات التسييرية والتجهيز والتشغيل، والباب الثالث يمثل مشروعات وبرامج التنمية، والباب الرابع نفقات الدعم وهي ماتمثل إجمالي استخداماتالموازنة العامة، ويتم اعتماد تقديرات الموارد المالية لتمويل هذه الموازنة مع الجهات:(المؤسسة الوطنية للنفط)المسؤولة على تقديم مقترح الموارد النفطية، و(المصلحة العامة للضرائب) المسؤولة على تقديم مقترح قيمة موارد الضرائب والرسوم على الأنشطة الاقتصادية، أما(مصلحة الجمارك)فهي مسؤولة على تقديم قيمة الإيرادات الجمركية، و(مصرف ليبيا المركزي) يقدم مقترحاً للأرباح المتوقع تحصيلها من بيع النقد الأجنبي خلال السنة القادمة.

5- يتم إحالة التصور النهائي للموازنة العامة إلىالمجلس الرئاسي "السلطة التنفيذية" لمناقشته بشقيه النفقات والإيرادات العامة، وقيمة المخصصات المالية لكل قطاع والجهات الإدارية والخدمية التابعة لها في شكل موازنة موحدة للنفقات التسييرية والتنموية حسب قيمة الموارد المالية المتوقع تحصيلها للعام المالي المقبل.

6- وفق القانون المالي للدولة يتم رفع مشروع الموازنة العامة بعد مناقشتها على مستوى مجلس الوزراء إلى السلطة التشريعية إلىلاعتمادها بالقانون، وباعتبار ماحدث من انقسام سياسي في الفترة الأخيرة من سنوات الدراسة وتعطل السلطة التشريعية فإنه يتم اعتماد مقترح الموازنة العامة للدولة من قبل المجلس الرئاسى بناءً على الفقرة الثامنة من الملحق الثاني من الاتفاق السياسي وإقرارها باعتماد قيمة المخصصات المالية كترتيبات مالية لسنة 2017 و2018م.

الشكل (5) يوضح مراحل إعداد الموازنة العامة في ليبيا

المصدر: إعداد الباحثة.

2- محددات إعداد الموازنة العامة في ليبيا في ظل الإيرادات النفطية:

بسبب طبيعة الاقتصاد الليبي الريعي، فإنه من الطبيعي أن يتأثر الاقتصاد بذلك عند اعداد الموازنة العامة، لذلك تؤخذ المحددات التالية بعين الاعتبار: (علي شنيبيش، 2015)

أ- الاعتماد على أسعار افتراضية، أي يتم الاعتماد على توقعات أسعار النفط الخام عالمياً في سنة لإعداد وتنفيذ الموازنة، وهذا بحد ذاته يشكل تحدياًأمام تنفيذ الموازنة العامة للدولة.

ب-توجد احتمالات بحدوث عجز أو فائض في سنة تنفيذ الموازنة العامة.

ت-أن سعر النفط الليبي يقارب السعر العالمي، بسبب قربه من الدول المستهلكة وارتفاع درجة نقاوته.

ث-وجود اختلالات في سعر النفط، بين ماهو معتمد لتقدير إيرادات الموازنة من صادرات النفط وبين الأسعار العالمية له.

ج- أن ما يخصص لتمويل برامج التنمية عادة لا يتجاوز نسبة 70% من إجمالي مخصصات الموازنة العامة، وحتى هذه النسبة عادة لا يتم الايفاء بها.

3- الجهات التي تمارس الرقابة على الموازنة العامة في ليبيا:(الكيلاني عبدالكريم، 1998م، ص207، 206)

أ- **وزارة المالية:** نص قانون النظام المالي للدولة الصادر سنة 1967م وتعديلاته ولائحته التنفيذية لسنة 1968م، علىأن تعتبر وزارة المالية مسئوولة عن الإشراف والاحتفاظ والرقابة على جميع مصروفات وإيرادات الدولة، وتقوم وزارة المالية بتحمل تلك المسؤوليات عن طريقما يلى:

ت-إدارة الأموال العامة فتقوم بالإشراف والرقابة من خلال حساباتها المختلفة في المصرف المركزي.

ث-المراقبون الماليون، حيث حدد قانون النظام المالي للدولة لسنة 1962م اختصاصات المراقبين الماليين في مواده 22و23و24و25، وأوصت جميع هذه المواد علىأن يمارس المراقبون الماليون الرقابة المالية ورقابة الالتزام على جميع مصروفات وإيرادات القطاعات المختلفة للدولة.

ج- الحسابات الختامية للدولة وهي بيانات تبين فيها أمانة الخزانة ممتلكات والتزامات الدولة القائمة ومصروفات وإيرادات الدولة الفعلية مقارنةً بتلك المصروفات والإيرادات المخططة، وتتمثل في

إعداد قائمة تحتوي على جميع أصول وخصوم الدولة، وقائمة تفصيلية بجميع إيرادات ومصروفات الدولة الفعلية مقارنةً بالإيرادات والمصروفات المقدرة، ومعلومات تفصيلية عن كل حساب من حسابات الدولة.

ب- **الرقابة الإدارية:** حيث تتولى المهام الإدارية والمالية التي كانت في مسماها السابق اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة، وتتمثل في ديوان المحاسبة الذي يتولى الرقابة المالية، والجهاز المركزي للرقابة الإدارية يقوم بمهام الرقابة الإدارية، والجهاز الشعبي للمتابعة يختص بمهام الرقابة الفنية، وجهاز الأشغال العامة ويختص بتنفيذ مشروعات خطط التحول.

المطلب الثاني: واقع الإيرادات العامة للموازنة العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990م- 2018م):

1- واقع الإيرادات العامة:

يمكن تقسيم الإيرادات العامة في الدولة الليبية، حسب طبيعة الاقتصاد الليبي، إلى نوعين من الإيرادات، هما الإيرادات من المنتجات النفطية وتتمثل في إجمالي الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة من الصادرات النفطية والغاز، والإيرادات من المصادر غير النفطية، تتمثل في إجمالي إيرادات الجمارك والضرائب والخدمات والقطاعات الغير النفطية وأرباح المؤسسات المملوكة للدولة كأرباح المصرف المركزي والمؤسسات المالية والاستثمارية الأخرى.(عيسي علي وفاخر بوفرنة، 2016، ص3)

ولمعرفة واقع الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي يمكن تقسيمها إلى فترتين:

أ- **تطور حجم الإيرادات العامة في فترة التسعينيات:**

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن الإيرادات العامة في بداية التسعينيات كانت متذبذبة بين الارتفاع الطفيف والانخفاض الطفيف، فقد حققت الإيرادات العامة في ليبيا في سنتي 1990 و1991م ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغت الإيرادات العامة 2.985 مليون دينار و3.524 مليون دينار على التوالي، ويرجع سبب ذلك إلىالارتفاع في زيادة الإيرادات النفطية، وبعد ذلكانخفض إجمالي الإيرادات العامة خلال السنتين 1992 و1993م حيث انخفضت من2.686إلى 2.494 على التوالي، إلا أن الانخفاض الكبير شهدته الإيرادات العامة كان سنة

1994م حيث بلغ حجمها 2.188مليون دينار مقارنة بسنة 1993م، ويرجع سببه إلى تدني أسعار النفط بسبب ازدياد المعروض من النفط الخام في أسواق النفط العالمية، وكذلك بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي في بعض الدول الصناعية، بالإضافة إلى ذلك شهدت سنة 1994م انخفاضاً في قيمة الدولار وهي العملة التي يحدد بها سعر النفط عالمياً، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في الإيرادات النفطية في ليبيا، وفي سنة 1995م بدأت الإيرادات العامة في الارتفاع، حيث حققت الإيرادات العامة في ليبيا نقلة كبيرة بالارتفاع الملحوظ سنة1996م، إلا أن الزيادة الكبيرة التي حققتها الايرادات العامة كانت خلال السنتين 1996 و1997محيث بلغت حوالي 5.604 و4.635مليون دينار على التوالي، ويمكن إرجاع هذا التطور الكبير من حجم الايرادات العامة إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية الليبية، وذلك بسبب التحسن الذي طرأ علىأسعار النفط، حيث يعود هذا الارتفاع في الأسعار إلى حدوث التوافق بين العرض والطلب العالمي من النفط الخام في أسواق النفط العالمية، وكذلك انتعاش النشاط الاقتصادي في بعض الدول الصناعية.

أما سنة 1998م فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً من حجم الايرادات العامة التي وصلت 4.408 مليون دينار مقارنة بالسنة التي قبلها، ويرجع هذا الانخفاض إلى تدني أسعار النفط العالمية، أما سنة 1999م فقد شهدت ارتفاعا ملحوظاً في حجم الإيرادات العامة التي وصلت إلى5.622 مليون دينار مقارنة بالسنة التي قبلها ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية الليبية.

ب-تطور حجم الايرادات العامة في فترة الألفينات:

شهدت الإيرادات العامة في العقد الأول من الألفيه الثانيةارتفاعا كبيراًفي حجم الإيرادات العامة مقارنة بفترة التسعينيات، حيث حققت الإيرادات العامة في سنة 2000م نحو 8.175 مليون دينار، وانخفضت بمقدار بسيط في سنة 2001م حوالي 7.891مليون دينار، ويرجع ذلك إلى انخفاض بسيط في أسعار النفط العالمية، بعد ذلك أخذت الإيرادات النفطية في الارتفاع الملحوظ تدريجياً من سنة 2002 الي غاية 2008م على التوالي من 12.854 إلى 72.897 مليون دينار،ويرجع ذلك إلى زيادة الإيرادات النفطية في تلك السنوات، بسبب تحسن وانتعاش الاقتصاد الليبي بعد ما كان في فترة حصار وعقوبات مفروضة. وسبب هذا التحسن يرجع إلى التغيرات التي جرت على أسعار النفط الخام من حيث الارتفاع في الأسواق العالمية، وزيادة الايرادات

النفطية والتحسن في الايرادات غير النفطية بالرغم من أنها لا تزال منخفضة، وهذا بدوره أدىإلى زيادة الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي، الذي يعطي للدولة قدرة الزيادة في تمويل الموازنة العامة وزيادة الإنفاق العام لتنمية كافة الأنشطة الاقتصادية.

واقع الايرادات العامة خلال الفترة السابقة لم يستمر طويلاً، حيث تغيرت في سنة 2009م لتنخفض إلى41.786 مليون دينار مقارنةً بالسنوات السابقة، وفي سنة 2010م رجعت لترتفع إلى 61503.1 مليون دينار مقارنةً بالسنة التي قبلها.

وفي السنوات الأخيرة من الدراسة كانت الإيرادات العامة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض إلا أن حالة الانخفاض كانت هي الغالبة، حيث بلغت الإيرادات العامة في سنة 2011م مسجلةً انخفاضاً 16.614مليون دينارعن السنة التي قبلها، وفي سنة 2012م ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 74.714 مليون دينار، وهذه الزيادة كانت الأكبر خلال السنوات الاخيرة من الدراسة، وبعد ذلك أخذت الإيرادات العامة في الانخفاض الحاد تدريجياً خلال السنوات 2013 و2014 و2015و 2016م على التوالي من 54.762 في سنة 2013مإلىأن وصلت إلى 8.05 في سنة 2016م، ويرجع هذا الانخفاض الحاد إلىانخفاض الإيرادات النفطية بسبب مجموعة من العوامل منها،انخفاض حجم الكميات المصدرة من النفط الخام وكذلك انخفاض أسعار النفط الخام العالمية، إضافة إلى الأحداث التي شهدتها الدولة في سنة 2011م والتي صاحبها توقف في إنتاج النفط الخام سنة 2014م، وعدم قدرة الدولة على جباية الإيرادات غير النفطية نتيجة التسيب الإدارى والوظيفى وتدهور الوضع الأمني من جانب، وضعف قدرة المواطن على الالتزام بدفع الضرائب والرسوم نتيجة لتأثر الكثير منهم بالظروف التي شهدتها الدولة من جانب آخر، مما أثر ذلك على الاقتصاد الليبي كافةً. وفي السنتين 2017 و 2018م رجعت الإيرادات النفطية إلى التعافي والارتفاع عما كانت عليه في السنوات السابقة، ويرجع ذلك إلى تحسن قطاع النفط وزيادة الصادرات النفطية في ليبيا، وكذلك ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية.**(مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والأحصاء، التقرير، المجلد54، لسنة 2014م)**

الجدول رقم (4) يوضح إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة 1990–2018

(مليون دينار ليبي)

السنة	الإيرادات غير النفطية				الإيرادات النفطية	إجمالي الايرادات العامة
	الجمارك	الضرائب	الأخرى	الإجمالي		
1990	300	375.0	585.0	1008.0	33501.6	2.985
1991	228.0	357.0	600.0	743.0	30520.92	3.524
1992	231.0	435.0	620.0	1185.0	28458.36	2.686
1993	359.3	363.8	521.2	1286.0	23845.98	2.494
1994	359.0	363.8	531.9	1255.0	22498.82	2.188
1995	400.0	438.0	562.0	1400.0	24338.6	3.673
1996	444.0	444.0	808.0	1696.0	29924.84	5.604
1997	440.0	441.0	805.0	1686.0	28778.09	4.635
1998	519.0	535.0	761.0	1815.0	18504.27	4.408
1999	519.5	620.1	723.0	1412.6	24683.36	5.622
2000	395.2	637.1	1176.9	2459.2	42130.98	8.175
2001	362.5	706.8	1126.5	2395.8	34942.28	7.891
2002	364.0	715.1	944.0	2023.1	34574.18	12.85
2003	384.8	890.6	1709.0	2984.6	42857.27	16.614
2004	852.6	1037.6	1240.8	3401.7	60573.94	23.272
2005	548.0	1044.0	1136.0	2839.0	94947.31	37.413
2006	660.0	1259.7	1735.4	3522.0	121500.2	45.457
2007	528.0	1376.0	2824.0	4728.0	139848.9	53.091
2008	499.2	2790.5	5034.5	8324.0	188338.3	72.897
2009	876.7	2504.8	3056.5	6498.0	113361.4	41.786
2010	1393.9	2247.5	2148.7	5790.1	147278.5	61.504
2011	237.5	460.7	285.0	983.2	58117.35	16.614
2012	248.9	617.6	2332.7	3199.2	172814.6	74.714
2013	116.7	851.0	1995.3	2987.9	113391.7	54.762
2014	700.0	660.9	846.3	1566.7	57097.56	21.395
2015	46.0	671.3	5528.4	6245.7	26195.37	12.163
2016	64.3	716.9	1148.5	1929.7	21648.22	8.05
2017	164.5	845.2	21189	3128.6	49953.98	26.002
2018	449.7	1063.5	14154.6	15667.8	74690.05	31.791

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

الشكل رقم (6) يوضح إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة 1990–2018 (مليون دينار ليبي)

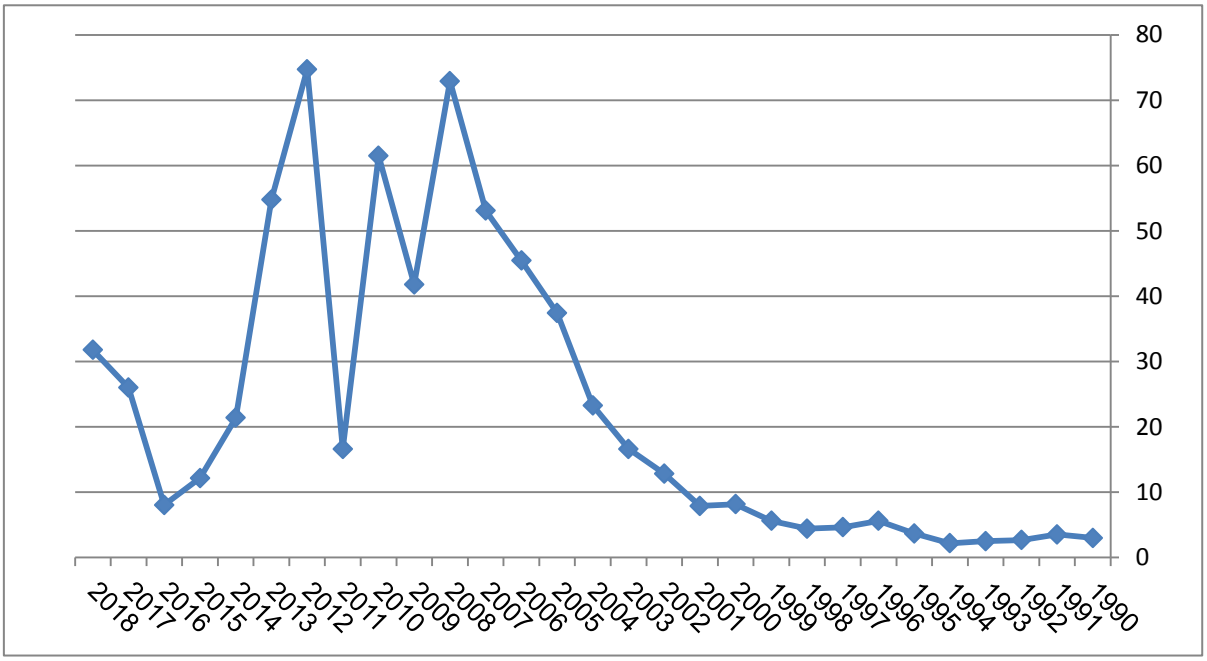

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات جدول رقم (4)

2- الأهمية النسبية للإيرادات العامة:

أ- الإيرادات النفطية:

اتسمت الايرادات النفطية بالانخفاض المستمر سنة بعد أخرى خلال السنوات من 1992 إلى 1994م بعد ما كانت في سنة 1991م عند مستوى مرتفع بلغ 66.8%من إجمالي الإيرادات العامة عن سنة 1990م، ثم ارتفعت في السنوات 1995و1996م ارتفعاً طفيفاً وحققت نسبة 62.00%و69.63% لتصل إلى نسبة66.53 في سنة1997م، وانخفضت في سنة 1998م لتصل إلى نسبة 58.6% من إجمالي الإيرادات العامة، وارتفعت في سنة 1999 لتصل إلى نسبة 70.9% من إجمالي الإيرادات العامة، حتى انخفضت في سنة 2000ملتصل إلى 47.3% من إجمالي الإيرادات العامة، وبعدها ارتفعت في سنة 2001مإلى نسبة 60.0% وسنة 2002مإلى نسبة 76.4%، ثم انخفضت لتصل إلى نسبة 48.8% في سنة 2003م، ثم رجعت ارتفعت من سنة 2004م بنسبة 86.4% إلى سنة 2006م لتصل إلى نسبة 92.5%، بعد ذلك بدأت في الانخفاض من سنة 2007م بنسبة 91.1% إلى سنة 2009م بنسبة 84.6%، ومن سنة 2010م إلى 2014م أخذت في الارتفاع من نسبة 90.6%إلى نسبة 92%، ثم انخفضت انخفاضاً حاداً سنة 2015م بنسبة 62.1%، ثم زادت في الانخفاض إلى أن وصلت نسبة 77% سنة 2016م، ويرجع سبب الارتفاع والانخفاض في النسبة إلى مجموعة عوامل منها التغير في أسعار النفط، وكذلك التغير في حجم الصادرات النفطية.

ويوضح الجدول رقم (4) أن الإيرادات النفطية تمثل حوالي 90% في المتوسط من إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (2005–2014م).

وهذا بدوره يوضح مدىاعتماد الاقتصاد الليبي عل الإيرادات النفطية كمصدر رئيس للإيرادات العامة، وفشل الدولة في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط ؛ وبذلك فإن الاقتصاد الليبي على شفا الانهيار، مما يجعل الجمود السياسي والصراع الأهلي يحول دون استغلال الدولة لمورده الطبيعي وهو النفط الخام، ففي ظل انخفاض إنتاجه إلى خمسة اضعاف في السابق انخفضت إيرادات الدولة وتفاقم عجز الموازنة العامة.

وبناء على ذلك فإن ليبيا تحتاجمع الظروف الإقليمية والدولية الحالية إلى عودة تصدير النفط بسرعة قصوى، وتوجيه الموارد الاقتصادية بالطريقة السليمة، وهو مايتطلب من الدولة العمل بجدية كاملة لمعالجة ذلك الوضع، بوضع الخطط اللازمة لتنمية الإنتاج في قطاع النفط وباقي الأنشطة الاقتصادية بما يساهم في تنمية الاقتصاد الليبي.(https://www. Afrijatenews.not 18-11-2019/10:16pm)

ب– الإيرادات غير النفطية:

لقد حققت الإيرادات غير النفطية في فترة التسعينيات نسبة مايقارب 40% من إجمالي الإيرادات العامة، فقد كانت في هذه الفترة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، وفي سنة 1990م بلغت الإيرادات غير النفطية نسبة 64.52% من إجمالي الإيرادات العامة، وبعد ذلك انخفضت في سنة 1991مإلى نسبة 33.20% من إجمالي الإيرادات العامة، ورجعت ارتفعت في سنتي 1992و1993م بنسبة 47.87%و51.04%، ومن سنة 1994 إلى سنة 1997م انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الإيرادات العامة من 47.8% الي 33.46%، ثم عادت لترتفع في سنة 1998م بنسبة 41.37%، وتنخفض في سنة 1999م بنسبة 38.33%، وفي سنة 2000م ارتفعت بنسبة 47.37%، وفي سنتي 2001و2002م انخفضت نسبة الإيرادات غير النفطية من 36.6% إلى 23.59%، وبعد ذلك ارتفعت في سنة2003م ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 51.13% عن السنوات السابقة، ومن سنة 2004مإلى غاية سنة 2014م أخذت الإيرادات غير النفطية في الانخفاض الحاد عن السنوات السابقة بنسبة 10% بنسب متفاوتة ما بين 31.02% و 4.56% بعد ما كانت نسبتها تقارب 40% من إجمالي الإيرادات العامة في فترة التسعينيات، وفي سنة 2015م رجعت وحققت ارتفاعاً بنسبة 37.08% من إجمالي الإيرادات العامة، وانخفضت في سنة 2016مإلى نسبة 22.45% من إجمالي الإيرادات العامة.

وتعود أسباب تدني حصيلة الإيرادات غير النفطية إلى عدة عوامل منها:(مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الواحد والخمسون، 2007، ص48)

1- هيمنة القطاع العام على مجمل النشاط الاقتصادي.

2- عدم تنوع القاعدة الإنتاجية.

3- الاعتماد على قطاع النفط لتمويل الموازنة العامة.

4- عدم مرونة الهيكل الضريبي، بحيث لا تستجيب فيه الإيرادات للزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (5) يوضح نسبة مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية في إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2018م)

السنة	الإيرادات غير النفطية %	الإيرادات النفطية %
1990	46.53	53.47
1991	33.20	66.79
1992	47.87	52.12
1993	48.04	51.72
1994	47.08	25.90
1995	37.98	62.00
1996	30.36	69.63
1997	33.46	66.53
1998	41.56	58.43
1999	38.33	70.91
2000	47.37	47.25
2001	36.6	60.06
2002	23.59	76.4
2003	51.13	48.8
2004	31.02	86.4
2005	14.52	92.6
2006	14.84	92.5
2007	8.85	91.1
2008	11.44	88.6
2009	15.41	84.6
2010	9.41	90.6
2011	5.85	94.2
2012	4.56	95.4
2013	5.46	94.5
2014	18.47	92.0
2015	37.08	62.10
2016	22.45	77
2017	20.56	79.05
2018	29.03	75.23

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

شكل (7) يبين نسبة مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية في إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2016)

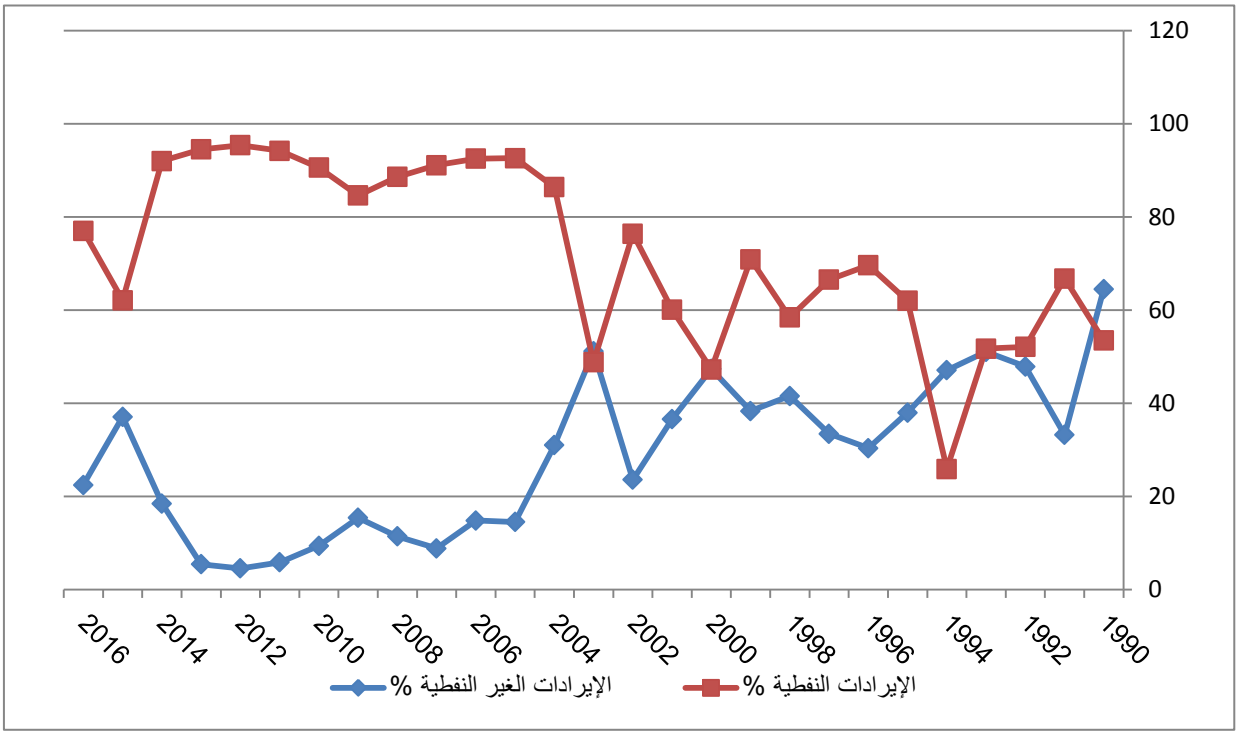

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات جدول رقم (5)

المطلب الثالث: واقع النفقات العامة للموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (1990- 2018م):

1- تطور حجم النفقات العامة في فترة التسعينيات:

شهدت النفقات العامة خلال فترة التسعينيات أرتفاعاً متزايداً بشكل تدريجي وعلى فترات متساوية من السنوات، حيث كانت النفقات العامة في بداية الفترة تتروح ما بين 2.684 مليون دينار في سنة 1990م و 3.083 مليون دينار في سنة 1993م، وأخذت النفقات العامة في الارتفاع تدريجي في منتصف الفترة حيث تراوحت ما بين 3.109 مليون دينار في سنة 1994م و 4.096 مليون دينار في سنة 1996م،وفي أواخر فترة التسعينيات ظلت النفقات العامة على نفس المستوى من الارتفاع ولكن انخفضت بنسب قليلة حيث تراوحت ما بين 4.749 مليون دينار في سنة 1997م و 4.642 مليون دينار في سنة 1999م.

2- تطور حجم النفقات العامة في فترة الألفينات:

شهدت النفقات العامة في بداية هذه الفترة من سنة 2000م إلى سنة 2004مارتفاعاً ملحوظاً على التوالي في حجم النفقات العامة، حيث بلغت من 5.415 مليون دينار في سنة 2000مإلى 18.245 مليون دينار في سنة2004م، ويرجع ذلك إلى الزيادة في النفقات التسييرية في تلك السنوات، في حين انخفضت النفقات التنموية في الفترة نفسها على التوالي، لتنخفض مساهمتها في إجمالي النفقات العامة، أما سنة 2005م فقد شهدتفيه النفقات العامة انخفاضاً مقارنةً بالسنة التي قبلها وقد كان موازياً للانخفاض في الإيرادات العامة خلال السنة نفسها، حيث بلغت نسبة الانخفاض 17.994 مليون دينار، ويرجع ذلك إلى انخفاض النفقات الجارية والتنموية، وبعد ذلك أخذ حجم النفقات العامة بالارتفاع من سنة2006 إلى سنة 2010م على التوالي من 22.493 مليون دينار إلى50.552 مليون دينار، وكذلك عند مقابلة النفقات التنموية مع النفقات الجارية فإننا نجدها في ازدياد مستمر، ويرجع ذلك إلى زيادة النفقات العامة علىمشاريع البنية الأساسية والخدمية والإنتاجية.

وفي السنوات الأخيرة من الدراسة من سنة2011مإلى سنة 2018م تزايد حجم النفقات العامة عن السنوات السابقة إلا أنه كان متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض الطفيف، و أن أكبر زيادة شهدتها النفقات العامة خلال هذه السنوات كانت في سنة 2013م حيث بلغ الإنفاق العام 58.133 مليون دينار، ويرجع ذلك إلى التوسع في بعض بنود الإنفاق لغرض تغطية الاحتياجات الأمنية والاجتماعية التي أعقبت انتفاضة فبراير 2011م وذلك في ظل أسعار النفط المرتفعة خلال سنتي 2012و2013م.

الجدول رقم (6) يوضح النفقات الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 1990–2018م (مليون دينار ليبي)

السنة	النفقات الجارية	النفقات التنموية	نفقات أخرى	إجمالي النفقات العامة
1990	1492.0	702.0	931.2	2.684
1991	1508.0	870.0	579.0	2.698
1992	1534.0	785.0	509.7	2.675
1993	1521.0	865.0	225.8	3.083
1994	1769.0	775.0	448.7	3.109
1995	2026.0	794.0	1490.0	3.23
1996	2455.0	1045	596.0	4.096
1997	3037.0	1129.0	861.0	4.937
1998	3163.8	865.0	412.2	4.749
1999	2966.9	1001.1	328.0	4.642
2000	3153.2	1541.0	556.0	5.415
2001	3596.6	1533.0	496.0	7.877
2002	4210.3	3701.7	575.0	10.973
2003	3577.7	2530.0	758.5	14.475
2004	6720.0	6718.0	-	18.245
2005	8282.0	10273.0	-	17.994
2006	8888.1	14831.0	-	22.493
2007	11890.0	18993.0	-	28.727
2008	11874.0	28903.3	3337.4	43.534
2009	10252.9	18983.99	6440.4	45.947
2010	15121.3	23729.4	15648.1	50.552
2011	17580.1	0.0	5786.4	23.366
2012	36733.0	5500.0	11708.5	45.978
2013	42598.5	13276.5	9408.5	58.133
2014	26892.0	4482.4	12439.8	44.178
2015	29196.1	4411.9	9570.9	43.264
2016	21315.8	1398.3	5723.8	32.65
2017	20293.3	4541.0	1887.7	38.36
2018	23606.6	5662.6	3390.4	49.42

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

الشكل (8) يبين النفقات الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 1990–2018م (مليون دينار ليبي)

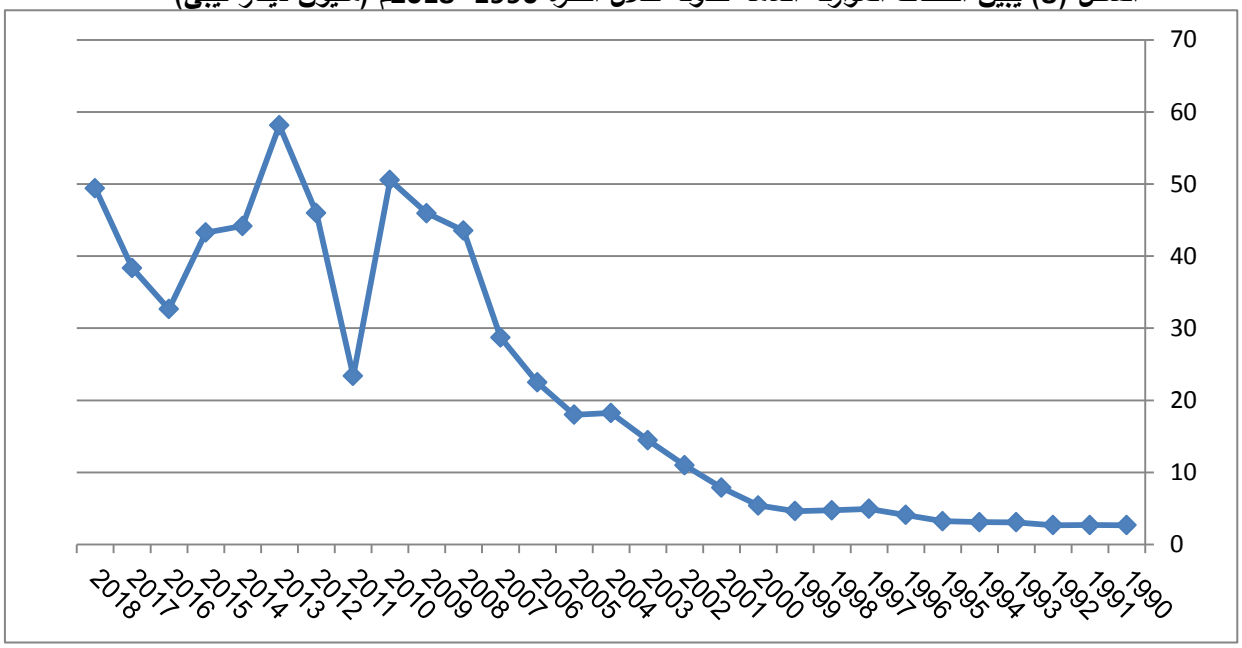

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات جدول رقم (6)

المبحث الثالث

تحليل وضع الموازنة العامة في ليبيا

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة وأسبابه:

تعد ظاهرة العجز بالموازنة العامة ظاهرة معقدة، تعود إلى عدد من العوامل والمؤثرات التي تسهم في حدوث العجز وتفاقمه، وهي عوامل يعود بعضها إلى التغيرات التي تحدث في النفقات العامة، وبعضها الآخر يتعلق بالتغيرات التي تحدث في الإيرادات العامة للدولة، وبمعنى آخر فإن العامل الأول لحدوث عجز الموازنة العامة يتمثل في تزايد معدلات نمو النفقات العامة من ناحية، أما العامل الثاني فيتمثل في تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة من جهة أخرى.

1- مفهوم العجز في الموازنة العامة:

إن عجز الموازنة العامة يحدث عندما تفوق النفقات العامة المقدرة للدولة إيراداتها المقدرة، أي بمعنى أن الإيرادات لا تغطي النفقات خلال السنة المالية، ويمثل الفرق بينهما قيمة العجز الموازني، وقد يكون هذا العجز مؤقتاً وناتجاً عن تغير في الحالة الاقتصادية للبلد خلال السنة المالية الذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي أو زيادة النفقات، وقد يكون هذا العجز هيكلياً ناتجاً عن عيب في الهيكل الاقتصادي للبلد بسبب ظروف غير مواتية تحيط بهذا الاقتصاد، وهذا النوع من العجز هو الأصعب من حيث المعالجة.

وتبعا لاتفاقية "ماسترخت" للاتحاد الأوروبي فقد تم وضع مؤشر لحجم العجز المسموح به في الموازنة العامة للدولة، وهو في حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي، ورغم ذلك فإن الاقتصاديين يرون أنه يمكن أن يتم تجاوز هذه النسبة بشرط أن يتم توجيه تمويل العجز إلى مشروعات إنتاجية تؤدي إلى زيادة فرص العمل الحقيقية وزيادة إنتاج السلع والخدمات، وعدم توجيه تمويل العجز إلى النفقات الجارية.(عبد الحكيم أمبية، عبداللطيف التونسي،2017،ص40,39)

2- أسباب العجز في الموازنة العامة.

يرجع عجز الموازنة إلى أسباب متعلقة بزيادة الإنفاق وأسباب متعلقة بانخفاض الإيرادات، ويمكن تحديد هذه الأسباب الرئيسة فيما يلي:(عبدالحسين سالم، 2014، ص296)

أ- عدم مواكبة الإيرادات العامة للنمو الحاصل في النفقات العامة.

ب–ارتفاع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات العامة، إضافة إلىالنقص في مصادر التمويل.

ج– غياب سياسة ترشيد الإنفاق العام وضعف كفاءته، حيث يسود على الإنفاق العام طابع التبذير.

د– تفشي حالات الفساد الحكومي، مما يؤدي الي ضياع الكثير من مبالغ الإنفاق العام وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع والمبالغ المنفقة.

هـ–نقص الطلب الكلي، أو العرض الكلي، وحدوث الأزمات السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى الظروف الطارئة، وسعي الدول في إطار معالجتها لهذه الأزمات إلى اللجوء الي سياسات خاطئة.

و– زيادة الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب والتهديدات الخارجية، وما يصاحب ذلك من الارتفاع المتواصل في تكاليف التسليح.

المطلب الثاني: فائض وعجز الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة "1990–2018":

من خلال بيانات الجدول رقم(6) يلاحظأن الموازنة العامة قد سجلت رصيداً متقلباً بين الفيضان والعجز خلال فترة التسعينيات، فقد حقق رصيد الموازنة العامة في سنة 1990م و سنة 1991م وسنة 1992م فوائض مستمرة بمقدار 0.301 مليون دينار و0.826 مليون دينارو0.011مليون دينار على التوالي، ويرجع هذا الارتفاعإلى التحسن في الإيرادات العامة بالأخص الإيرادات النفطية، وفي سنة 1993م وسنة 1994م سجل رصيد الموازنة العامة عجزاً مقارنة بالسنوات التي قبلها من 0.589– مليون دينار إلى 0.291– مليون دينار على التوالي، وفي سنة 1995م وسنة 1996م رجع رصيد الموازنة العامة للارتفاع محقق فائضاً قدره 0.443مليون دينار و 1.508 مليون دينار على التوالي، ثم رجع إلى الانخفاض رصيد وسجل عجزاً في سنة 1997م وسنة 1998م وارتفع في سنة 1999م وحقق فائضاً، ويرجع هذا التقلب في رصيد الموازنة العامة إلى التقلبات التي تشهدها أسعار النفط العالمية، والكميات المنتجة والمصدرة من النفط الخام المحلية، المؤثرة علي الإيرادات النفطية التي تمثل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة.

وقد حققت الموازنة العامة في رصيدها فوائض مستمرة خلال الفترة من سنة 2000مإلى سنة 2008م، من 2.76 مليون دينار إلى 29.363 مليون دينار، يعود هذا التحسن والارتفاع في رصيد الموازنة العامة إلى زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة بسبب انتعاش الإيرادات النفطية في تلك الفترة، وفي سنة 2009م رجع وانخفض رصيد الموازنة العامة ليسجل عجزاً حاداً فجأة وقدره 4.161- مليون ديناراً، بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية التي أثرت على الإيرادات النفطية في الدولة، وسرعان ما رجع رصيد الموازنة العامة وتعافى ليحقق فائضاً وقدره 10.952 مليون دينار، بسبب التحسن في الإيرادات النفطية.

وفي السنوات الأخيرة من الدراسة سجل رصيد الموازنة العامة عجزاً مستمراً وملحوظاً وبمعدلات مرتفعة جداً كان أكبرها في سنة 2015م فقد بلغ العجز 31.101- مليون دينار، ويرجع ذلكالانخفاض في الإيرادات العامة وبالأخص الانخفاض في الإيرادات النفطية إلى الظروف السياسية والأمنية التي تمر بها الدولة وما نتج عنها من انخفاض في الإنتاج النفطي بسبب إغلاق الموانى النفطية سنة 2014م، وبالتالي انخفضت الكميات المصدرة من النفط الخام، وكذلك انخفضت أسعار النفط العالمية، وكذلك الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام بالأخص في بند الرواتب والأجور"النفقات الجارية"،باستثناء سنة 2012م فقد حقق رصيد الموازنة فائضاً بلغ 28.736 مليون دينار، ويرجع ذلكإلى الارتفاع الملحوظ في الإيرادات العامة عن النفقات العامة، بالأخص ارتفاعالإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية في هذه السنة.

الجدول رقم (7) يوضح فائض وعجز الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (1990– 2018م) مليون دينار ليبي

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	عجز و فائض الموازنة
1990	2.985	2.684	0.301
1991	3.524	2.698	0.826
1992	2.686	2.675	0.011
1993	2.494	3.083	−0.589
1994	2.188	3.109	−0.290
1995	3.673	3.230	0.443
1996	5.604	4.096	1.508
1997	4.635	4.937	−0.302
1998	4.408	4.749	−0.341
1999	5.622	4.642	0.98
2000	8.175	5.415	276
2001	7.891	7.877	0.014
2002	12.850	10.973	1.877
2003	16.614	14.475	2.139
2004	23.272	18.245	5.027
2005	37.413	17.994	19.419
2006	45.457	22.493	22.964
2007	53091	28.727	24.364
2008	72.897	43.534	29.363
2009	41.786	45.947	−4.161
2010	61.504	50.552	10.952
2011	16.614	23.366	−6.752
2012	74.714	45.978	28.736
2013	54.762	58.133	−3.371
2014	21.395	44.178	−22.783
2015	12.163	43.264	−31.101
2016	8.05	32.65	−24.6
2017	26.002	38.36	−12.358
2018	31.791	49.42	−17.629

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3) والجدول رقم (4)

الشكل (9) فائض وعجز الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (1990–2018) مليون دينار ليبي

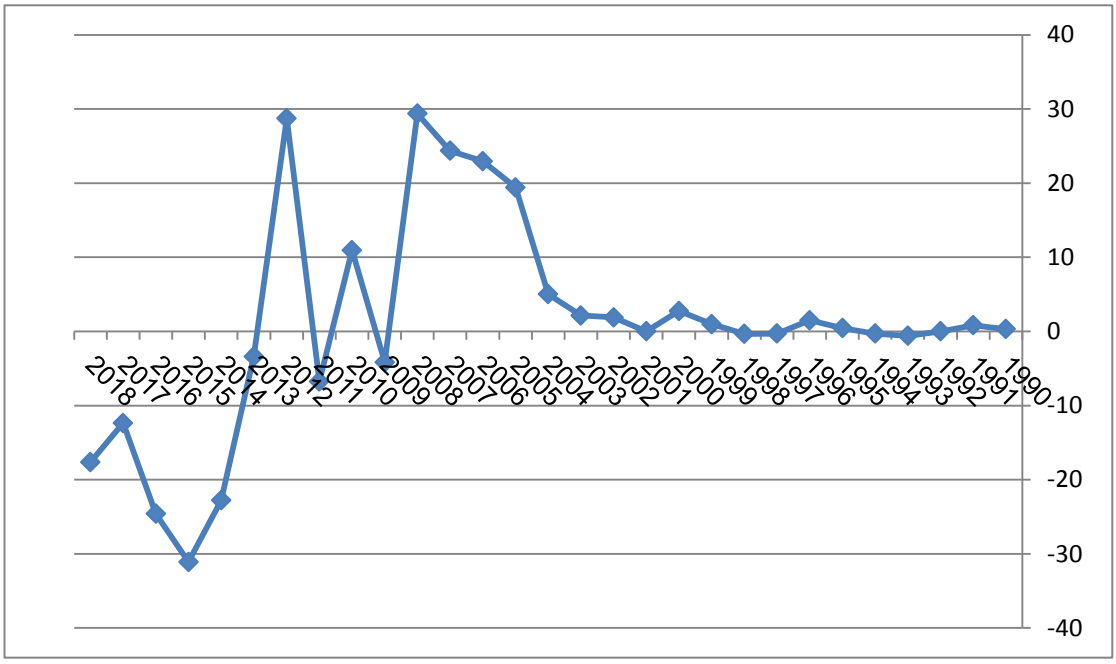

3– أليات معالجة العجز في الموازنة العامة:

تتضمن الآليات المستخدمة لمعالجة العجز في الموازنة العامة ترشيد الإنفاق العام وتنمية وتعزيز الإيرادات العامة للدولة.

أ– **ترشيد الإنفاق العام:**

يمكن توضيح بعض النقاط التي تساهم في ترشيد الإنفاق العام وهي:(محمد دوح، 2006م، ص44)

1– استخدام الأساليب المتطورة الخاصة بميزانيات البرامج والأداء عند إعداد ميزانية الإنفاق العام، وتعزيز الشفافية وتفعيلها من خلال إتاحة المعلومات الكافية حول الموازنة العامة للرأي العام، بما يضمن تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق.

2– مراجعة سياسة الدعم المعممة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتوجيه هذه السياسة لمستحقيها الحقيقين، بالإضافة إلى اعتماد سياسة دعم تتناسب مع الدخل، وكذلك سياسة تسعيرية تتناسب مع كلفة إنتاج السلع والخدمات، مع مراعاة ذوي الدخول المحدودة في التغطية الاجتماعية.

3– التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري على المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي.

4- زيادة المخصصات المالية المواجهة لتطوير التعليم وتنمية البحث العلمي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنهوض بأي اقتصاد.

5- تخفيض عدد العاملين في الجهاز الإداري الحكومي للحد من زيادة الإنفاق العمومي على بند الرواتب والأجور الذي يستحوذ على النسبة الأكبر من موازنة التسيير.

6- الحد من التوسع في التعاقد مع الشركات الأجنبية فيما يخص عمليات إنجاز الأشغال والدراسات، خاصة بالنسبة إلى المشاريع والخبرات التي يمكن للمتعامل الوطني القيام بها.

7- تفعيل الرقابة على المال العام ومكافحة الفساد المالي، حيث لا يختلف اثنان على اعتبار الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار لا تميز بين الدولة المتقدمة والدولة المتخلفة.

ب- تنمية وتعزيز الإيرادات العامة:

إن تنمية وتعزيز الإيرادات العامة في الموازنة العامة يعتمد على مجموعة من الإجراءات والسياسات التي يمكن إيجازها فيما يلي:(شباب سهام، 2019، ص242، 241)

1- تنويع مصادر الإيرادات العامة لمواجهة التقلبات غير المتوقعة في واحد من تلك المصادر (تقلبات أسعار النفط) بالتركيز على تفعيل القطاعات التي من شأنها خلق نمو مستقر، كإصلاح القطاع الزراعي والرفع من مساهمته في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية من خلال ترقية الصادرات باعتبارها مصدراً أساسياً لجلب العملة الصعبة لتغطية الاستيراد وتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما يساهم في تخفيض الواردات الغذائية مما يقلص من الفجوة الغذائية والتبعية للخارج و حجم عجز الميزان التجاري، ومما يجب تفعيله دور القطاع السياحي باعتباره أحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

2- تحسين وتطوير فعالية النظام الضريبي، وتفعيل الرقابة الجبائية لمكافحة كافة أشكال الغش والتهرب الضريبي، لتحفيز النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

3- تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فالعمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص يُعد من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي، مما يؤدي إلى ارتفاع العائد التنموي.

4- العمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعد من العناصر الأساسية المساهمة في التنويع الاقتصادي، وخلق طاقة إنتاجية وتوسيعها.

5- صياغة وتنفيذ إستراتيجية محددة بدقة زمنية تقوم علي إحلال الواردات، حيث يمكن اعتبار سياسة إحلال الواردات أحد المفاتيح المهمة في تحديد معالم اقتصاد وطني إيجابي يكون قادراً على مواجهة المخاطر الاقتصادية بكل ثقة.

الفصل الرابـــع

النموذج القياسي لقياس أثر سعر النفط والإيرادات النفطية على رصيد الموازنة العامة في ليبيا

المبحث الأول: الدراسات السابقة لموضوع البحث ومتغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للربط بين سعر النفط والإيرادات النفطية من جهة ورصيد الموازنة العامة.

المبحث الثالث: نتائج التقدير للنموذج المقترح باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) للفترة (1990–2018م).

الفصل الرابـــع
النموذج القياسي لقياس أثر سعر النفط والإيرادات النفطية على رصيد الموازنة العامة في ليبيا

في هذا الفصل سنحاول قياس أثر تقلبات سعر النفط والإيرادات النفطية على الموازنة العامة في ليبيا لنتمكن وفقا للنتائج التطبيقية المتحصل عليها من تقديم قراءة وتحليل ومقترحات في شكل استراتيجيات وطنية لمعالجة الاختلال القائم في الاقتصاد الليبي وخصوصاً التقلبات في رصيد الميزانية العامة.

ولتحقيق ذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسة، يتضمن المبحث الأول الدراسات السابقة لموضوع البحث ومتغيرات الدراسة، في حين يتضمن المبحث الثاني الإطار النظري للربط بين رصيد الميزانية العامة وكل من سعر النفط والإيرادات النفطية. أما المبحث الثالث فسيتناول نتائج التقدير للنموذج المقترح باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) للفترة (1990–2018م).

المبحث الأول

الدراسات السابقة لموضوع البحث ومتغيرات الدراسة

المطلب الأول: الدراسات السابقة للموضوع:

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة نذكر أهمها:

1- دراسة آمال أحمد ناجي أبوعبودة،بعنوان أثر تقلبات العائدات النفطية على هيكل الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2002م، رسالة ماجستير في الاقتصاد – أكاديمية الدراسات العليا – طرابلس 2002-2003م.

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح التطور الاقتصادي في هيكل الاقتصاد الليبي ومكوناته خلال الفترة 1970 -2002م، وقياس الآثار الاقتصادية لتذبذب عائدات النفط على الاقتصاد الليبي باستخدم المؤشرات الاقتصادية، وكذلك تقدير مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نماذج النظرية الاقتصادية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة وهي:

- سوء التخطيط وعدم قدرةليبيا على رسم الخطط والسياسات الاقتصادية الحكيمة.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات استثمارية تعتمد على تحقيق استثمار كفء، وضرورة اشتراك القطاع الخاص في العملية التنموية، وتنشيط القطاع الزراعي والصناعي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، وإعادة النظر في السياسة النقدية الخاصة بسعر الصرف وتحديده.

2- دراسة السعيدرويجع، بعنوان التطور ا لتاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2009م، رسالة ماجستير – جامعة قاصدي مرباح – الجزائر -2013م.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التغير في أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية " الميزان التجاري، الناتج المحلي الاجمالي، الميزانية العامة للدولة "، والوقوف على العلاقة التي تربط الاقتصاد الوطني الجزائريبارتفاع وانخفاض أسعار البترول، والوقوف أيضاً على مشكلةارتباط ا لاقتصاد الجزائري بهيكل تصدري وحيد يجعل الاقتصاد الوطني رهيناً للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق البترولية العالمية.

3- دراسةد.سهامحسين البصام، بعنوان مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية – دراسة تحليلية، بحث مقدم ضمن المعهد الطبي التقني المنصور – منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون _ العراق _2013 م.

ألقت هذه الدراسة الضوء على مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط المتكررة في إعداد الموازنة العامة، ووضحت مدىانعكاس انخفاض أسعار النفط على جميع السياسات الاقتصادية وعلى عملية إعادة إعمار العراق وتنفيذ الخطط التنموية فيه، كما وضحتأهمية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية لمواجهة مخاطر وإشكالياتانخفاض أسعار النفط، ومن خلال الدراسةتم التوصل إلى استنتاجات عديدة كان من أهمها أن تقلبات أسعار النفط خلال المدة "1921–2012م" أربكت كثيراً الموازنات العامة في العراق، وأفرزت تداعيات خطيرة شكلت تحديات حقيقية أمام الموازنة تمثلت في شكل فائض أو عجز فيالموازنة، كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات كان من أهمها ضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية في تمويل موارد الميزانية العامة في العراق وخاصة الضرائب، بالإضافة إلى تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية.

4- دراسة وحيد سالم برباش، بعنوان تحليل العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة1984- 2008م" رسالة ماجستير في الاقتصاد – الأكاديمية الليبية – طرابلس.

تهدف هذه الدراسة إلىتحقيق الأهداف التالية:

- عرض وشرح تطورات حجم وهيكل إيرادات ونفقات الموازنة العامة للدولة الليبية وحجم وهيكل ميزان المدفوعات الليبي خلال فترة الدراسة.
- دراسة وتحليل اختلالات الموازنة العامة وميزان المدفوعات في ليبيا خلال فترة الدراسة.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر أهمها:

- تزايد معدل النمو السنوي للإيرادات العامة الليبيةخلال فترة الدراسة.
- تدني نسبة الإيرادات غير النفطية من مجمل الإيرادات العامة الليبية في السنوات الأخيرة من الدراسة.

5- دراسة شباب سيهام، بعنوان" تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة " دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة "1980-2016م" أطروحة دكتواره – جامعة أبي بكر بلقايد – الجزائر – 2018-2019م.

تهدف هذه الدراسة إلى إدراك وفهم آليات تسعير النفط في السوق العالمية، وكذلك محاولة التعرف على أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط في السوق العالمية وإبراز المكانة الاستراتيجية التي يحتلها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري، وكذلك تحليل تطور هيكل الموازنة العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط ومدى نسبة مساهمة تقلبات أسعار النفط في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى رصيد الموازنة العامة في الجزائر واقتراح بعض السبل الكفيلة بمواجهة التأثيرات غير المرغوب فيها لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة.

و توصلت الدراسة إلى نتائج وتوصيات عديدة نذكر أهمها:

- الإدارة الجيدة للثروة النفطية تسمح باستغلال تلك الثروة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والخروج من تبعية القطاع الواحد.
- إتباع سياسة رشيدة في الإنفاق العمومي مبنية على إدراج سياسة الأولويات في الأجندة الحكومية وكذلك العمل على التسيير الشفاف لصندوق ضبط الموارد.
- بذل المزيد من الجهد لتحسين الخدمات الجبائية لتحسين إدارة تحصيل الضرائب بقصد رفع الجباية العادية في إجمالي إيرادات الموازنة العامة.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها أحد المداخل الرئيسة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة:

أولاً- رصيد الموازنة العامة:

نرمز له بالرمز (DFC)وهو متغير تابع، ويقصد برصيد الموازنة العامة مقابلة طرفي الموازنة (النفقات العامة والإيرادات العامة)، حيث تكون الموازنة العامة في حالة فائض عندما تزيد الإيرادات العامة على النفقات العامة، ويحدث عجز عندما تزيد النفقات العامة على الإيرادات العامة، وتكون الموازنة العامة متوازنة عندما تتساوي النفقات العامة مع الإيرادات، ويتم حساب رصيد الموازنة العامة وفقاً للعلاقة التالية:

DFC = GR - GX

حيث إن:

GR تعبر عن إجمالي الإيرادات العامة للدولة.

GX تعبر عن إجمالي النفقات العامة للدولة.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (10) أن رصيد الموازنة العامة في فترة التسعينيات كان متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض إلا أن حالة الارتفاع كانت هي الغالبة، وفي فترة الألفينات حقق رصيد الموازنة العامة فوائض مستمرة حيث كان الفائض الأكبر الذي حققه رصيد الموازنة في عام 2008م، ويرجع ذلك إلى زيادة الإيرادات النفطية الناتجة عن زيادة في أسعار النفط العالمية وأيضاً زيادة الكميات المنتجة المحلية من النفط الخام، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة، وبعد ذلك انخفض رصيد الموازنة العامة في السنوات الأخيرة من الدراسة، وحقق عجزاً مستمراً في تلك السنوات، حيث كان أكبره في عام 2013م، ويرجع ذلك الانخفاض إلى تردي الأوضاع الأمنية والسياسية في الدولة الأمر الذي أدى بدوره إلى تدهور قطاع النفط وانخفاض الإيرادات العامة وتحديد الإيرادات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيس للدخل وكذلك الزيادة في النفقات العامة .

الشكل (10)رصيد الموازنة العامة

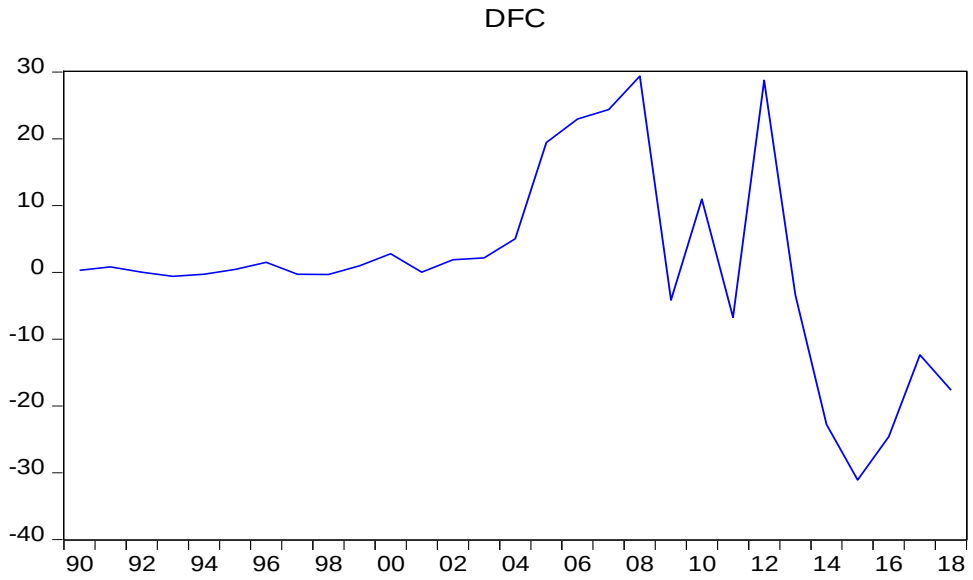

ثانياً– سعر النفط الخام:

نرمز له برمز(PP)، وهو متغير مستقل يعبر عن المتوسط السنوي لسعر النفط الخام بالدولار.

و يلاحظ من خلال الشكل رقم (11) أن سعر النفط في فترة التسعينيات شهد تذبذبات طفيفة بين الارتفاع والانخفاض، وبعد ذلك أخذ سعر النفط الخام في الارتفاع المستمر على التوالي في فترة الألفينات إلى نهاية 2008م فوق مستوى 50 دولار، ويرجع ذلك إلى العوامل الخارجية في سوق النفط العالمية " الطلب والعرض"، و الحروب والأزمات التي شهدها العالم في تلك الفترة، وفي عام 2009م انخفض سعر النفط الخام بسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2008م المعروفة " بأزمة الرهن العقاري" والتي أدت إلى الركود الاقتصادي لمعظم الاقتصاديات العالمية، بعد ذلك ارتفع سعر النفط الخام من عام 2010م إلى نهاية 2013م فوق مستوى100دولارللبرميل، وفي السنوات الأخيرة من الدراسة بدأ سعر النفط الخام في الانخفاض الحاد، ويرجع ذلك إلى انخفاض الطلب ودخول حقول ومصادر جديدة لأنتاج النفط في السوق العالمية.

شكل (11) يوضح سعر النفط الخام

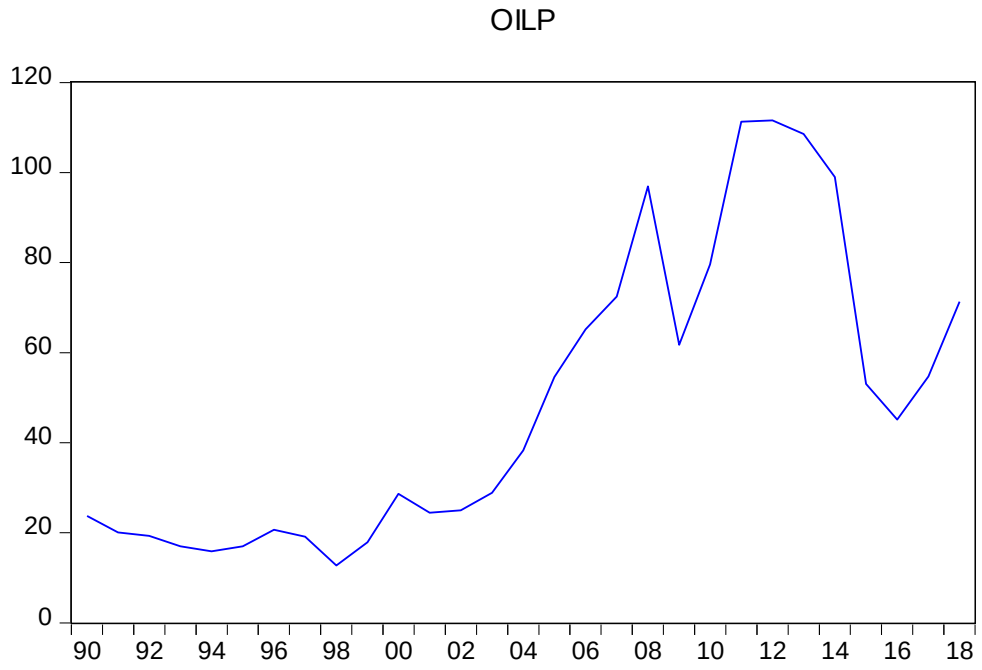

ثالثاً– إنتاج النفط الخام:

نرمز له برمز (PCO)، وهو متغير مستقل يعبر عن الكميات المنتجة من النفط الخام في ليبيا خلال الفترة "1990–2018م"

ويلاحظ من الشكل رقم (12) أن إنتاج النفط الخام في ليبيا شهد تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض الطفيف من فترة التسعينيات إلى بداية الإلفينات، وفي عام 2003م الي نهاية

2010م بدأ إنتاج النفط الخام في الارتفاع المستمر على التوالي وبشكل ملحوظ وسجل أعلىقيمة له في عام 2008م، ويرجع ذلك إلى انفتاح ليبيا على العالم الخارجي بعد ما كانت تعاني من فترة حصار وفرض عقوبات دولية عليها من قبل الولايات المتحدة ومجلس الأمن، وتعافى الاقتصاد الليبي وخاصة قطاع النفط بدخول شركات جديدة متخصصة في التنقيب عن النفط الخام وإنتاجه.

وفي عام 2011م ومع بداية ثورة 17 فبراير بدأ إنتاج النفط الخام في الانخفاض والتدهور الشديد إلى نهاية 2018م، وذلك بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في الدولة الأمر الذي أدى إلى تدهور قطاع النفط وإغلاق الموانئ النفطية.

شكل (12) إنتاج النفط الخام

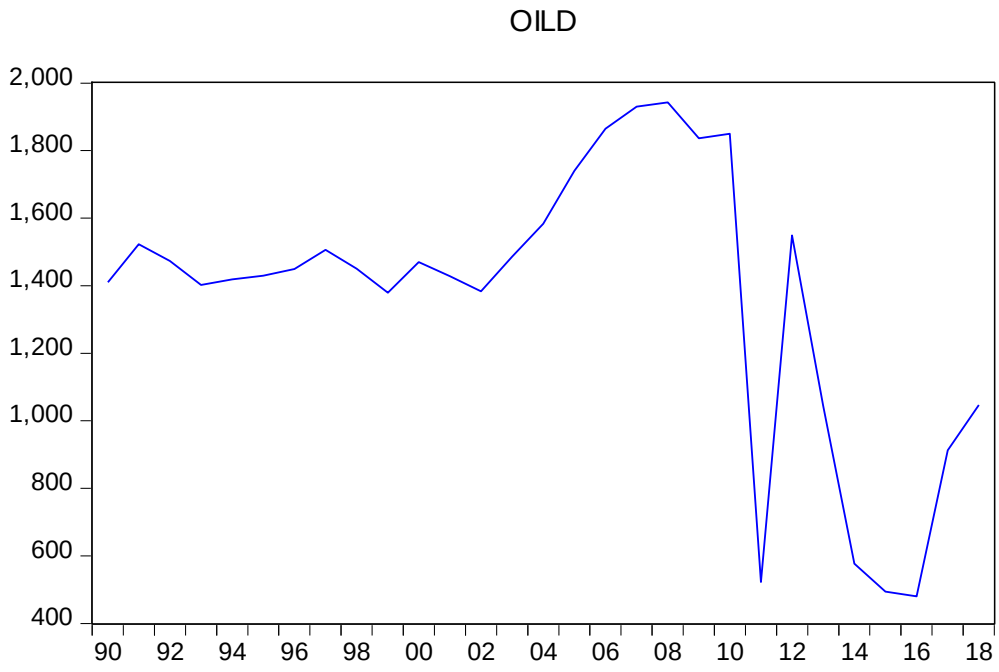

رابعاً– الإيرادات النفطية:

نرمز لهذا المتغير بالرمز (OR)، وهو متغير مستقل يعبر عن الإيرادات من المنتجات النفطية في ليبيا خلال الفترة "1990–2018".

حيث يلاحظ من الشكل رقم (13) أن الإيرادات النفطية في ليبيا في فترة التسعينيات شهدت تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض، وفي بداية الإلفينات إلى نهاية 2008م اتسمت الإيرادات النفطية بالارتفاع المستمر على التوالي، ويرجع ذلك الارتفاع إلى تعافي الاقتصاد

الليبي بعد انتهاء فترة الحصار المفروضة عليه ورفع العقوبات الدولية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تحسن قطاع النفط من حيث الإنتاج والتصدير وكذلك ارتفاع أسعار النفط العالمية.

إلا أن هذا الوضع لم يستمر ورجعت الإيرادات النفطية تنخفض وترتفع في عام 2009م إلى عام 2012م عقب انتفاضة السابع عشر من فبراير، وبعد ذلك بدأت بالانخفاض الحاد إلى نهاية 2016م بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في الدولة وإغلاق موانئ النفط في منطقة الهلال النفطي، وفي 2017 و2018م بدأت الإيرادات النفطية بالتعافي والانتعاش ولكن بمعدلات طفيفة.

شكل (13) يوضح الإيرادات النفطية

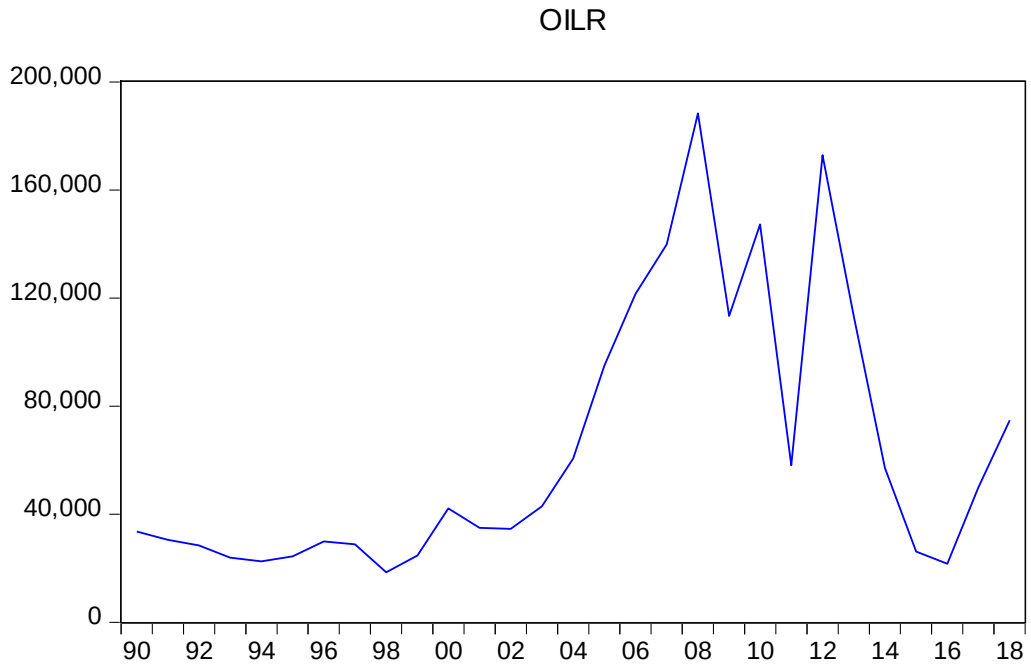

خامساً– رصيد الميزان التجاري:

نرمز له بالرمز (CAB) وهو متغير مستقل يعبر عن قيم رصيد الميزان التجاري بالدولار، حيث يعتبر رصيد الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة، وهو يمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات، ويحقق الميزان التجاري فائضاً عندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات، وعندما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات فإن الميزان التجاري يسجل عجزاً، وفي حالة تساوي الإيرادات مع الصادرات يكون الميزان التجاري في حالة توازن، ويتم حساب رصيد الميزان التجاري وفقا للعلاقة التالية:

$$CAB = EX - IM$$

حيث إن:

EX إجمالي الصادرات من السلع.

IM إجمالي الواردات من السلع.

حيث يلاحظ من الشكل رقم (14) أن رصيد الميزان التجاري في فترة التسعينيات كان بين الارتفاع والانخفاض الطفيف،فلم يكن هنالك تغير ملحوظ سواء في الارتفاع أو الانخفاض، ويرجع ذلك إلى أن ليبيا في تلك الفترة لم تكن منفتحة على العالم الخارجي والتجارة الخارجية بسبب الحصار والعقوبات الدولية التي فرضت عليها، وفي بداية الألفينات تم رفع العقوبات الدولية وانتهت فترة الحصار المفروضة وبدأ الاقتصاد الليبي في التعافي والانتعاش بسبب الانفتاح على العالم الخارجي والتجارة الخارجية الأمر الذي أدى إلى زيادة رصيد الميزان التجاري، وفي عام 2008م كانت أعلى قيمة لرصيد الميزان التجاري، ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في قيمة الصادرات، حيث كان لتعديل سعر صرف الدينار الليبي وزيادة الكمية المصدرة من النفط الخام و ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية أثر ملموس على زيادة قيمة رصيد الميزان التجاري وبالتحديد قيمة الصادرات النفطية في تلك الفترة، وفي عام 2009 انخفض رصيد الميزان التجاري بسبب انخفاض قيمة الصادرات وبتحديد قيمة الصادرات النفطية، وبدأ رصيد الميزان التجاري في الارتفاع من 2010 إلى نهاية 2013م، وفي عامي 2014و2015م سجل رصيد الميزان التجاري عجزاً مستمراً وذلك بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية وقيمة الصادرات السلعية، وفي العامين الأخيرين من الدراسة بدأ رصيد الميزان التجاري بالتعافي والارتفاع بشكل تدريجيً.

شكل (14) يوضح رصيد الميزان التجاري

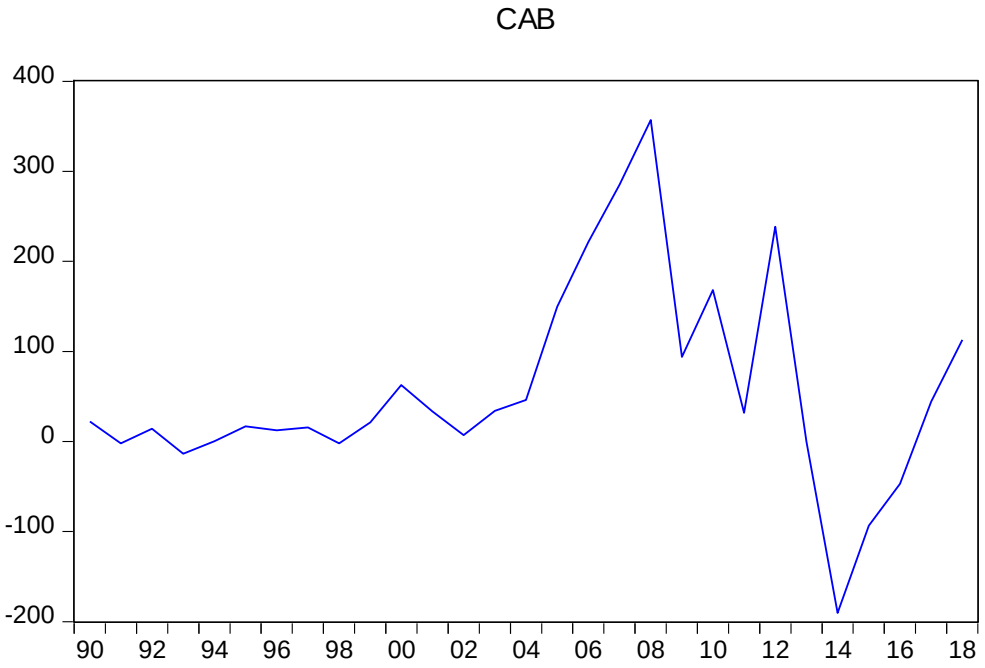

سادساً– سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الامريكي:

نرمز له بالرمز (EXCH) وهو متغير مستقل يعبر عن سعر صرف الدينار الليبي مقابل واحد دولار أمريكي، ويعرف سعر الصرفبأنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

ويلاحظ من الشكل رقم (15) أن سعر الصرف في فترة التسعينيات كان على مستوى مرتفع تدريجياً إلا أنه لا يتجاوز حاجز 0.5 دولار، وفي بداية عام 2003م تم تعديل سعر الصرف من قبل مصرف ليبيا المركزي بهدف تحسين القوة الشرائية للعملة المحلية ومكافحة التضخم والقضاء على السوق الموازية للنقد الأجنبي ومنذ ذلك العام إلى غاية 2018م كان سعر الصرف بين مستوى الارتفاع والانخفاض الطفيف، أي مابين حاجز 1.2 دولار و لا يتخطى حاجز 1.4 دولار.

شكل (15) سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي

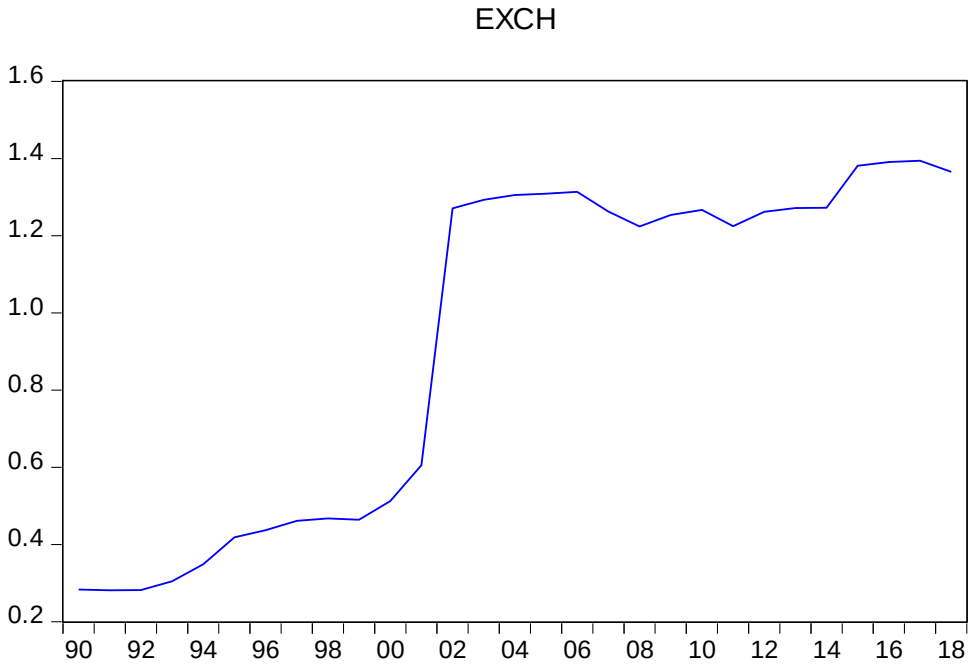
EXCH
1.6
1.4
1.2
1.0
0.8
0.6
0.4
0.2
90
92
94
96
98
00
02
04
06
08
10
12
14
16
18

المبحث الثاني

الإطار النظري للربط بين سعر النفط والإيرادات النفطية من جهة ورصيد الموازنة العامة

من خلال ما تم عرضه من مباحث ودراسات سابقة يكمن بناء فكرة نظرية تفيد بتواجد علاقة وثيقة بين تقلبات أسعار وإيرادات النفط وبين والميزانية العامة للدولة، فالإيرادات النفطية تشكل حوالي 75% من الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم بحوالي 95% من إجمالي الإيرادات العامة والصادرات الليبية.

ولتحقيق هدف الدراسة، يمكن الاعتماد على النموذج القياسي التالي لدالة رصيد الميزانية العامة التي توضح التأثير المباشر لأسعار النفط والإيرادات النفطية على وضع الميزانية العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1990 الى 2018، يكون فيها رصيد الميزانية بتمثل في بالفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة متغيراً تابعاً، وكل من سعر النفط والإنتاج النفطي والإيرادات النفطية ورصيد الميزان التجاري وسعر الصرف متغيرات مستقلة تفسيرية، كما يلي:

$$DFC_t = c_0 + c_1 OILP_t + c_2 OILD_t + c_3 OILR_t + c_4 CAB_t + c_5 EXCH_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث إن:

DFC_t: تشير إلىرصيد الموازنة العامةأي الفجوة أو الفرق بين الإيرادات والنفقات العامة، وهو متغير يستخدم لقياس الفائض أو العجز في الموازنة العامة، ويلاحظ أن أغلب البلدان النامية النفطية تعاني من تقلبات في وضع ميزانياتها العامة، نتيجة لتضخم معدلات الإنفاق العام مع الأخذ في الاعتبار انحراف هيكل تلك النفقاتمع تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية بصفة خاصة والتقلبات في أسعار وإنتاج أهم مواردها الطبيعية وهو النفط. (الدباش، ميسون، 2018، ص553–555)

$OILP_t$: متغير يشير إلى سعر النفط، حيث تشير معظم الدراسات العملية على أن تأثيرات أسعارالنفط لاتقتصر على الإيرادات العامة وإنما تصل إلى النفقات العامة في البلدان النفطية، فقد شهدت كثير من البلدان النفطية تضخمات واضحة في الإنفاق العام نتيجة لارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى اعتماد الموازنة العامة في تلك البلدان علىسعرمرجحللنفط، في غياب إجراءاتصريحةحولكيفيةإنفاقالإيراداتالإضافيةأومايذاكانسيتمإنفاقتلكالإيرادات بالصورة الصحيحة،

لأنّاس ــــــــــــــــــــــــــتخدام تلــــــــــــــــــــــــــك

الإيراداتالإضافيةفيتغطيةمستحقاتدائمةقديصعبأويستحيلالتراجععنهافيحالةاتّجاهأســـعار الـــنفط للانخفاض، وهي الحالة التي تعيشها الدولالنفطية، مما يتسبب في وجود وضعاقتصاديهشيؤدي في كثير من الأحيان إلىظهورعجزهيكلي بالموازنةالعامة، ويتوقع وفقاً للدراسات السابقة والمنطق الاقتصادي أن يرتبط متغير أسعار النفط بعلاقة طردية برصيد الموازنة العامة، من خلال علاقة أسعار النفط بالإيرادات النفطية،ففي حالة ارتفاع أسعار النفط فإن ذلك سينعكس في شكل فائض في رصيد الميزانية وفي حالة انخفاض أسعار النفط فإن ذك سينعكس في شكل عجز في الموازنة العامة، وبالتالي نتوقع ان تكون قيمة معلمة المتغير $(c_1 > 0)$.

$OILD_t$: متغير يشير إلى إنتاج النفط، وفقاً للمنطق الاقتصادي، فانه يتوقع أن لإنتاج النفط دوراً مهماً في التأثير على رصيد الميزانية العامة، فارتفاع الإنتاج أو زيادة الحصة الإنتاجية للدولة من إنتاج النفط يزيد من حجم الصادرات و يحقق فائضاً بالميزان التجاري ومن ثم يرفع من حجم الفوائض المالية للدولة في شكل أرصدة نقدية قابلة لتُصرف في مصارف خارج البلد أو داخله، و يوسع في الانفاق العام، وتزيد القدرة على تمويل الميزانية العامة، وفي المقابل فإن مضروب أسعار النفط في إنتاجه يمثل الإيرادات النفطية التي تسهم بشكل مباشر في كبح جماح العجز في رصيد الميزانية العامة، وبالتالي نتوقع أن تكون قيمة معلمة المتغير $(c_2 > 0)$.

$OILR_t$: متغير يشير إلى الإيرادات النفطية(وهو عبارة عن سعر النفط $(OILP_t)$ مضروب في كمية النفط المنتجة $(OILD_t)$، التي تمول حوالي 95% من الموازنة العامة، وارتباط الإيرادات النفطية الليبية ليس فقط بسعر النفط وإنما بالإنتاج النفطي في ليبيا الذي تعرض لتقلبات كثيرة وانخفاضات حادة خصوصاً بعد الانتفاضة الليبية في 2011م، مما أثر بشكل مباشر في تمويل الميزانية العامة، ويتوقع أنه في حالة ارتفاع الإيرادات النفطية فإن رصيد الميزانية العامة سيحقق فائضاً وفي حالة انخفاضها سينعكس ذلك في شكل عجز في الموازنة العامة، وبالتالي ترتبط الإيرادات النفطية بعلاقة طردية بوضع الميزانية العامة، و نتوقع أن تكون قيمة معلمة المتغير $(c_3 > 0)$.

CAB_t: متغير يشير إلى رصيد الميزان التجاري، وهو الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات سنوياً، ويتوقع وفقاً للدراسات السابقة والمنطق الاقتصادي أن متغير

رصيدالميزان التجاري يرتبط بعلاقة طردية برصيد الموازنة العامة، حيث إن الفائض في الميزان التجاري يمكن الدولة من تمويل نفقاتها ويرفع من احتياطاتها من النقد الأجنبي الذي يمكن الدولة من زيادة القدرة على الإصدار النقدي، ويغطي نفقاتها العامة، مما يدفع الى تحقيق التوازن أو الضغط على العجز في الميزانية العامة، وبالتالي نتوقع أن تكون قيمة معلمة المتغير $(c_4 > 0)$.

$EXCH_t$: متغير يشير الى سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، ويتوقع أن لسعر الصرف تأثيراً موجباً على رصيد الميزانية العامة، فارتفاع سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، أي انخفاض قيمة الدينار الليبي، يعمل على تضخيم حجم الإيرادات النفطية مقومة بالدينار الليبي، وبالتالي يرتفعحجم الإيرادات العامة ويضغط على حجم العجز في الميزانية العامة وهو ما يتوافق مع المنطق الاقتصادي، لذا نتوقع أن تكون قيمة معلمة المتغير $(c_5 > 0)$.

ε_t: تشير إلى المتغير العشوائي، الذي يفترض أن له توزيعاً طبيعياً بمتوسط مستقل يساوي الصفر وتبايناً ثابتاً.

t: تشير إلى الزمن.

المبحث الثالث

نتائج التقدير للنموذج المقترح باستخدام طريقة المربعات الصغرى

(OLS) للفترة (1990-2018)

يوضح الجدول (9) الملخص الإحصائي للمتغيرات المستخدمة في التقدير، بينما يعرض الجدول (2) مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة ومتغير رصيد الميزانية العامة (DFC) كمتغير تابع.

تعرض مصفوفة الارتباط الموضحة بالجدول (2) توقعات العلاقة المبدئية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المستخدمة في التقدير، فتشير مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة.

ويشير الجدول (10) إلى أن علاقة الارتباط الموجبة بين رصيد الميزانية (DFC) وكل من سعر النفط (OILP) وإنتاج النفط (OILD) تصل إلى حوالي 46% و84% على التوالي، وبمستوى معنوية يصل إلى 5% و1% على التوالي، أما متغير الإيرادات النفطية (OILR) فتصل نسبة ارتباطه بمتغير رصيد الميزانية (DFC) إلى حوالي 65%، وبمستوى معنوية 1%.

ومن الجدول(10) يمكن أيضاً ملاحظة وجود علاقة ارتباط موجبة بين رصيد الميزانية (DFC) وكل من رصيد الميزان التجاري (CAB) وسعر صرفالدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي (EXCH) تصل إلى حوالي 83% و05% على التوالي، وبمستوى معنوية يصل إلى1% لكلا المتغيرين التفسيريين.

والملاحظ من الجدول(9) أن إنتاج النفط ورصيد الميزان التجاري والإيرادات النفطية الدور الأكبر في الحد من التقلبات أو الضغط على رصيد الميزان التجاري بالمقارنة بالدور الهام أيضاً لأسعار النفط الذي يعتبر متغيراً خارجياً يتحدد في السوق العالمية، وفقاً لتحليل مصفوفة الارتباط، أما سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي فعلى الرغم من أهميته إلا أن دوره أقل أهمية من المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج وفقاً لنتائج مصفوفة الارتباط.

جدول (8) نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المستخدمة في التقدير (1990–2018)

	descriptive statistics					
	DFC	OILP	OILD	OILR	CAB	EXCH
Mean	0.945034	48.74724	1364.919	64114.37	5652.813	0.928276
Median	0.301000	38.26000	1449.847	42130.98	2201.095	1.253534
Maximum	29.36300	111.5700	1942.833	188338.3	35701.70	1.393820
Minimum	-31.10100	12.76000	479.6858	18504.27	-19033.30	0.280728
Std. Dev.	14.58367	32.85731	421.5540	49868.36	11254.61	0.453978
Skewness	0.034399	0.689395	-0.872938	1.146413	0.786074	-0.386610
Kurtosis	3.159479	2.125776	2.983593	3.055599	4.008391	1.265085
Jarque-Bera	0.036451	3.220603	3.683425	6.356010	4.215275	4.359423
Probability	0.981939	0.199827	0.158546	0.041669	0.121525	0.113074
Sum	27.40600	1413.670	39582.66	1859317.	163931.6	26.92000
Sum Sq. Dev.	5955.133	30228.89	4975818.	6.96E+10	3.55E+09	5.770682
Observations	29	29	29	29	29	29

جدول(9) نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستخدمة في التقدير (1990–2018)

Covariance Analysis: Ordinary	Correlation Matrix					
	Sample: 1990 2018			Included observations: 29		
	DFC	OILP	OILD	OILR	CAB	EXCH
DFC	1.000000					
OILP	0.458065	1.000000				
t-Statistic	2.677609	-----				
Probability	0.0125	-----				
OILD	0.841250	-0.181080	1.000000			
t-Statistic	8.085268	-0.956736	-----			
Probability	0.0000	0.3472	-----			
OILR	0.649337	0.766552	0.150779	1.000000		
t-Statistic	4.436627	6.202483	0.792530	-----		
Probability	0.0001	0.0000	0.4350	-----		
CAB	0.834899	0.377374	0.695098	0.818566	1.000000	
t-Statistic	7.881985	2.117457	5.024009	7.404777	-----	
Probability	0.0000	0.0436	0.0000	0.0000	-----	
EXCH	0.047061	0.717747	-0.202195	0.562139	0.286933	1.000000
t-Statistic	9.542176	5.356172	-1.072793	3.531809	1.556391	-----
Probability	0.0000	0.0000	0.2929	0.0015	0.1313	-----

أما الجدول(9) فيعرض نتائج تقدير النموذج القياسي لدالة رصيد الميزانية وعلاقتها بمتغير سعر النفط والإيرادات النفطية وبقية المتغيرات المستقلة المستخدمة في القياس، بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للفترة من 1990 الى 2018م.

قبل مناقشة نتائج القياس يجب التأكد من أن طريقة المربعات الصغرى ملائمة لتقدير النموذج من خلال اختبارات الكشف عن تحقق شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية بالنسبة إلى سلسلة البواقي.

ففي الصفوف الأخيرة من الجدول(10) نلاحظ أن سلسلة البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً كما يشير لذلك اختبار (Normality test for Jarque-Bera)، وكذلك اختبار (Breusch-Godfrey) يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي التسلسلي لسلسلة البواقي، أما اختبار (Arch) فإنه يشير إلى ثبات التباين، وبذلك تتحقق شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى وفقاً للنموذج المقترح لقياس العلاقة محل البحث.

جدول(10) نتائج تقدير النموذج القياسي لأثر أسعار النفط والإيرادات النفطية على رصيد الميزانية العامة كمتغير تابع في الاقتصاد الليبي للفترة من 1990الى 2018م، طريقة المربعات الصغرى (OLS).

Dependent Variable:		Sample: 1990 2018	Included observations: 29	
Method: Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-18.06533	8.996522	-2.008034	0.0571
OILP	0.028073	0.009057	3.099576	0.0051
OILD	0.281906	0.157908	1.785256	0.0874
OILR	0.318285	0.127802	2.490454	0.0208
CAB	0.026640	0.007318	3.640107	0.0014
EXCH	0.000221	0.000111	1.985450	0.0597
R-squared	0.863216	Mean dependent var		0.945034
Adjusted R-squared	0.833480	S.D. dependent var		14.58367
F-statistic	29.02963	Prob(F-statistic)		0.000000
Normality test (Jarque-	18.86158		Prob.	0.00008
Serial Correlation LM test (Breusch-Godfrey)	F-statistic	1.077692	Prob. F (2,21)	0.3585
	Obs*R-squared	2.699420	Prob. Chi-Square (2)	0.0.2593
Heteroscedasticity Test: ARCH	F-statistic	0.258732	Prob. F (1,26)	0.6153
	Obs*R-squared	0.275889	Prob. Chi-Square (1)	0.5994

تشير النتائج المعروضة بالجدول (10) إلى أهمية المتغيرات المستقلة المستخدمة بنموذج التقدير، كما يوضح ذلك الاختبار الاحصائي فيشر (F-test) والذي يوضح أن احتمالية أن المتغيرات المستقلة غير قادرة على تفسير الاختلافات التي قد تحدث في المتغير التابع تكون

مساوية للصفر، كذلك يشير معامل التحديد المصحح ($\overline{R}^2$) إلى أن سعر النفط وإنتاجه وإيراداته ورصيد الميزان التجاري وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي بإمكانه تفسير حوالي 83% من التغيرات التي تحدث في رصيد الميزانية العامة.

ومن الجدول (10) يتضح أن كل المتغيرات المستقلة لها نفس الإشارة المتوقعة وذات معنوية إحصائية هامة، ويشير المقطع الثابت (C)إلى أنه في حال بقاء المتغيرات التفسيرية المستقلة على حالها فإن العجز القائم في رصيد الميزانية سيصل إلى حوالي 18.06533 مليون دولار (حيث ان كل متغيرات النموذج مقاسة بالدولار الأمريكي).

والنتائج تشير إلى أن متغير سعر النفط (OILP) يرتبط طردياً برصيد الميزانية العامة، وهو ما يؤكد صحة المنطق الاقتصادي كما ذكرنا سابقاً، فزيادة سعر النفط في السوق العالمية بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض العجز القائم (أو تحقيق فائض) في رصيد الميزانية العامة بحوالي 2.8%، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

إن إنتاج النفط الخام (OILD)، كمتغير يعبر عن حجم القدرة الإنتاجية النفطية للاقتصاد الليبي التي يمكن تحويلها الى فوائض مالية عاجلاً أم آجلاً وفقاً لمتطلبات الاقتصاد الليبي، فهويرتبط إيجابياً برصيد الميزانية العامة وهذا ما يؤكد ما جاءت به النظرية الاقتصادية والدراسات العملية السابقة، فزيادة حجم القدرة الإنتاجية النفطية للاقتصاد الوطني بنسبة 1% سيؤدي إلى خفض العجز القائم أو تحقيق فائض في رصيد الميزانية العامة بحوالي 28%، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

والجدول (10) يوضح أيضاً أن الإيرادات النفطية (OILR)، كمتغير يعبر عن حجم القدرة المالية التمويلية من إنتاج النفط للاقتصاد الليبي التي يمكن تحويلها الى فوائض مالية عاجلاً أم آجلاً وفقًا لمتطلبات الاقتصاد الليبي، فهو يرتبط إيجابياً برصيد الميزانية العامة وهذا ما يؤكد ما جاءت به النظرية الاقتصادية والدراسات العملية السابقة، فزيادة حجم الإيرادات النفطية للاقتصاد الوطني بنسبة 1% ستؤدي إلى خفض العجز القائم أو تحقيق فائض في رصيد الميزانية العامة بحوالي 32%، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

ومن الملاحظ كذلك أن رصيد الميزان التجاري (CAB)، كمتغير يعبر عن حجم الفوائض المالية الناتجة عن القطاع الخارجي للاقتصاد الليبي التي يمكن تحويلها إلى فوائض مالية عاجلاً أم آجلاً وفقاً لمتطلبات الاقتصاد الليبي، فهو يرتبط إيجابياً برصيد الميزانية العامة وهذا ما يؤكد

ما تم ذكره سابقاً، فزيادة حجم الفوائض المالية للميزان التجاري بنسبة 1% سيؤدي الى خفض العجز القائم أو تحقيق فائض في رصيد الميزانية العامة بحوالي 2.7%، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

أخيراً، وفقاً للنتائج بالجدول (10) فإن متغير سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي(EXCH) جاء كما هو متوقع، كمتغير يعبر عن حجم التقييم المبالغ فيه لعوائد الإيرادات النفطية وفوائض ميزان المدفوعات بالعملة المحلية نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، فهذا المتغير وجد انه يرتبط إيجابياً برصيد الميزانية العامة وهو ما يؤكد ما تم ذكره سابقاً، فارتفاع سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي (انخفاض قيمة العملة المحلية) بنسبة 1% ستؤدي إلى خفض العجز القائم أو تحقيق فائض في رصيد الميزانية العامة بحوالي 0.02%، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، والذي يبدو من نتائج تقدير دالة رصيد الميزانية العامة أنه أقل أهمية نسبية من بقية المتغيرات المستقلة التفسيرية المستخدمة في تفسير التغيرات التي تحدث في رصيد الميزانية العامة في ليبيا خلال فترة الدراسة.

وعموماً، تشير نتائج التقدير لدالة رصيد الميزانية العامة للفترة (1990–2018)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، إلى الأهمية النسبية للإيرادات والقدرة الإنتاجية النفطية في تفسير التقلبات التي تحدث في رصيد الميزانية العامة في الاقتصاد الليبي مقارنة ببقية المتغيرات مثل سعر النفط في السوق العالمية ورصيد الميزان التجاري وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي.

الخاتمـــــــــــــــــــــــــــــــــــة

استهدفت هذه الدراسة محاولة قياس أثر التغيرات أو التقلبات في الإيرادات النفطية على رصيد الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة من 1990 الى 2018م.

ولتحقيق ذلك الهدف تم بناء نموذج قياسي لدالة رصيد الميزانية لقياس أثر تقلبات الإيرادات النفطية على رصيد الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي، مستخدماً رصيد الموازنة العامة كمتغير تابع (dependent variable)، أما الإيرادات النفطية الليبية فتم استخدامها كمتغير تفسيري (main explanatory variable) رئيس، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى مثل سعر النفط الخام، وإنتاج النفط في ليبيا، ورصيد الميزان الجاري، وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، وكلها متغيرات تحكمية (control variables) مستقلة. واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، بعد التحقق من إمكانية تطبيق شروطها، وذلك للحصول على نتائج يمكن الاعتماد عليها في تفسير التقلبات في رصيد الميزانية الناتج عن التقلبات في الإيرادات النفطية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1990 الى 2018م.

أولا– ملخص النتائج:

يمكن تلخيص ما توصلت إلية الدراسة من نتائج في الآتي:

1. الأهمية النسبية للإيرادات النفطية في تفسير التغيرات التي تحدث في رصيد الموازنة العامة. يدل متغير على وجود علاقة طردية وقوية تربطه مع متغير رصيد الموازنة العامة.
2. حجم الإنتاج المحلي أو القدرة الإنتاجية النفطية للاقتصاد الليبي كانت ترتبط بعلاقة طردية وقوية أيضا مع رصيد الموازنة العامة.
3. سعر النفط الخام في السوق العالمي يلعب دوراً مهماً في تفسير التقلبات في رصيد الموازنة العامة وذلك من خلال ارتباطه القوي والطردي برصيدها.
4. من العوامل المهمة في تفسير التقلبات في رصيد الموازنة العامة في الاقتصاد الليبيرصيد الميزان التجاري الذي كان يرتبط بعلاقة قوية وطردية برصيد الموازنة العامة.

5. وجود علاقة طردية قوية بين قيمة الدينار الليبي معبراً عنه بسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي ورصيد الموازنة العامة، على الرغم من أهميتها النسبية الأقل مقارنة بالمتغيرات التفسيرية الأخرى المستخدمة في النموذج القياسي.

ثانياً- التوصيات:

وفضلاً عن النتائج السابقة فإن الدراسة توصي صانعي السياسات الاقتصادية الليبية ببعض التوصيات وهي:

1. إن تفادي التقلبات في إيرادات النفط وإنتاجه وأسعاره مسؤولية وطنية كبرى ويجب ان تكون من أهم أولويات السلطات الحاكمة، فهي تبدأ من المراحل الأولى أي من عملية الاستخراج والإنتاج والتسعير وصولاًإلى المرحلة النهائية وهي التوزيع، الذي يحتاج إلى إجراءات حازمة وصارمة ذات طبيعة ضبطية قانونية وتشريعية.
2. على صانعي القرار السياسي أخذ مسألة إدارة الموارد النفطية على محمل الجد بما يسمح باستغلالها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة والخروج من تبعية القطاع الواحد المتكفل بكل مراحل العملية الاستخراجية والإنتاجية والتوزيعية للثروة النفطية.
3. فتح المجال للشركات التنافسية الاستكشافية لتنويع مصادر الطاقة الاستخراجية و الطاقات المتجددة والبديلة والنظيفة.
4. إنشاء صندوق خاصة بضبط الموارد المالية النفطية وفك ارتباطه بالموازنة العامة وتوجيه موارده لقطاعات ذات إنتاجية عالية ومردود استثماري يسمح بتنويع مصادر تمويل الإيراد العام وزيادته.
5. على صانعي القرار السياسي اتخاذ حزمة من الإجراءات من شأنها دعم سياسة التنوع الاقتصادي بتحفيز قطاعات إنتاجية محلية، مثل الصناعة والسياحة والزراعة والخدمات، تفادياً للتقلبات الخارجية المتمثلة في تذبذب أسعار النفط وتأثيراتها على التوازنات في الاقتصاد الوطني عامة.
6. على صانعي القرار السياسي اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تصحيح التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الليبي و من أهم هذه الإجراءات وضع استراتيجيات للتنبؤ بالأزمات قبل حدوثها وأثنائها وبعد تجاوزها ووضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ترتكز على

ترشيد إنفاق الإيرادات النفطية والمحافظة على إنتاج النفط، بما في ذلك ترشيد وشفافية الإنفاق والإيراد العام وترسيخ مبدأ الشفافية في الاقتصاد الوطني.

أخيراً، ما أود التنبيه إليه أن هذه الدراسة تعتبر دراسة أولية وأساساً يمكن أن تبنى عليه دراسات وبحوث ونماذج أوسع وأشمل لتفادي النواقص والنقاط التي لم تتمكن من تغطيتها وللحصول على نتائج أكثر دقة وشمولاً مما توصلت إليه، أما بسبب نقص المراجع أو البيانات أو الاحصائيات أو التقارير عن الاقتصاد الليبي، أو لسهو أو خطئه.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الكتب:

1- إبراهيم علي، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000م.

2- أنور عبد الغني العقاد، محمد عبد الحميد الحمادي، الجغرافيا الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 1980م.

3- بشير ايلس شاوش، المالية العامة والمبادئ العامة وتطبيقتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعة، وهران، الجزائر، بدون سنة نشر.

4- حامد عبدالمجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، الطبعة الرابعة،1979م.

5- حسني عبدالله، البترول العربي- دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م.

6- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، 2007م.

7- سعيد عبدالعزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام " مالية عامة، مدخل تحليل معاصر"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003م.

8- سمير التير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضياً وحاضراً، دار المنهل، لبنان، 2007م.

9- صلاح نجيب العمر، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة العاني، بغداد، 1983م.

10- ضياء مجيد الموسوي، الأزمة المالية العالمية2008م، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2009م.

11- طاقة محمد، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2007م.
12- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، بدون بلد النشر، 2006م.
13- عادل حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1984م.
14- عبدالمطلب عبدالحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004-2005م.
15- فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات النفط، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الثانية، 1992م.
16- فهمي محمود شكري، الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها بين النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1990م.
17- قحطان السيوفي، اقتصاديات المالية العامة، دار طلاس، دمشق، 1989م.
18- قدي عبدالمجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006م.
19- كرودي صبرنية، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007م.
20- لطفي علي، المالية العامة "تنمية المجتمع"، سكنية عين الشمس، بدون بلد النشر، 1997م.
21- مجيد مسعود، التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، مطابع الرسالة، الكويت، 1984م.
22- محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة، الزاوية- ليبيا، الطبعة الاولى،2003م.

23- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
24- محمد خصاونة، المالية العامة "النظرية والتطبيق"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014م.
25- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الإسكندرية، مطبعة التوني، 1993م.
26- محمد طلعت الغنيمي، البترول العربي وأزمةالأوسط، مطابع المصرية العامة للكتاب، مصر، 1974.
27- محمد عمر أبودوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006م.
28- مشكور وآخرون، المحاسبة الحكومية تطبيقاتها المركزية واللامركزية في العراق، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2014م.
29- نبيل جعفر عبدالرضا، اقتصاد الطاقة، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، 2017م.
30- نوزاد الهيتي، مقدمة في المالية العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح، طرابلس، بدون سنة النشر.
31- الوادي محمود حسين، عزام زكرياأحمد، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007م.
32- يونس بطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1998م.

ثانيا- الرسائل العلمية:

1- أحمد رمزي رمضان، أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي وسبل تقويمها، رسالة ماجستير في الاقتصاد، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسمالاقتصاد، السعودية، 2017م.

2- أوزان حسين كرفاح، آفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014م، دراسة إحصائيةتنبؤية 1990-2018م، مذكرة ماجستير، جامعة الجيلاني بوقامة، الجزائر، 2016-2017م.

3- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015م.

4- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة1986-2008م، رسالة ماجستير"غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009-2008م.

5- حياة عناب، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة2000-2016م، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2016-2017م.

6- خويلدات محمد مجاهد، وذان بشير، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، مذكرة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012-2013م.

7- داود سعدالله بقلة، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010م، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012-2013م.

8- زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، جامعة تيارت، الجزائر، 2010م.

9- شباب سيهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة 1980-2016م، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018-2019م.

10- عبدالمالك المباني، الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة استشرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2007-2008م.

11- غالمي زهيرة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية، عرض تجارب دولية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2016-2017م.

12- المكرطار، التنبؤ بأسعار النفط المرجعية، مذكرة ماجستير، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000م.

ثالثاً- المجلات العلمية والأوراق البحثية:

1- بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطفى، الموارد الطبيعية النابضة وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة البترول في الجزائر، ورقة بحثية، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014م.

2- بوبكر فرج شريعة، عبدالحميد خيرالله العبيدي، استخدام الموازنة التقليدية للدولة كأداة للتخطيط والرقابة، مدخل استقرائي لمكافحة الفساد في القطاع العام في ليبيا، مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية، العدد5، 2018م.

3- بودرامة مصطفى، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية المتاحة، المنعقد أيام 8/7/أبريل/2008م.

4- جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات، حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي الجزائر، العدد 9، المجلد الأول، 2016م.

5- جمال العمارة، تطور فكرة الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الانسانية،العدد الأول، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2001م.

6- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015م.

7- سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للفترة 2003-2012م، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد68، المجلد18.

8- سعودي بلقاسم، سعودي عبدالصمد، استدامة الاقتصاد الجزائري مع أسعار البترول في ظل برامج الاستثمار العام وانعكاستها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر ،2001-2014، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، جامعة طارق، الجزائر، 24/23/نوفمبر/2014م.

9- عبد الحكيم محمد أمبية، عبداللطيف البشير التونسي، مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة التنموية في ليبيا، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد1، 2017م.

10- عبد الستار عبدالجبار موسى، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للفترة 1962-2010م، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد18، 2015م.
11- علي شنيبش، تأثير انخفاض أسعار النفط على الميزانية العامة في ليبيا، النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، المجلد 54، العدد الربع الرابع، 2014م.
12- علي ميرزا، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015م.
13- عماد الدين المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، العدد 1، المجلد 15، 2013م.
14- عيسى صالح علي، فاخر مفتاح بوفرنه، آثار انخفاض أسعار وإنتاج النفط على الموازنة الحكومية في ليبيا، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، العدد5، المجلد3، 2016م.
15- الكيلاني عبدالكريم الكيلاني، حاضر ومستقبل تقارير الأداء المالية في ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية، الهيئة القومية للبحث العلمي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، العدد 1-2، المجلد9، 1998م.
16- ماجد بن عبدالله المنيف، منظمة الأوبك، نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها، مجلة البحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد41، القاهرة،2008م.
17- مجلة النفط والغاز الطبيعي، 1999م.
18- محمد عبد الدائم، مقالات جريدة المعرفة، 2004/10/3م.

19- ممدوح سلامة، العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015م.

رابعاً- التقارير والنشرات الرسمية:

1-التقرير السنوي العام، الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، سنوات مختلفة.

2-التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوبك"، سنوات مختلفة.

3-النشرة الاقتصادية، الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، سنوات مختلفة.

خامساً- المراجع الألكترونية:

1-شبكة المعلومات الدولية، موسوعة ويكيبيديا الألكترونية من خلال الرابط الألكترونيwww. Petroleum. gov.eg.

2-شبكة المعلومات الدولية، موسوعة ويكيبيديا الألكترونية من خلال الرابط الألكتروني https://tredecaptam.com.

3-شبكة المعلومات الدولية، موسوعة ويكيبيديا الألكترونية من خلال الرابط الألكتروني.https:// www. Afrijatenews.not

قائمـــــــة الملاحـــق

ملحق (1) تعريف المتغيرات ومصادر البيانات

اسم المتغيرات(Variables name)	الرمز (Proxy)	مصدر البيانات(Data sources)
رصيد الموازنة العامة	DFC	DFC = GR- GX
سعر خام برنت في السوق العالمية	OILP	Oil price, Brent Crude-Historical Annual /Data, https://oilprice.com
الكميات المنتجة من النفط	OILD	World Bank, World Development Indicators (WDI),2019.
الإيرادات النفطية	OILR	OILR = OILP*OILD
رصيد الميزان التجاري	CAB	CAB = EX-IM
سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي (المتوسط السنوي)	EXCH	IMF, World Economic Outlook (WEO), October 2019.
الواردات من السلع والخدمات	IM	IMF, World Economic Outlook (WEO), October 2019.
الصادرات من السلع والخدمات	EX	IMF, World Economic Outlook (WEO), October 2019.
الإيرادات العامة	GR	World Bank, World Development Indicators (WDI),2019.
النفقات العامة	GX	World Bank, World Development Indicators (WDI),2019.

ملحق (2) تعريف المتغيرات والبيانات المستخدمة (القيم بملايين الدولارات)

YEAR	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
DFC	0.301	0.826	0.011	-0.589	-0.291	0.443	1.508
OILP	23.76	20.04	19.32	17.01	15.86	17.02	20.64
OILD	1410	1523	1473	1401.8	1418.5	1430	1449.8
OILR	33501.6	30520.92	28458.36	23845.98	22498.82	24338.6	29924.84
CAB	22.01	-2.19	14.071	-13.657	0.264	16.721	12.376
EXCH	0.283	0.28	0.281	0.304	0.348	0.418	0.436
EX	121.348	114.512	110.671	91.697	81.896	79.489	84.301
IM	94.527	112.361	92.021	102.063	78.813	60.572	69.1183
GR	2.985	3.524	2.686	2.494	2.818	3.673	5.604
GX	2.684	2.698	2.675	3.083	3.109	3.23	4.096
YEAR	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
DFC	-0.302	-0.341	0.98	2.76	0.014	1.877	2.139
OILP	19.11	12.76	17.9	28.66	24.46	24.99	28.85
OILD	1505.9	1450.1	1378.9	1470	1428.5	1383.5	1485.5
OILR	28778.09	18504.27	24683.36	42130.98	34942.28	34574.18	42857.27
CAB	15.666	-2.0916	21.36	62.7	33.32	6.94	34.02
EXCH	0.46	0.467	0.463	0.512	0.605	1.27	1.292
EX	87.339	58.985	78.808	129.33	115.02	120.25	150.09
IM	69.686	58.831	55.257	61.76	74.42	104.6	99.46
GR	4.635	4.408	5.622	8.175	7.891	12.85	16.614
GX	4.937	4.749	4.642	5.415	7.877	10.973	14.475

يتبع ملحق (2) تعريف المتغيرات والبيانات المستخدمة (القيم بملايين الدولارات)

YEAR	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
DFC	5.027	19.419	22.964	24.364	29.363	-4.161	10.952	-6.752
OILP	38.26	54.57	65.16	72.44	96.94	61.74	79.61	111.26
OILD	1583.2	1739.9	1864.6	1930.5	1942.8	1836.1	1850	522.3562
OILR	60573.94	94947.31	121500.2	139848.9	188338.3	113361.4	147278.5	58117.35
CAB	46.16	149.45	221.7	285.103	357.017	93.806	168.007	31.924
EXCH	1.304	1.308	1.313	1.262	1.223	1.253	1.266	1.224
EX	192.01	312.2	401.42	515.545	666.289	399.009	516.631	203.098
IM	120.76	156.41	185.58	228.255	298.872	289.483	330.344	167.404
GR	23.272	37.413	45.457	53.091	72.897	41.786	61.504	16.614
GX	18.245	17.994	22.493	28.727	43.534	45.947	50.552	23.366

YEAR	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
DFC	28.736	-3.371	-22.783	-31.101	-24.6	-12.358	-17.629	
OILP	111.57	108.56	98.97	53.03	45.13	54.71	71.34	
OILD	1548.934	1044.507	576.9178	493.9726	479.6858	913.0685	1046.959	
OILR	172814.6	113391.7	57097.56	26195.37	21648.22	49953.98	74690.05	
CAB	238.363	0.096	-190.333	-93.46	-47.052	44.264	112.76	
EXCH	1.261	1.271	1.272	1.381	1.39	1.393	1.364	
EX	635.702	485.908	212.383	130.393	80.863	214.115	322.569	
IM	369.097	453.29	391.507	215.455	120.357	162.689	202.283	
GR	74.714	54.762	21.395	12.163	8.05	26.002	31.791	
GX	45.978	58.133	44.178	43.264	32.65	38.36	49.42	